

جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا

## الدعم المالي الأمريكي للأونروا (UNRWA) وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين

إعداد

محمد نبيل محمد الخليلي

إشراف

د. عثمان عثمان

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020م

# الدعم المالي الأمريكي للأونروا (UNRWA) وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين

إعداد

محمد نبيل محمد الخليلي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/01/21م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....

1. د. عثمان عثمان / مشرفاً رئيسياً

.....

2. د. إبراهيم عوض / ممتحناً خارجياً

.....

3. د. صقر الجبالي / ممتحناً داخلياً

# الإهداء

إلى تلك اللجنة الفلسطينية السمراء والتي مزجت مرارة لجوئها بعزيمة  
إصرارها لتنبئ مستقبلاً مزهراً

أمي لروحها السلام

# الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنزل في أول وحيه "اقرأ باسم ربك الذي خلق، وأصلي وأسلم وأبارك على معلم البشرية محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آل بيته الأطهار وصحابته، قال صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من أعانني ومد يد المساعدة المادية أو المعنوية، شكراً لأبي لأخوتي وأخص بالذكر شقيقي الأكبر الدكتور فاخر والذي لم يتوانى عن دعمي ومساندتي، زوجتي وأبنائي يا من تحملوا الضغوط النفسية والمالية طوال هذه المرحلة التعليمية، الدكتور الفاضل عثمان قواريق، تقبل مني كل معاني الشكر والعرفان لما بذلته من جهد في الإشراف والمتابعة منذ أن ولدت الرسالة كفكرة إلى أن وصلت إلى هذه الدراسة.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الممتحة الداخلي والممتحة الخارجي لقبولهم مناقشة هذه الأطروحة.

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدّم الرسالة التي تحمل العنوان:

# الدعم المالي الأمريكي للأونروا (UNRWA) وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين

أقرّ بأنّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنّما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمّت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة كاملة، أو أيّ جزء منها، لم يقدّم من قبل لنيل أيّ درجة علميّة، أو لقب علمي، أو بحث لدى أيّ مؤسسة تعليميّة أو بحثيّة أخرى.

## Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

**Student's Name:**

اسم الطالب:

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	م
<b>1</b>	<b>الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها</b>	<b>1</b>
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة وأسئلتها	5
3.1	أهداف الدراسة	7
4.1	منهجية الدراسة	7
5.1	أهمية الدراسة	8
6.1	حدود الدراسة	8
7.1	الدراسات السابقة	9
8.1	التعقيب على الدراسات السابقة	14
9.1	فصول الدراسة	15
10.1	مصطلحات ومفاهيم الدراسة	16
<b>2</b>	<b>الفصل الثاني: نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين</b>	<b>20</b>
1.2	تمهيد	21
2.2	الدور الاسرائيلي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	22
1.2.2	التهجير القسري في الفكر الصهيوني	22
2.2.2	الإعداد للتهجير القسري الصهيوني	29
3.2.2	أدوات التهجير القسري الصهيوني	35
3.2	الدور البريطاني في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	38
1.3.2	الدور البريطاني السياسي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	38
2.3.2	الدور البريطاني الاقتصادي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	40
3.3.2	الدور البريطاني العسكري في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	41

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.2	الدور الأمريكي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	44
5.2	الدور السوفيتي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	50
6.2	دور منظمة الأمم المتحدة في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين	51
<b>3</b>	<b>الفصل الثالث: الأونروا ودورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين</b>	<b>55</b>
1.3	تمهيد	56
2.3	الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين عام 1949	57
1.2.3	أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1949	57
2.2.3	أماكن انتشار اللاجئين الفلسطينيين عام 1949	59
3.2.3	الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين عام 1949	60
4.2.3	الأوضاع السياسية للاجئين الفلسطينيين عام 2017	61
1.4.2.3	اللاجئون الفلسطينيون في الأردن	61
2.4.2.3	اللاجئون الفلسطينيون في لبنان	62
3.4.2.3	اللاجئون الفلسطينيون في سوريا	62
4.4.2.3	النازحون الفلسطينيون في إسرائيل	63
5.4.2.3	اللاجئون الفلسطينيون في العراق	63
6.4.2.3	اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967	64
3.3	نشأة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) (UNRWA)	65
1.3.3	المنظمات والهيئات التي قدمت الإغاثة قبل نشأة الأونروا	65
2.3.3	الدور الأمريكي في نشأة الأونروا	66
3.3.3	مشروع قرار نشأة الأونروا	69
4.3	تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني	71
5.3	النظام المالي والإداري للأونروا	72
1.5.3	نظام التمويل المالي للأونروا	72
2.5.3	نظام الموازنة المالية للأونروا	74
3.5.3	النظام الإداري للأونروا	75
6.3	أهمية الأونروا للاجئين الفلسطينيين	77
1.6.3	الأهمية السياسية للأونروا	77

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.1.6.3	الإسهام بتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية	77
2.1.6.3	الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين	78
3.1.6.3	استمرارية الاحتفاظ بصفة اللاجئ	79
2.6.3	الأهمية الاجتماعية للأونروا	81
1.2.6.3	توفير الخدمات الأساسية	81
2.2.6.3	الدعم المالي من خلال التوظيف	81
3.2.6.3	تنمية المجتمع المحلي	81
7.3	العلاقة بين الأونروا واللاجئين الفلسطينيين	82
8.3	العقبات التي تواجه الأونروا	84
1.8.3	القانون الأساسي للأونروا	84
2.8.3	منع تحويل أي مبالغ مالية من موازنة إلى موازنة أخرى	85
3.8.3	الفساد في الأونروا	85
4.8.3	التمويل وزيادة أعداد اللاجئين الفلسطينيين	86
9.3	الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين	87
1.9.3	الخدمات التعليمية	87
2.9.3	الخدمات الصحية	89
3.9.3	الإغاثة والخدمات الاجتماعية	90
4.9.3	البنية التحتية وتحسين المخيمات	91
5.9.3	الحماية	92
6.9.3	حالات الطوارئ	92
7.9.3	القروض الصغيرة	93
4	<b>الفصل الرابع: التمويل المالي الأمريكي للأونروا وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين 1950-2017</b>	96
1.4	تمهيد	97
2.4	مشاريع التوطين الأمريكية للاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا	98
1.2.4	مشاريع توطين الأونروا للاجئين الفلسطينيين 1950-1966	98
1.1.2.4	مشروع جوردن كلاب 1949	98
2.1.2.4	مشروع بلاند فورد 1951 (John A.Blandford)	100



الرقم	الموضوع	الصفحة
3.1.2.4	مشروع الجزيرة السورية 1952	103
4.1.2.4	مشروع سيناء 1953	104
5.1.2.4	مشروع داغ همرشولد 1959 (Dag Hammarskjold)	106
2.2.4	الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1949-1966	108
1.2.2.4	مشروع ماك غي 1949	109
2.2.2.4	مشروع الانماء الموحد للمصادر المائية في غور الأردن عام 1953	110
3.2.2.4	مشروع دالاس عام 1955	111
4.2.2.4	مشروع جونسون للسلام عام 1962	113
3.2.4	مشاريع توطين الأونروا للاجئين الفلسطينيين 1967-1992	114
4.2.4	الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1967-1992	115
1.4.2.4	مبادئ جونسون للسلام في الشرق الأوسط عام 1967	115
2.4.2.4	وثيقة ساوندرز عام 1975	116
3.4.2.4	مشروع كارتر للسلام في الشرق الأوسط عام 1977	117
4.4.2.4	مشروع ريغان للسلام في الشرق الأوسط عام 1982	118
5.4.2.4	مبادرة بوش عام 1991	119
6.4.2.4	مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991	120
5.2.4	مشاريع توطين الأونروا للاجئين الفلسطينيين 1993-2017	122
6.2.4	الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1993-2017	125
1.6.2.4	مفاوضات كامب ديفيد 2000	125
2.6.2.4	رؤية الدولتين 2002	126
3.6.2.4	مبادئ كيري 2016	127
3.4	التمويل المالي الأمريكي لخدمات الأونروا 1950-2017	129
1.3.4	البرنامج الصحي	130
2.3.4	البرنامج التعليمي	131
3.3.4	البرنامج الاغاثي	132
4.3.4	البنية التحتية وتحسين المخيمات	133
5.3.4	حالات الطوارئ	135

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.4	أهداف التمويل المالي الأمريكي للأونروا 1950-2017	139
1.4.4	حفظ الاستقرار والامن الاقليمي	139
2.4.4	الحد من النفوذ السوفيتي السابق في المنطقة العربية	141
3.4.4	دعم مسيرة التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل	142
<b>5</b>	<b>الفصل الخامس: وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا عام 2018</b>	<b>145</b>
1.5	تمهيد	146
2.5	السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب	147
1.2.5	السياسة العسكرية الخارجية	147
2.2.5	السياسة الاقتصادية الخارجية	148
3.2.5	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية	150
3.5	وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا	151
1.3.5	السياق العام لقرار وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا	152
1.1.3.5	الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل	152
2.1.3.5	الوقف الجزئي للتمويل المالي الأمريكي للأونروا	153
3.1.3.5	قانون تايلر فورس (Taylor Force Act)	154
4.1.3.5	إيقاف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية	155
5.1.3.5	الوقف الكلي للتمويل الأمريكي للأونروا	156
6.1.3.5	إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة	157
7.1.3.5	قانون تفسير محاربة الإرهاب ( Anti-Terrorism Clarification Act)	158
2.3.5	المبررات الأمريكية لقرار وقف التمويل	159
3.3.5	أهداف وقف التمويل المالي الأمريكي عن الأونروا	162
1.3.3.5	إسقاط صفة اللجوء عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين	162
2.3.3.5	إنهاء الارتباط التاريخي بين الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين	164
3.3.3.5	إلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية	164

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.3.3.5	تعريب قضية اللاجئين الفلسطينيين	165
4.3.5	الدور الإسرائيلي في وقف التمويل الأمريكي للأونروا	167
5.3.5	الغاية من قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا	170
1.5.3.5	جذور خطة السلام الاقتصادي	171
2.5.3.5	البيئة الإقليمية لخطة السلام الاقتصادي	172
3.5.3.5	الترويج لخطة السلام الاقتصادي	174
4.5.3.5	بنود الحل الاقتصادي	176
6.3.5	ردود الأفعال الفلسطينية والإقليمية والدولية على قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا	178
1.6.3.5	الموقف الفلسطيني من قرار وقف التمويل الأمريكي	178
2.6.3.5	الموقف الإسرائيلي من قرار وقف التمويل الأمريكي	180
3.6.3.5	الموقف العربي من قرار وقف التمويل الأمريكي	181
1.3.6.3.5	الموقف الأردني من قرار وقف التمويل الأمريكي	182
2.3.6.3.5	الموقف المصري من قرار وقف التمويل الأمريكي	182
3.3.6.3.5	الموقف اللبناني من قرار وقف التمويل الأمريكي	183
4.3.6.3.5	الموقف السعودي من قرار وقف التمويل الأمريكي	184
4.6.3.5	الموقف الدولي من قرار وقف التمويل الأمريكي	185
1.4.6.3.5	موقف الأونروا من قرار وقف تمويل الأونروا	185
2.4.6.3.5	موقف منظمة الأمم المتحدة من قرار وقف التمويل الأمريكي	186
3.4.6.3.5	موقف الاتحاد الأوروبي من قرار وقف التمويل الأمريكي	187
4.4.6.3.5	موقف الاتحاد الروسي من قرار وقف التمويل الأمريكي	188
7.3.5	الإجراءات المتخذة للحد من تأثير القرار الأمريكي بوقف تمويل الأونروا	189
1.7.3.5	إطلاق الأونروا للحملة العالمية لجمع التبرعات بعنوان " الكرامة لا تقدر بثمن"	189
2.7.3.5	توجه الأونروا نحو الدول العربية لسد العجز المالي	190
3.7.3.5	مؤتمر نيويورك للمانحين 2018	191
4.7.3.5	مخاطبة المجتمع الدولي لطلب الدعم المالي	192

الصفحة	الموضوع	الرقم
194	الخاتمة والاستنتاجات	
194	الخاتمة	
196	الاستنتاجات	
198	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

## الدعم المالي الأمريكي للأونروا (UNRWA) وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين

إعداد

محمد نبيل محمد الخليلي

إشراف

د. عثمان عثمان

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى "تحليل أبعاد ودوافع وأهداف القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف التمويل المالي المقدم للأونروا"، ومهدت الدراسة إلى ذلك عبر استعراض الاستراتيجية التي كانت تتبناها واشنطن تجاه الأونروا خلال السبعين عاماً الماضية من خلال تتبع مسار الدعم المالي الذي قدمته الولايات للأونروا وأهدافه.

بالإضافة إلى ما سبق، تناولت الدراسة العوامل التي أدت إلى نشأة قضية الفلسطينيين ومن ثم أدت إلى نشأة الأونروا كمؤسسة دولية مسؤولة عن رعاية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين التوصل إلى حل سياسي لقضيتهم.

ومن أجل تلك الغاية تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول، حيث احتوى الفصل الأول على مقدمة الدراسة ومشكلتها البحثية وأهميتها...ألخ، أما الفصل الثاني فقد تحدث عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 والعوامل العسكرية والسياسية على المستوى الإسرائيلي والدولي التي أدت إلى نشأتها، فيما تناول الفصل الثالث نشأة الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسياً واجتماعياً، ثم يستعرض الفصل الرابع التمويل المالي الأمريكي للأونروا وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال الأعوام 1950-2017.

بينما خصص الباحث الفصل الأخير من الأطروحة لبحث غاية وأهداف ودوافع ومبررات الولايات المتحدة لوقف تمويلها المالي للأونروا، حيث قام الباحث بتحليل السياق العام والخاص للقرار الأمريكي بوقف التمويل المالي ضمن السياسة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية عموماً وقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص.

تبنّت هذه الدراسة على المنهجين التاريخي والاستكشافي وذلك من أجل استعراض وتحليل نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا والتمويل المالي الأمريكي لها وايضا لبحث وتحليل من قرار واشنطن بوقف التمويل المالي للأونروا ورصد المواقف الفلسطينية والعربية والدولية من هذا القرار.

ارتأت الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية هدفت من وراء وقف دعمها المالي للأونروا إلى شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم في فلسطين وتوطينهم في المجتمعات التي يقيمون فيها انسجاماً مع الموقف الإسرائيلي المعارض لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

خلصت الدراسة إلى أن قرار واشنطن بوقف تمويلها المالي للأونروا جاء ضمن سياق الرؤية الأمريكية الجديدة تجاه عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية والتي رأت أن قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تزال من طاولة المفاوضات المستقبلية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عبر إنهاء وتفكيك الأونروا والتي تعمل وفقاً للرؤية الأمريكية الإسرائيلية على إطالة أمد الصراع من خلال مساهمتها بالحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان أهمها أن وقف التمويل الأمريكي للأونروا سعى إلى إلغاء حق عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي رقم (194) واستبداله بالحل الاقتصادي والتوطين للاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم الحالية وهو ما يمثل خروجاً واضحاً عن السياسة الأمريكية السابقة للإدارات الأمريكية والتي رأت أن قضية اللاجئين الفلسطينيين تُحل من خلال التعويض والتوطين والعودة الرمزية.

أوصت الدراسة بإستمرار الجهود الفلسطينية والعربية الدبلوماسية على صعيد المستوى الدولي وخصوصا في منظمة الأمم المتحدة من أجل العمل على بقاء الأونروا وتعزيز مهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين كمؤسسة دولية تعبر عن حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وذلك إلى حين التوصل إلى حل سياسي مقبول لقضيتهم.

## الفصل الأول

# مقدمة الدراسة ومنهجيتها

## الفصل الأول

### 1. مقدمة الدراسة ومنهجيتها

#### 1.1 مقدمة الدراسة

أفرزت نتائج الحرب العربية الإسرائيلية 1948\_1949 مشكلتين رئيسيتين، أولاًهما قيام دولة إسرائيل على حوالي 78% من مساحة فلسطين الانتدابية متجاوزة ما منحه قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 والذي حدد لها ما نسبته 56% من إجمالي مساحة فلسطين الانتدابية، أما ثانيهما فهي تحول غالبية الشعب العربي الفلسطيني إلى جموع من المهجّرين داخل وخارج وطنهم، حيث بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا لترك منازلهم وطبقا لسجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى\* (UNRWA) (الاونروا) 750000 ألف فلسطيني<sup>1</sup>، بينما وصل العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين حسب إحصائيات أخرى إلى ما يزيد عن 900000 لاجئ فلسطيني<sup>2</sup>.

كان هذا النزوح الجماعي للفلسطينيين من وطنهم نتيجة للأعمال الإرهابية والحرب النفسية والمذابح التي إرتكبتها العصابات الصهيونية المسلحة ضد المدنيين الفلسطينيين مثل مذبحه دير ياسين في 9 نيسان/أبريل 1948 التي راح ضحيتها أكثر من 250 فلسطينيا غالبيتهم من النساء والأطفال وكبار السن حيث أسهمت هذه المذبحة في زيادة حدة التهجير الجماعي نتيجة خوف المدنيين من القتل، فاستخدمت العصابات الصهيونية أساليب الطرد المباشر للفلسطينيين من مدنهم وقراهم من خلال تطبيق خطة (د) بحيث تحاصر المدينة أو القرية من جهاتها الثلاث وتترك جهة رابعة مفتوحة تسمح بمغادرة الفلسطينيين لأماكن سكنهم<sup>3</sup>.

---

\* (UNRWA) هي الاختصار الانجليزي United Nations Relief and Works Agency (for Palestine Refugees in the Near East)

<sup>1</sup> اللاجئين الفلسطينيين، الموقع الالكتروني للاونروا <https://bit.ly/2r8lvop>

<sup>2</sup> جير هارد بلفر (Gerhard Belfer)، "وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة و سندان خدمة اللاجئين"، بيت لحم- مركز المعلومات البديلة- مشروع حقوق المواطنة و اللاجئين الفلسطينيين- اب أغسطس 1997، ص 5.

<sup>3</sup> محمد عاطف أبو عودة، "دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين، قطاع غزة نموذجا"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر، 2016 ص ص 30-31.



استقر جزء كبير من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات تم إنشائها من قبل مؤسسات دولية إنسانية بهدف إيجاد مأوى مؤقت للاجئين الفلسطينيين وذلك حتى يتم التوصل إلى حلول سياسية تقضي بعودتهم إلى وطنهم، لكن هذه المخيمات كانت تفتقر إلى الحد الأدنى من مستلزمات المعيشة الإنسانية مقترنة بوجود حالة من الإحباط واليأس عاشها اللاجئون الفلسطينيون نتيجة فقدانهم لوطنهم ومصدر أرزاقهم وتمزق نسيجهم الاجتماعي وسط انعدام فرص العمل والرعاية الصحية.

سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية من خلال إتخاذها قرارها رقم (194) بتاريخ 11 كانون أول/ديسمبر 1948، والذي هدف إلى وضع القدس تحت مراقبة الأمم المتحدة من خلال نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وتعويض من الحق به ضرر منهم، وبدء مفاوضات بين اطراف الصراع بهدف الوصول إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، وكلفت لجنة التوفيق الدولية\* بتنفيذ هذه المهام<sup>1</sup>.

ومع تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وخصوصا في المخيمات التي أنشأتها منظمات إنسانية من أجل إيجاد مأوى مؤقت لجموع اللاجئين الفلسطينيين، وخوفا من انتشار المجاعة والبؤس بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين، ومع تقلص فرص عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وفي سبيل إيجاد حلول إغاثية وتشغيلية مؤقتة للاجئين الفلسطينيين، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (302) بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1949 والذي نشأت بمقتضاه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (United Nations Relief and Work for Palestine refugees in the Near East) والمعروفة اختصارا بالأونروا (UNRWA).

---

\* لجنة التوفيق الدولية ((United Nations Conciliation Commission for Palestine وهي مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، تركيا.

<sup>1</sup> نص القرار رقم 194.. العودة و التعويض، الجزيرة نت، الموقع الالكتروني <https://bit.ly/2H4Ei97>

حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجال عمل الأونروا بتقديم الإغاثة المباشرة للاجئين الفلسطينيين بهدف تلافي انتشار المجاعة بين صفوفهم، وتأمين برامج تشغيل لجموع اللاجئين الفلسطينيين بحسب توجيهات بعثة المسح الاقتصادية الدولية وبالتعاون مع حكومات الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، من أجل أن يصبح اللاجئ الفلسطيني قادراً على إعالة نفسه، وتتساور الأونروا أيضاً مع الحكومات المهتمة بالشرق الأدنى حول الإجراءات التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه هذه المساعدات الدولية للإغاثة ولبرامج التشغيل غير متاحة<sup>1</sup>.

يتم تمويل هذه الأونروا من خلال المساهمات الطوعية وغير الإلزامية للدول والمنظمات غير الحكومية ويلاحظ أنه منذ أن بدأت الأونروا نشاطها عام 1950 حتى عام 2017 تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الممولين للأونروا بمبلغ يفوق الستة مليارات دولار، ويليهما الاتحاد الأوروبي ومن ثم اليابان، وتجدد ولاية الأونروا كل ثلاث سنوات من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

عبرت الأونروا على مدار عشرات السنوات عن المسؤولية التي يتبناها المجتمع الدولي نحو قضية اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً أنها الجهة التي أوكل لها المجتمع الدولي مهمة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، فهي تقوم بخدمات موجهة للاجئين الفلسطينيين تشمل التعليم والصحة والسكن والخدمات الاجتماعية.

خلال السنوات القليلة الماضية عانت الأونروا من أزمة مالية في موازنتها العامة نتيجة للأزمات التي عصفت بسوريا وقطاع غزة ولبنان وتركت أثارها السلبية على اللاجئين الفلسطينيين، مما تتطلب زيادة حجم الدعم المالي الموجه للأونروا لمعالجة هذه الأزمات، ومما عمق من حجم هذه الأزمة المالية هو قرار الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب Donald Trump بتاريخ 16 كانون ثاني/يناير 2018 والذي خفض قيمة الدعم المالي الأمريكي المقدم

<sup>1</sup> أحمد ناصر، "واقع الأونروا ومستقبلها في ظل التسوية"، مجلة شؤون الأوسط - عدد رقم 33 أيلول/سبتمبر 1993 ص

للأونروا إلى (65) مليون دولار من أصل (365) مليون وهو قيمة الدعم المالي السنوي الأمريكي للعام 2018، وذلك تعبيرا عن الموقف السياسي الأمريكي المؤيد لإسرائيل والتي تدعو إسرائيل إلى إلغاء الأونروا ونقل خدماتها إلى الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين تمهيدا لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين.

أدى تراجع الدعم المالي الأمريكي للأونروا ومن ثم توقفه نهائيا بتاريخ 31 آب/أغسطس 2018<sup>1</sup>، إلى ترك أثارا سلبية كبيرة على حجم ونوعية الخدمات التي تقدم للاجئين الفلسطينيين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، حيث يشكل اللاجئون ما يقرب من 70% من مجمل سكانه يعانون من ظروف اقتصادية صعبة.

من خلال ما تقدم وفي ضوء هذه المعطيات، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة ودور وأهمية وأبعاد التحولات الاستراتيجية في المواقف السياسية الأمريكية تجاه الأونروا وتأثير هذا التحول في الموقف الأمريكي على قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام.

## 2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

عبر المجتمع الدولي عن مسؤولياته السياسية والإنسانية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إنشاء وتقديم الدعم المالي للأونروا كوكالة دولية متخصصة في إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي رقم (302) لسنة 1949، لذلك فإن الأونروا مطالبة بالاستمرار في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين نظرا لأنها تعبر عن مسؤولية المجتمع الدولي الذي أوجد دولة إسرائيل تجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم إيجاد حل سياسي لقضيتهم.

وبما أن الأونروا تعتمد في تمويل خدماتها على نظام المساهمة الطوعية وغير الإلزامية للدول والمنظمات غير الحكومية، ونظرا لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر تاريخيا المانح الأكبر لموازنة الأونروا؛ لذلك فإن الدراسة تتساءل حول الدافع الحقيقي الذي أصبحت في ضوئه

<sup>1</sup> وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا ما الأهداف، الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2T9DqWx>

الولايات المتحدة هي المانح المالي الأكبر للأونروا، وهذا يجعلنا نقف أمام تخمينات معينة؛ فمن المحتمل أن الولايات المتحدة الأمريكية وباعتبارها من القوى العظمى عالمياً ترى أنه يقع على عاتقها مسؤولية إحلال السلام وحل الصراعات وخصوصاً بعد خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة ومزدهرة اقتصادياً مقارنة بغيرها من الدول مما جعلها مخولة أكثر من غيرها لتخصيص الدعم الأكبر للأونروا، لذلك فقد توجب عليها تقديم الدعم المالي الأكبر للأونروا باعتبارها مؤسسة دولية تعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

وقد يكون الدافع خلف هذا الدعم المالي الأكبر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية هو فرض الهيمنة الأمريكية المتقاطعة مع المصالح الإسرائيلية على الأونروا باعتبارها هيئة أممية لحرفها عن دورها الإنساني، بحيث تصبح أداة من أدوات السياسة الأمريكية الضاغطة على النظام السياسي العربي والفلسطيني وعلى مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

وعليه تأتي هذه الدراسة "لتحليل أبعاد ودوافع القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بوقف التمويل المالي الأمريكي المقدم للأونروا"، لذا فمن حق الدراسة ان تتساءل حول إذا ما كان تقليص الدعم الأمريكي هو قرار تكتيكي مرتبط بالضغوط السياسية الممارسة ضد منظمة التحرير الفلسطينية وانسجاماً مع ما تبثه وسائل الإعلام حول صفقة القرن التي يدعو إليها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أم أنه بمثابة قرار أمريكي استراتيجي غير مرتبط بأجندة سياسية حالية تجاه اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية ومنفصلة عنها، وفي ضوء ما سبق ولتوضيح مشكلة الدراسة بشكل أدق تم طرح عدة أسئلة وهي:

1. ما هي أبرز الجوانب السياسية للمهام الإنسانية التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين؟
2. ما هي دوافع وأهداف الدعم المالي الأمريكي السابق للأونروا؟
3. ما هي الأهداف السياسية التي تسعى إليها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل إلى تحقيقها من خلال وقف الدعم المالي الأمريكي للأونروا؟

4. ما هو الموقف الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة والأونروا جراء توقف الدعم المالي الأمريكي للوكالة؟

5. ما هو الموقف السياسي الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين جراء توقف الدعم المالي الأمريكي عن الاونروا؟

6. هل لازالت الأونروا تمارس دورها المناط بها دولياً تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين أم أن دورها قد انتهى بوقف الدعم المالي الأمريكي؟

### 3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف إلى المهام التي أنشئت من أجلها الأونروا والبحث في أهداف وماهية وحجم الدعم المالي الذي كانت تتلاقه الأونروا من الولايات المتحدة الأمريكية.

2. بيان أهمية استمرار الأونروا كوكالة معبرة عن المسؤولية السياسية للمجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.

3. البحث في أسباب ودوافع وأهداف وقف الدعم المالي الأمريكي الذي تتعرض الأونروا.

4. التعرف إلى الإجراءات التي اتخذتها الأونروا في سبيل الحد من التأثير السلبي لوقف الدعم المالي الأمريكي.

5. تحليل المواقف السياسية المحلية والإقليمية والدولية من أزمة تمويل الأونروا.

### 4.1 منهجية الدراسة

للوصول إلى الإجابة عن مشكلة الدراسة وأسئلتها بأسلوب وطريقة علمية مبنية على

التحليل والقياس والمقاربات المنهجية تم الاستعانة بالمناهج البحثية التالية:

1. المنهج التاريخي: حيث تبرز أهمية هذا المنهج في ضوء دراسة البعد التاريخي الذي تتمتع به الأونروا منذ نشأتها كوكالة متخصصة لمعالجة شؤون اللاجئين الفلسطينيين من خلال دراسة التطورات والتغيرات التي تعرضت لها الأونروا في الفترات الزمنية السابقة (1950-2018) وذلك عن طريق دراسة البيانات والتقارير المختصة.

2. المنهج الاستكشافي: تم الاستعانة بهذا المنهج بسبب أهميته لمعرفة التفاصيل الأساسية لمشكلة البحث من أجل الحصول على رؤية واضحة للموضوع البحثي الذي تعالجه الدراسة عبر تحليل أزمة التمويل التي تتعرض لها الأونروا والمواقف السياسية المؤيدة والمعارضة للدول والهيئات ذات العلاقة وأثر هذه الأزمة على قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك بالاعتماد على مصادر المعلومات ذات الصلة والتي ألفت الضوء على هذه الأزمة، هذا بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي بحثت في هذه الأزمة.

### 5.1 أهمية الدراسة

تأخذ هذه الدراسة أهميتها من خلال الآتي:

1. الأهمية العملية: حيث تتمثل أهمية هذا الجانب من خلال حادثة الموضوع واستمرار تداعياته السلبية خصوصا على جموع اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام.

2. الأهمية العلمية: حيث تبرز الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال محاولة إثراء المكتبة العربية بدراسة أكاديمية تعالج موضوعا حيويا يهم الباحث الأكاديمي والمواطن الفلسطيني على حد سواء في ظل افتقار المكتبة العربية لمصادر علمية وأكاديمية تعالج هذا الشأن.

### 6.1 حدود الدراسة

تتخصر حدود الدراسة بالتالي:

1. الحدود الموضوعية: الدعم المالي الأمريكي الذي تتلاقه الأونروا وأبعاده السياسية على قضية اللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية.

2. الحدود المكانية: تقتصر الحدود المكانية على المناطق الخمسة التي تقدم فيها الأونروا خدماتها للاجئين الفلسطينيين وهي الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان.

3. الحدود الزمانية: الفترة الزمانية التي تعالجها الدراسة تبدأ بعام 1949 و هو العام الذي تم فيه انشاء الأونروا وتنتهي بعام 2019 وهو العام الذي تم فيه عقد ورشة المناقشة الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بقرار وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا.

## 7.1 الدراسات السابقة

من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة أتضح أن هنالك بعض الدراسات عالجت قضية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) واللاجئين الفلسطينيين من جوانب مختلفة وهي كالآتي:

### الدراسات باللغة العربية

دراسة نجوى مصطفى حساوي بعنوان "حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية"<sup>1</sup>.

عالجت الباحثة من خلال هذا الكتاب قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن القانون الدولي بشكل خاص، وتطرقت إلى حقوق اللاجئين الفلسطينيين في مفاوضات التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية والتي استنتجت القرار الدولي رقم (194) الذي هو بمثابة السند القانوني الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وأشارت الدراسة إلى التمايز السياسي الذي تعرض له اللاجئون الفلسطينيون من خلال تقسيمهم إلى لاجئي عام 1948 ونازحي عام 1967، وتطرقت الدراسة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين كما جاء في معاهدة السلام الأردنية- الإسرائيلية (اتفاقية وادي عربة عام 1994).

---

<sup>1</sup> نجوى مصطفى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية و المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، تقديم: سلمان أبو ستة، لبنان-بيروت- مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات 2008

استنتجت الدراسة أن المفاوضات "العربية-الإسرائيلية" التي جرت إلى اليوم وتناولت حقوق اللاجئين الفلسطينيين خضعت للاعتبارات السياسية والتي لم تعكس التزاما دقيقا بمعايير القانون الدولي وقواعده التي تمنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة والتعويض وتمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، إلا أن هذا المسار السياسي الذي نتج عن هذه المفاوضات لا يسقط الحق القانوني المعترف به لهذا الشعب المهدد بأن يتحول بأكمله إلى "شعب لاجئ".

دراسة محمد عاطف أبو عودة بعنوان "دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين، مخيمات اللاجئين في محافظات غزة نموذجا"<sup>1</sup>.

تناولت الدراسة أسباب نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين وإنشاء الأونروا ومهامها والتحديات والعقبات التي تواجه الأونروا في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

استنتج الباحث من خلال هذه الدراسة أن الأونروا تحاول القيام بالمهام المنوطة بها قدر المستطاع بعكس الدول العربية والجامعة العربية التي لا تقوم بدورها في دعم الأونروا للإبقاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأنه لا يمكن أن يتم إنهاء المهام الموكلة إليها إلا بقرار من هيئة الأمم المتحدة، وأن محاولات تصفيتا لن تؤدي أكلها مع الإشارة إلى تعرض الأونروا إلى ضغوط مادية وسياسية دولية للحد من تأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين على المجتمع الدولي ودولة إسرائيل.

دراسة جلال الحسيني بعنوان تمويل الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين<sup>2</sup>.

تناولت الدراسة الآلية التي تمويل بها الأونروا خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين والنقص المالي المزمن الذي تعاني منه الأونروا نتيجة عدم زيادة التمويل مقارنة بالزيادة الطبيعية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين، وباستثناء ارتفاع نسبة الدعم المالي الخليجي المقدم للأونروا خلال السنوات القليلة الماضية.

<sup>1</sup> محمد عاطف أبو عودة، مرجع سابق.

<sup>2</sup> جلال الحسيني، "تمويل الأونروا و مستقبل اللاجئين الفلسطينيين"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان-بيروت، الموقع

الالكتروني <https://bit.ly/2pwWYqo>



وبالمقابل تطرق المقال إلى الآراء التي تبنتها بعض الأصوات المحافظة في الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من أجل إيجاد حلول نهائية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في مواجهة نقص التمويل المالي الذي تعاني منه الأونروا، واستنتج الباحث إلى أن حل مشكلة نقص التمويل المزمّن الذي تعاني منه الأونروا يتم من خلال المفاوضات بين الأونروا وبين البلدان المانحة والمضيفة.

**دراسة جيرهارد بلفر (Gerhard Belfer) بعنوان "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين"<sup>1</sup>.**

تطالب دراسة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، كمت قدمت الدراسة موجزا تاريخيا عن تأسيس الأونروا والمهام الموكلة إليها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتطّرت إلى برامجها الخدمائية و إلى التغيرات التي طرأت على برامج الأونروا في ظل ذروة عملية التسوية السياسية السلمية "الفلسطينية-الإسرائيلية" في منتصف التسعينات من القرن الماضي و قدمت الدراسة لمحة عن الموازنة العامة للأونروا.

تناولت الدراسة أيضا المواقف السياسية المحلية والإقليمية والدولية من وجود الأونروا وطبيعة الخدمات التي تقدمها إلى جموع اللاجئين الفلسطينيين في نطاق مناطق عملياتها الخمسة، وأخيرا قدمت الدراسة ملخصا عن طبيعة الإجراءات التي اتخذتها الأونروا في سبيل مواجهة النقص المزمّن الذي تتعرض له موازنتها وخصوصا موازنة البرامج المنتظمة، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن هنالك توجهات دولية لإنهاء عمل الأونروا في ظل عملية التسوية السلمية "الفلسطينية-الإسرائيلية".

---

<sup>1</sup> جيرهارد بلفر (Gerhard Belfer)، "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين"، تحريرها باللغة الإنجليزية إنغريد جاسنر (Ingrid Gasner)، تحرير وإخراج للطبعة العربية محمد جرادات، فلسطين، بيت لحم، مركز المعلومات البديلة- مشروع حقوق المواطنة واللاجئين الفلسطينيين- آب/أغسطس 1997م.

## دراسة أحمد ناصر بعنوان "واقع الأونروا ومستقبلها في ظل التسوية"<sup>1</sup>.

تناولت الدراسة التناقضات الداخلية التي تنسم بها الأونروا وأثرها على الخدمات التي تقدمها الوكالة، الموازنة المالية للأونروا في لبنان وكيفية إنفاق هذه الأموال المخصصة على شكل خدمات للاجئين ومصاريف إدارية، و أشكال الفساد الإداري والمالي الذي يعم الأونروا في لبنان خلال تلك الفترة.

استنتجت هذه الدراسة رؤية لمستقبل الأونروا واستمرارها أو إنهاء خدماتها وإلغائها من خلال تحليل مصالح المانحين الماليين الرئيسيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها السياسية في إبقاء أو إلغاء الأونروا.

## دراسة هاشم حسن حسين بعنوان "قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة: وكالة الغوث الدولية - الأونروا - نموذجاً"<sup>2</sup>.

قدمت هذه الدراسة نبذة تاريخية عن الأونروا الأزمات المالية التاريخية التي مرت بها الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين من تعليم وخدمات صحية واجتماعية، وأشارت الدراسة أن هنالك أسباب سياسية للدعم المالي الممنوح للأونروا يتمثل في توطين اللاجئين في أماكن لجوئهم من خلال الدعم المالي المقدم للمشاريع الاقتصادية التي خصصت للاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم.

استنتجت هذه الدراسة إلى أن الأونروا قد نشأت من أجل إيجاد حل جزئي لقضية اللاجئين الفلسطينيين لأن الأمم المتحدة وهي الهيئة الدولية التي أنشأتها غير قادرة على إيجاد حل دائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على تطبيق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم.

<sup>1</sup> أحمد ناصر، "واقع الأونروا ومستقبلها في ظل التسوية"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> هاشم حسن حسين، "قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة: وكالة الغوث الدولية نموذجاً"، مجلة آداب الرافدين، عدد 56 لسنة 2010.

واستنتجت الدراسة كذلك أنه وعلى الرغم من أن الأونروا قد قدمت خدمات كبيرة للاجئين الفلسطينيين وظلت شاهداً على مأساة التهجير التي تعرض لها الشعب الفلسطيني إلا أنها تبنت في أوقات برامج تقوم على فكرة تصفية قضيتهم ما أمكن من خلال حرمان اللاجئين الفلسطينيين والذين يقيمون خارج مناطق عمليات الأونروا من أي حقوق أو خدمات، أو من خلال محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق التي لجأوا إليها عن طريق تقديم الدعم المالي وتوزيع قطع أراضي على اللاجئين الفلسطينيين بهدف ضمان عدم مطالبة اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة مستقبلاً.

### الدراسات باللغة الإنجليزية

#### دراسة Alice Ramsay و Amaya AL-Qrzza بعنوان “Understanding the political underpinning of UNRWA’s chronic funding”<sup>1</sup>

تناولت الدراسة أسباب الأزمة المالية الحالية التي تعاني الأونروا والتي هي نتيجة لنظام التمويل المالي الخاص بها والقائم على المساهمة الطوعية، ومن أسباب هذه الأزمة أيضاً هي الجهود السياسية الاستراتيجية الإسرائيلية - الأمريكية المنسقة والهادفة إلى نزع الشرعية الدولية للأونروا ومن ثم تفكيكها ونقل خدماتها إلى الدول المضيفة، وبالتالي تطرح الدراسة حلاً للأزمة المالية من خلال تحويل نظام التمويل المالي للأونروا من نظام مساهمة طوعية إلى نظام مساهمة إلزامية.

تري الدراسة أنه يجب على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن تمارس دوراً قيادياً للمطالبة بتغيير نظام التمويل المالي الخاص بالأونروا ومطالبة المجتمع الدولي بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين.

---

<sup>1</sup> Alice Ramsay and Amaya Al-Orzza, ‘understanding the political underpinning of UNRWA’s chronic funding’, Palestine, BADIL Resource Centre for Palestinian Residency and Refugee Rights, Bulletin No. 27, June 2018.

**دراسة Games G Lindsay بعنوان 'Fixing UNRWA Repairing the UN's troubled system of aid to Palestinian refugees'<sup>1</sup>**

تناولت الدراسة طبيعة التغيرات التي رافقت عمل الاونروا منذ نشأتها وتحولها من وكالة لتقديم الإعاشة والمأوى إلى وكالة لتقديم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، و على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المانح الأكبر لموازنة الأونروا إلا أنها فشلت في جعلها تتبنى أهداف السياسة الأمريكية.

تطرقت الدراسة إلى الرؤية الأمريكية المستقبلية للعلاقة بين اللاجئين الفلسطينيين والأونروا، حيث أن هذه العلاقة يجب أن تقوم على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات بدعم من الاتحاد الاوروبي واجبة التنفيذ تجاه اللاجئين الفلسطينيين بهدف إنهاء وضعيتهم كلاجئين مقترنة بعدم العودة إلى ديارهم التي هجروا منها بعد ما يقرب من ستين عاما.

### **8.1 التعقيب على الدراسات السابقة**

- تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في وصفها للمهام المنوطة بالأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين وطبيعة التمويل المالي الخاص بالأونروا ومعالجتها للجوانب السياسية التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إسباغها على مهام الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين وخصوصا خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

- أما الاختلاف ما بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ونظراً لحدثة الموضوع والذي لم تعالجه الدراسات السابقة هو التحول الاستراتيجي في الموقف السياسي الأمريكي تجاه الأونروا والذي لها تأثير كبير تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام، أما الاختلاف الآخر هو تحليل المواقف السياسية المحلية والإقليمية والدولية تجاه هذا التحول في الموقف الأمريكي تجاه الأونروا، أما الاختلاف الأخير الذي

---

<sup>1</sup> Games G Lindsay, 'Fixing UNRWA Repairing the UN's Troubled System of Aid to Palestinian Refugees', the Washington Institute for Near East Policy, policy focus # 91 January 2009.

سوف تعالجه الدراسة هو قدرة الأونروا على الاستمرار بمهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في ظل وقف التمويل المالي الأمريكي.

## 9.1 فصول الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول و هي مرتبة كالآتي:

**الفصل الأول (الإطار النظري):** اشتمل هذا الفصل على مقدمة الدراسة ومشكلتها وأسئلتها وأهميتها، ويشتمل كذلك على أهداف الدراسة والمناهج العلمية المستخدمة فيها وحدود الدراسة والدراسات السابقة والمصطلحات والمفاهيم الأساسية.

**الفصل الثاني:** من خلال هذا الفصل تستعرض الدراسة النشأة التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وتحلل الدور الذي قامت به كل من العصابات الصهيونية المسلحة والقوى العظمى ومنظمة الأمم المتحدة في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

**الفصل الثالث:** سوف يتم من خلال هذا الفصل استعراض الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر رصد وتحليل نشأتها وبنيتها المالية والإدارية والخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين.

**الفصل الرابع:** من خلال هذا الفصل سوف يتم البحث في أهداف ودوافع الولايات المتحدة في تقديم الدعم المالي والسياسي للأونروا وأثر هذا الدعم على قضية اللاجئين الفلسطينيين 1950-2017.

**الفصل الخامس:** الفصل الأخير من الدراسة سوف يبحث ويحلل الغاية الرئيسية التي تهدف الولايات المتحدة إلى تحقيقها عبر قرارها بوقف تمويل الأونروا، ويرصد أيضا المواقف الفلسطينية والعربية والاسرائيلية والدولية اتجاه القرار الأمريكي.

## 10.1 مصطلحات و مفاهيم الدراسة

1. وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA): في أعقاب النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948 تم إنشاء الأونروا بموجب القرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون أول\ ديسمبر 1949 الفقرة رقم 7 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة و التشغيل للاجئين فلسطين، و بدأت الأونروا عملياتها في تاريخ الأول من أيار/مايو 1950، حيث أنشئت الأونروا من أجل:

أ. القيام بالتعاون مع الحكومات المحلية بالإغاثة المباشرة و برامج التشغيل بحسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

ب. التشاور مع الحكومات المهتمة بالشرق الأدنى بشأن التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة<sup>1</sup>.

2. اللجوء: جاء في لسان العرب لجأ إلى الشيء والمكان - لجأ ولجوء: لاذ إليه واعتصم به. ويقال لجأ إلى فلان: استند إليه واعتضد به. ولجأ عنه: عدل عنه غلى غيره<sup>2</sup>، وستورد الدراسة هنا أهم التعريفات التي تُعنى باللاجئين:

• **اللاجئ الفلسطيني وفق تعريف الأونروا:** "هو الشخص الذي كان مقر إقامته فلسطين بين الفترة من 1 حزيران/يونيو 1946 وحتى 15 أيار/مايو 1948 وفقد منزله ووسائل عيشه نتيجة لنزاع عام 1948، حيث يجب على اللاجئ الفلسطيني ان يسجل قيده لدى نطاق عمليات الأونروا الخمس حتى يحصل على خدماتها"<sup>3</sup>.

• **أما اللاجئ حسب تعريف الأمم المتحدة:** عرفت اتفاقية عام 1951 للاجئين، التي اقترتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة في جنيف بتاريخ 28 حزيران/يونيو 1951 في

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على شبكة الانترنت، <https://bit.ly/2QibBc8>

<sup>2</sup> ابن منظور المصري، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر، 1995، ص 815

<sup>3</sup> Alice Ramsay and Amaya Al-Orzza, Ibid,p.5

المادة رقم 1 و المادة 2 بأن اللاجئ هو: "كل من وجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من كانون ثاني/يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب الخوف، أو كل من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف العودة إلى البلد"، وبعد ظهور حالات لجوء بعد التاريخ المحدد في التعريف، فقد تم إتباعه ببروتوكول عام 1967 الذي يتطابق مع التعريف بينما يسقط تاريخ 1951<sup>1</sup>.

3. النازح: جاء في المعجم الوسيط أن نَزَحَ - نَزَحًا، وَنَزُوحًا: بَعُدَ، (نَزَحَ) بفلان: غاب عن بلاده غيبة بعيدة<sup>2</sup>، وستذكر الدراسة أهم التعريفات للنازح:

- يُعرّف الأشخاص النازحون داخل بلدانهم وفقا للمبادئ التوجيهية الصادر عن الأمم المتحدة بأنهم "الأشخاص أو الجماعات الذين أكرهوا على الهرب أو ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعيًا لتفادي اثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة<sup>3</sup>.

- النازح الفلسطيني: برز هذا المفهوم خلال المفاوضات "العربية-الإسرائيلية" وهو تسمية إسرائيلية للاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا لترك الضفة الغربية وقطاع غزة والتوجه لخارج حدود فلسطين الانتدابية نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية في حزيران/يونيو 1967 ويهدف إلى تفتيت وتجزئة قضية اللاجئين الفلسطينيين، فإسرائيل تحدد مفهوم النازحين على

---

<sup>1</sup> عصام محمد عدوان، اللاجئ الفلسطيني إشكالات التعريف والحلول الواجبة، دمشق-دار واجب للنشر 2012، ص 8 نقلا عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ، جنيف أيلول/سبتمبر 1979، ص 17، ص 10، ص 74.

<sup>2</sup> مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط، الطبعة الخامسة 2011، ص 913.

<sup>3</sup> سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم (8)، "النازحون المشردون داخليا وفق القانون الدولي الإنساني" عام 2008 ص 3، نقلا عن مبادئ توجيهية بشأن القانون الداخلي (نيويورك: الأمم المتحدة 1998) وريتشارد بيروتشود، قانون الهجرة الدولي (جنيف، سويسرا: المنظمة الدولية للهجرة 2004) ص 18.

"أنهم المواطنين الذين شردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة للقتال"، أما الجانب الفلسطيني والأردني فإنه يعرف النازحين "هم أولئك الأفراد وعائلاتهم وذريتهم الذين غادروا منازلهم في الضفة الغربية وقطاع غزة أو كانوا غير قادرين على العودة إلى منازلهم كنتيجة لحرب 1967<sup>1</sup>.

4. **الإرهاب:** يأتي الإرهاب في اللغة العربية من الفعل (رَهَب، يُرهب، رَهبة) أي خاف، ورهبه أي خافه، والرهبه هي الخوف والفرع وهو راهب من الله أي خائف من عقابه وترهبه أي توعد<sup>2</sup>. وفي معجم آخر يأتي الارهاب من رَهَبَ - رَهَبًا، رَهْبَةً، ورُهْبًا: خافَهُ. ويقال رَهَب فلان<sup>3</sup>.

أما في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فقد عُرِفَ الإرهاب بأنه " بث الرعب الذي يثير الجسم والعقل أي الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب أن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف، وتوجه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص سواء كانوا أفرادا أو ممثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة"<sup>4</sup>.

على الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت من خلال هيئة الأمم المتحدة للوصول إلى تعريف موحد للإرهاب إلا أن كل المحاولات بائت بالفشل وذلك لتضارب مصالح الدول التي قد تنتج عند الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، وهنا تذكر أهم تعريفات للإرهاب:

أ. تعريف الدكتور عبد العزيز سرحان: حيث عرف الإرهاب الدولي بأنه " كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ الأساسية لمحكمة العدل الدولية"<sup>5</sup>.

\* القتال مقصود بها الحرب العربية الإسرائيلية حزيران/يونيو 1967

<sup>1</sup> نجوى مصطفى حساوي، مرجع سابق ص 282، ص ص 313-314

<sup>2</sup> ابن منظور المصري، مرجع سابق، ص 1374.

<sup>3</sup> مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مرجع سابق 376.

<sup>4</sup> أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت مكتبة لبنان، ص ص 423-424

<sup>5</sup> حمدان رمضان محمد، "الارهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلام العالمي- دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"،

جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11 العدد رقم 1 ص 271



ب. تعريف شريف بسيوني: الإرهاب هو "استراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية وتتوخى إحداث عنف مرعب داخل شريحة خاصة من مجتمع معين لتحقيق الوصول إلى السلطة أو للقيام بدعاية لمطلب أو منظمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم ونيابة عنها أم نيابة عن دولة من الدول"<sup>1</sup>

من خلال ما سبق، سوف نقوم الدراسة بالاستعانة بالمفاهيم والمصطلحات الواردة سابقاً والتي اختصت بقضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا، وذلك لأهميتها في تحليل مشكلة الدراسة وذلك لإبراز الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في نزع الصفة القانونية التي يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون وفقاً لتعريف الأونروا والذي استند إلى القانون الدولي الإنساني.

---

<sup>1</sup> محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي - دراسة قانونية نافذة، القاهرة، دار العلم للملايين، 1999، ص48

## الفصل الثاني

# نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

## الفصل الثاني

### 2. نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

#### 1.2 تمهيد

أدت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949 إلى هزيمة الجيوش العربية\* التي دخلت فلسطين من أجل إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في فلسطين والاحتفاظ بفلسطين عربية مستقلة موحدة، لكن الهزيمة العربية في فلسطين أدت إلى بروز مشكلتين رئيسيتين، أولهما هي تعزيز قيام دولة إسرائيل على انقاض الشعب العربي الفلسطيني، أما ثانيهما فهي تحول غالبية الشعب العربي الفلسطيني إلى جموع من المهجرين داخل وخارج وطنهم، حيث تم تهجير ما لا يقل عن 875000 حسب التقديرات الأمريكية وما يقرب من 957000 حسب إحصائيات الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

أسهمت عدة عوامل دولية وإقليمية ومحلية في حالة النزوح الجماعي للشعب العربي الفلسطيني من وطنه، إلا أن أهمها كان العامل الإسرائيلي، حيث أسهمت المجازر الدموية وسياسة هدم القرى والمنازل العربية وتسويتها بالأرض والتي ارتكبتها المنظمات الصهيونية المسلحة<sup>2</sup> إلى إرغام مئات الاف من الفلسطينيين على ترك مدنهم وقراهم والبحث عن أماكن آمنة داخل أو خارج فلسطين.

أما على الصعيد الدولي فقد ساهمت القوى العظمى في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين سواء على الصعيد السياسي أو العسكري، فبريطانيا التي كانت تتولى حكم فلسطين (1917-1948) عملت على إيجاد موطئ قدم للحركة الصهيونية في سعيها نحو إقامة دولة يهودية في

---

\* دخلت فلسطين سبعة جيوش عربية لم يتجاوز عدد قواتها 21000 عسكري مقابل ما يزيد عن 70000 عسكري من العصابات الصهيونية من مختلف العصابات الصهيونية، علماً بأن الجيوش العربية لم تدخل فلسطين الا بتاريخ 15 أيار/مايو 1948 وهو تاريخ ما يسمى بإعلان قيام إسرائيل

<sup>1</sup> إيليا زريق، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد رقم 19 سنة 1994، ص 73  
<sup>2</sup> إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، لبنان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007،

فلسطين وقدمت لها كل أشكال العون والمساعدة، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قدمت كل الدعم السياسي للحركة الصهيونية في سبيل إقرار مشروع تقسيم فلسطين (قرار رقم 181 عام 1947) والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947.

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى التعرف وتحليل العوامل المحلية والدولية التي ساهمت في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948.

## 2.2 الدور الإسرائيلي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

انتهجت المنظمات الصهيونية السياسية والعسكرية قبل وخلال وبعد قيام إسرائيل أبشع الطرق في سبيل إفراغ فلسطين من أهلها العرب الأصليين وإحلال يهود غرباء مكانهم، وستورد الدراسة أهم الخطط والأفكار والمشاريع التي أدت إلى نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

### 1.2.2 التهجير القسري في الفكر الصهيوني

لم يكن ترك ما يزيد عن 800 ألف مواطن من الشعب العربي الفلسطيني لوطنهم خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949 صدفة أو من ضرورات الحرب التي قد تؤدي إلى نزوح جزء من المواطنين عن وطنهم بحثاً عن مكان آمن إلى حين انتهاء الحرب، بل إن عملية نزوح الفلسطينيين عن وطنهم كانت نتاج عملية تخطيط مبرمجة مسبقاً أنتجتها مؤسسات المجتمع اليهودي السياسية والعسكرية (اليشوف-ישוב-yishuv)\* والتي أسست وقادت المجتمع اليهودي في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين.

فالتهجير القسري الذي تعرض له شعب فلسطين كان بمثابة تطبيق للخطط اليهودية التي تم وضعها قبل وخلال وبعد الحرب والتي أرغمت الفلسطينيين على ترك منازلهم ومصادر رزقهم وتحولوا إلى جموع من المهجرين داخل وخارج وطنهم، عاشت الأغلبية العظمى منهم في مخيمات تقتقر إلى الحد الأدنى من ظروف المعيشة الإنسانية، فمن أصل 1036 مدينة وقرية

---

\* اليشوف: التجمع الاستيطاني اليهودي الصهيوني قبل قيام دولة إسرائيل، ما بين عامي 1882-1948.

[عربية ويهودية] تم احصائها في مشروع إحصائيات القرى البريطاني عام 1945<sup>1</sup> قامت العصابات الصهيونية بتهجير سكان 530 قرية عربية في المنطقة التي احتلتها في فلسطين عام 1948<sup>2</sup>، أما سجلات الأونروا فتحتفظ بسجل مكون من 662 مدينة وقرية وموقع تم تهجير الشعب الفلسطيني منها<sup>3</sup>.

حتى اللحظة لا زالت دولة إسرائيل تعلن وبشكل رسمي عن عدم مسؤوليتها عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين وتبعاتها القانونية والسياسية والمالية والتاريخية، فالرواية الرسمية الإسرائيلية تدعي أن الفلسطينيين استجابوا لقادتهم العرب وإلى الأوامر التي بنتها الإذاعات العربية والتي تقضي بضرورة ترك الفلسطينيين لمدنهم وقراهم في فلسطين حتى يتم القضاء على المنظمات الصهيونية المسلحة وإسقاط الدولة اليهودية، علماً بأن العصابات الصهيونية المسلحة وجهت للفلسطينيين نداءات بضرورة ترك قراهم ومدنهم منتحلة بذلك أسماء محطات وإذاعات عربية.

تحتل فكرة تهجير العرب الفلسطينيين من أرضهم مساحات واسعة في الفكر الصهيوني، فثيودور هيرتزل (Theodor Herzl 1860-1904) مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية كتب في يومياته بتاريخ 12 حزيران/يونيو 1895: "عندما نحتل الأرض سنجلب منافع فورية إلى الدولة التي تستقبلنا، علينا أن نستولي وبصورة لطيفة على الملكية الخاصة في الأراضي التي تُخطط لنا، سنسعى لتهجير السكان المعدمين عبر الحدود من خلال تدبير الوظائف لهم في بلاد الانتقال لكننا سنمنعهم من القيام بأي عمل في بلدنا"<sup>4</sup>.

إن الفكر الصهيوني في مرحلة ما قبل الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى عام 1948 يزخر بالكثير من التصريحات والخطط التي تدعو إلى جعل فلسطين خالية من سكانها العرب

<sup>1</sup> سليمان أبو ستة، **أطلس فلسطين 1917-1966**، لندن، هيئة أرض فلسطين، 2011، ص ص 31-37

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 116

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 117

<sup>4</sup> نور الدين مصالحة، **مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1984**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993، ص 11

لبناء الدولة والمجتمع اليهودي، فإسرائيل زانجويل (Israel Zangwill 1926-1864) وهو أحد قادة العمل الصهيوني ومؤسس منظمة استعمار الأراضي قال: "إن فلسطين وطن بلا شعب فيجب أن تعطى لشعب بلا وطن، وواجب اليهود في المستقبل أن يضيقوا الخناق على سكان فلسطين العرب حتى يضطروهم إلى الخروج منها"<sup>1</sup>.

أما زئيف جابوتنسكي (Ze'ev Jabotinsky 1940-1880) وفي تعبيره عن موقفه الرفض لسياسة التدرج في طرد العرب الفلسطينيين من وطنهم والتي اتبعتها القادة الصهاينة حينذاك فقد قال: "إن فلسطين يجب أن تكون لليهود أما العرب فلهم الصحراء، فاتباع سياسة اللين مع العرب للتوصل إلى توطيد أركان الوطن القومي اليهودي في فلسطين وإجلاء العرب عنها تدريجيا مع الزمن سياسة مملة يطول أمرها، لأنه أصبح معروفا لدى العرب ما هي الغايات والمآرب التي يسعى إليها اليهود، ولذلك بات من الضروري مجابهة العرب بالأمر الواقع وإفهامهم ضرورة الجلاء إلى الصحراء"<sup>2</sup>.

على الرغم من أن الفكر الصهيوني يحفل بالكثير من التصريحات حول فكرة التهجير القسري إلا أن أهم تصريح كان لحاييم وايزمان (Chaim Weizmann 1952-1874) الذي ترأس المنظمة الصهيونية العالمية ورئاسة دولة إسرائيل عام 1984 وكان له المجهود الأكبر في استصدار وعد بلفور عام 1917، حيث قال في خطاب ألقاه عام 1914: "في مراحلها المبكرة كانت الصهيونية كما تصورها روادها حركة تعتمد كلياً على عوامل ميكانيكية، ثمة بلد هدف أن اسمه فلسطين، وهو بلد بلا شعب، وثمة من ناحية أخرى شعب يهودي وهو لا يملك بلداً. إذ لا يبقى سوى وضع الفصل في الخاتم وجمع الشعب والأرض، من هنا يجب إقناع أصحاب الأرض [الأتراك] وحملهم على الإقرار بأن هذا الزواج ليس ملائماً للشعب [اليهودي] وللبلد فحسب، بل ملائم لهم أيضاً"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إدوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة: مطبعة الوحدة، 1961، ص 13

<sup>2</sup> المرجع سابق، ص 31

<sup>3</sup> نور الدين مصالحة، مرجع سابق ص ص 8-9

في ضوء الأقوال والتصريحات لقادة ومفكري ورواد الفكر الصهيوني، ترى الدراسة بأن فكرة نقل وتهجير العرب الفلسطينيين قسرياً من موطنهم الأصلي، وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم قد كانت متوافقة مع الرؤية الصهيونية والتي كانت إحدى أهم ركائز الصهيونية قبل نشأتها في بازل بسويسرا عام 1897، إلا أن الاختلاف ما بين القادة والمفكرين الأوائل للصهيونية كان على الطريقة والوسيلة التي يجب تبنيها لتهجير العرب الفلسطينيين وإحلال اليهود مكانهم، فالوسيلة الأولى كانت قائمة على مبدأ شراء ومصادرة الأراضي من الفلسطينيين ونقلهم بعيداً عنها، أما الوسيلة الثانية فكانت ترى أن طرد السكان العرب الفلسطينيين بالقوة هو الوسيلة الفعالة لإفراغ فلسطين من سكانها الأصليين العرب، أما الوسيلة الثالثة فهي مزمنة عملية الشراء والطرد معاً.

شكلت فترة الانتداب البريطاني على فلسطين البيئة المثلى للمنظمات الصهيونية كي تشرع في بناء المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية للمجتمع اليهودي في فلسطين وخصوصاً مع إنشاء الوكالة اليهودية عام 1922 والتي عهد إليها الانتداب البريطاني بالإشراف على إدارة فلسطين، ومع تطور هذه المؤسسات وزيادة قوتها وفعاليتها كانت ترتفع وتيرة الخطاب السياسي الصهيوني تجاه تهجير الفلسطينيين من وطنهم، ففي آذار/مارس 1930 اقترح حاييم وايزمان على اللورد باسفيلد (Sidney James Webb) 1859-1947) ترحيل العرب الفلسطينيين إلى شرق الأردن والعراق وذلك كحل لمشكلة الفلاحين الفلسطينيين الذين أرغموا على مغادرة الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها بعد أن استملكها اليشوف حيث قال: "إذا لم يسمح لنا [لليهود] بعبور نهر الأردن فإن في وسع العرب أن يفعلوا ذلك...والأمر ذاته ينطبق على العراق"، ثم أضاف: "لنفترض أننا أتممنا شركة للتنمية تستملك مليون دونم من أراضي شرق الأردن فهذا قد يخلق احتياطاً [لإعادة توطين العرب] ويخفف الضغط عن فلسطين هذا إذا كان هنالك ضغط"<sup>1</sup>.

في ظل هذه السياسات الصهيونية الاحلالية والانحياز المطلق من قبل السلطات البريطانية للصهاينة، اندلعت سلسلة من الثورات الفلسطينية مثل ثورة يافا وثورة النبي موسى

<sup>1</sup> نور الدين مصالحة، مرجع سابق ص ص33-34

عام 1921 وثورة البراق عام 1929 والثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939 ضد الهجرة اليهودية لفلسطين وضد سيطرتهم على الأرض الفلسطينية وضد سياسات الانتداب البريطاني الداعمة لإنشاء وطن قومي لليهود على تطور فكر التهجير الصهيوني للفلسطينيين من وطنهم وذلك بعد أن أثبتت الثورات الفلسطينية قدرة الشعب الفلسطيني على التمسك بوطنه في مسعاه للحصول على الاستقلال، حيث تطور الفكر الصهيوني لتهجير الفلسطينيين من وطنهم باتجاه إشراك القوى الإقليمية والدولية في حل ما أطلقت عليه الصهيونية "المشكلة العربية في فلسطين"؛ على غرار ما كان يسمى في أوروبا "بالمشكلة اليهودية".

على إثر اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى سعت بريطانيا وعبر لجنة بيل الملكية عام 1937 (The Palestine Royal Commission) إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية يقوم على التقسيم، لذا قامت لجنة بيل بتشكيل لجنة فرعية سُميت بلجنة وودهيد (Woodhead Commission) وأسندت إليها دراسة مشروع التقسيم، لذا أوصت لجنة وودهيد بتقسيم فلسطين لثلاثة أجزاء، الجزء الأول تُقام عليه دولة عربية ويتم ضمها إلى أمانة شرق الأردن، والجزء الثاني فيمنح لليهود لإقامة الدولة اليهودية، وأما الجزء الثالث فيبقى تحت سلطة الانتداب البريطاني ويشمل مناطق القدس وبيت لحم والناصرة وبحيرة طبريا يصاحبها عملية نقل للسكان من كلا الطرفين بهدف الوصول إلى دولتين متجانستين السكان لحل مشكلة التداخل الديمغرافي لسكان فلسطين حيث بلغ تعداد السكان العرب في حدود الدولة اليهودية المقترحة عام 1936 (325000)، وبلغ تعداد المهاجرين اليهود في حدود الدولة العربية (1250) نسمة<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح رُفض من قبل العرب إلا أن الدراسة ترى بأن توصيات لجنة وودهيد كانت بمثابة قبول بريطاني لمبدأ نقل السكان العرب بالنسبة للقيادات الصهيونية.

شكلت مقترحات لجنة بيل البريطانية نقطة ارتكاز في المسعى الصهيوني لإفراغ فلسطين من سكانها الفلسطينيين العرب، حيث أن هذه المقترحات البريطانية أدت إلى صياغة

<sup>1</sup> أكرم عدوان، "مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937"، مجلة الجامعة الإسلامية-المجلد



خطط لترحيل الفلسطينيين، والتي كان من أهمها خطة سيلغ سوكسين (1873-1953 Selig Eugen Soskin) عام 1937 حيث رأى سوكسين بأن ترحيل العرب يجب أن يكون قسرياً، لا في السهول فقط كما تدعو لجنة بيل، بل في المنطقة الجبلية أيضاً حيث تقطن أغلبية سكان الريف العرب، ونصت خطة سوكسين على ترحيل ما يقرب من ربع مليون عربي يعيشون في أراضي الدولة اليهودية المقترحة إلى أراضي شرق الأردن بحيث يتم استملاك أراضي لهم مع توفير بنى تحتية ودعم مالي للأمير عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن حينذاك، حيث قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بعشرة ملايين جنيه إسترليني تمولها الوكالة اليهودية والحكومة البريطانية<sup>1</sup>.

وفي إطار استمرار المساعي الصهيونية الدؤوبة لتهجير الفلسطينيين العرب من أرضهم حاول زعيم المنظمة الصهيونية حاييم وايزمان عام 1939 إقناع القوى الإقليمية والدولية بالاشتراك في تنفيذ الخطط الصهيونية لتهجير الفلسطينيين، فتوجه وايزمان إلى الملك (عبد العزيز بن سعود 1876-1953) عبر مستشاره البريطاني سانت جون فيلبي (1885-1960 Harry St Phillby) مطالباً إياه بدعم المشروع الصهيوني الذي ينص على ترحيل الفلسطينيين إلى دول الجوار، وقد اشتمل الاقتراح الصهيوني على ما يلي<sup>2</sup>:

1. ترك (أو التخلي) عن فلسطين بأسرها إلى اليهود.
2. توطين جميع العرب الفلسطينيين الذين يتركون ديارهم في أماكن أخرى على نفقة اليهود، ويتم تخصيص مبلغ عشرين مليون جنيه إسترليني لعملية التوطين توضع تحت تصرف الملك السعودي.
3. تعترف بريطانيا باستقلال جميع الأقطار العربية الأخرى في آسيا باستثناء محمية عدن.

<sup>1</sup> نور الدين مصالحة، مرجع سابق ص ص 66-68

<sup>2</sup> سعيد جميل تمارز، "طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1882-1949"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، الجامعة الإسلامية، 2013، ص ص 165-166

4. تقترح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هذه الترتيبات على الملك السعودي وتضمن له التكفل بهذه الترتيبات في حال قبول العرب لها.

من خلال استعراض الأفكار والخطط الصهيونية السابقة المتعلقة بالإصرار الصهيوني على افراغ فلسطين من سكانها الأصليين العرب واستبدالهم بمهاجرين يهود، ترى الدراسة أن هذه الأفكار والخطط الصهيونية توضح الكذب والتضليل الذي مارسه الصهيونية بتصوير فلسطين على أنها أراض خالية بدون سكان وهذا يتضح من خلال الاعتراف الصهيوني بوجود شعب عربي في فلسطين يجب العمل على تهجيرهم من أرضه بالوسائل كافة.

بعد القضاء البريطاني على الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) انتقل فكر التهجير الصهيوني للعرب الفلسطينيين من مرحلة الاعداد السري إلى مرحلة الاعداد العلني لطرد الفلسطينيين من وطنهم باستخدام المال أو القوة، ويتضح هذا الانتقال في الفكر الصهيوني من خلال صياغة ديفيد بن غوريون (David Ben Gurion 1886-1973) عام 1941 برنامج عمل مستقبلي للسياسة الصهيونية والقائمة على "أنه يوجد مجموعات من الفلسطينيين العرب مستعدة للنقل خارج فلسطين مثل الدروز والعديد من القبائل البدوية في وادي الأردن وفي الجنوب، وكذلك الشيعة الذين يعيشون في شمالي الجليل الذين ربما لا يُمانعون أن ينقلوا في ظروف مشجعة إلى الدول المجاورة، ومع ذلك فإن نقل عدد كبير من الفلسطينيين العرب يتطلب على الأرجح استخدام قوة متحجرة القلب"<sup>1</sup>.

وبعد انفجار الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وانتقال مركز ثقل الحركة الصهيونية العالمية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، طالبت القيادات الصهيونية في مؤتمر بيلتمور بمدينة نيويورك في شهر أيار/ مايو عام 1942 بإقامة دولة يهودية مستقلة في فلسطين بشكل علني بعد أن كانت تطالب بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بيني موريس، مرجع سابق ص ص 87-88

<sup>2</sup> سعيد جميل تماراز، مرجع سابق ص ص 201-202

كانت مقررات هذا المؤتمر بمثابة نقطة تحول استراتيجي للفكر الصهيوني في سعيه نحو إقامة الدولة اليهودية في فلسطين من خلال رفع القيود البريطانية عن الهجرة اليهودية وتعزيز مستوى العلاقات الصهيونية الدولية مع الحلفاء وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة صاعدة جديدة النظام الدولي بهدف دعم مقومات الدولة اليهودية المنتظرة<sup>1</sup>.

يتضح مما سبق أن فكر التهجير القسري للفلسطينيين من وطنهم واستيطان فلسطين واحلال اليهود مكانهم قد انتقل من مجرد أفكار نظرية إلى خطط عملية تم الترويج لها من خلال شبكة العلاقات الدولية التي امتلكتها المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية بهدف توسيع القبول الدولي والإقليمي لفكرة ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم، وعلى الرغم من حجم الأموال التي تم التعهد بدفعها لصالح تسهيل توطين الفلسطينيين خارج فلسطين أو في أراضي الدولة العربية حسب مشروع التقسيم البريطاني عام 1937 إلا أن مخططات التهجير للشعب الفلسطيني من أرضه لم يكتب لها النجاح، إلى أن تحققت أهداف هذه الخطط لأول مرة في أعقاب حرب عام 1948، والتي قامت خلالها الحركة الصهيونية بطرد الغالبية الساحقة من شعب فلسطين من خارج الأراضي التي سيطرت عليها العصابات الصهيونية خلال هذه الحرب.

## 2.2.2 الإعداد للتهجير القسري الصهيوني

انتقل الفكر الصهيوني خلال سنوات الأربعينات من القرن العشرين من مرحلة مناقشة فكرة تهجير العرب الفلسطينيين بالوسائل السلمية مقابل بدل مادي للفلسطينيين والدول التي تستضيفهم إلى مرحلة الإعداد إلى التهجير القسري والذي اعتمد على سياسة التطهير العرقي من خلال تنفيذ عشرات المجازر الدموية التي ارتكبتها المنظمات الصهيونية المسلحة ضد العرب الفلسطينيين خلال حرب عام 1948 وبالتالي أرغمتهم على ترك منازلهم حفاظاً على حياتهم وذلك في ظل الضعف العسكري للفلسطينيين وللعرب خلال تلك الفترة نتيجة لقمع سلطات الانتداب البريطاني للثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939، وما انتجه هذا القمع من تشتيت

<sup>1</sup> محمد قنطار، "قراءة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية من روزفلت حتى ترومان"، مجلة دراسات تاريخية. العددان 137-138 تموز-كانون الأول 2014 ص ص 292-293

للقيادة الفلسطينية وتجريد مقاتليها من السلاح، مترامنة مع تقديم كل الدعم للمنظمات الصهيونية المسلحة والتي قامت بتنفيذ هذه المجازر.

كانت مرحلة التنفيذ الفعلي للتهجير القسري للعرب الفلسطينيين بمثابة المخرجات النهائية لعملية التخطيط المنهجي الذي اتبعته مؤسسات اليشوف قبل انتهاء بريطانيا لانتدابها على فلسطين وسحب قواتها العسكرية، أي أن مرحلة التهجير كانت نتاج لخطط مسبقة أعدتها هذه المؤسسات، ومن أهمها:

1. مشروع القرى: تأسس هذا المشروع على يد اسحاق فيتس عام 1940 والذي هدف إلى اقامة قاعدة بيانات كاملة عن القرى العربية من خلال القيام بعملية مسح فوتوغرافي جوي للقرى العربية وتحديد موقعها الجغرافي ونوعية أراضيها ومصادر المياه فيها والعائلات العربية المقيمة فيها، ومدى عدائها للمشروع الصهيوني بناءً على مشاركة هذه القرية أو تلك بالثورة الفلسطينية الكبرى، وأيضاً قام هذا المشروع بدراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية للقرى العربية ببعضها<sup>1</sup>.

تعرض هذا المشروع عام 1943 إلى مرحلة تطوير تمثلت بتوسيع عملية جمع المعلومات عن القرى العربية وعائلاتهما وما تملكه من أراضٍ زراعية وثروة حيوانية، واشتملت المعلومات المضافة بيانات عن تعداد السيارات والورش الصناعية والعاملين فيها، ومع قرب الانتداب البريطاني في فلسطين من نهايته عام 1947، جرى آخر تحديث لهذا المشروع وكان التركيز فيه يتم على تجهيز قوائم جديدة للأشخاص المطلوبين للمنظمات الصهيونية وكمية الأسلحة والنقاط العسكرية الموجودة في كل قرية<sup>2</sup>.

من خلال استعراض ما سبق يتضح أن مشروع القرى قد شكل مشروعاً استراتيجياً لمؤسسات اليشوف، فهذا المشروع كان بمثابة بنك معلومات على جميع الأصعدة، فعلى المستوى العسكري قدم هذا المشروع معلومات عسكرية استخدمتها المنظمات الصهيونية للسيطرة على

<sup>1</sup> إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، مرجع سابق ص ص 27-29

<sup>2</sup> المرجع السابق، 30-31

الريف الفلسطيني، ومن ثم طرد السكان الفلسطينيين منه، أما على الصعيد الاقتصادي فقد قدم هذا المشروع معلومات اقتصادية كاملة لمؤسسات اليشوف استخدمتها في وضع خطط التطوير الاقتصادي المستقبلية، أما على الصعيد السياسي فقد شكلت المعلومات التي جمعها المشروع للأماك الفلسطينية خطوة استباقية صهيونية في سبيل إيجاد حلول اقتصادية لمشكلة المهجرين الفلسطينيين المحتملة.

2. خطة (إيلميخ): في صيف عام 1937 وبعد أن أوصت لجنة بيل الملكية عام 1937 مشروع تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، أمر ديفيد بن غوريون قائد قوات الهاغاناة في مدينة تل أبيب إيلميخ سليوكوفيتس بوضع خطة عسكرية للاستيلاء على فلسطين بكاملها تحسباً لانسحاب بريطاني قريب من فلسطين، وتحتوي هذه الخطة على خريطة تبين المراحل العسكرية الثلاث للسيطرة على كامل فلسطين من قبل المنظمات الصهيونية المسلحة<sup>1</sup>.

قدمت مقترحات بيل عام 1937 كما أسلفت الدراسة قبولا بريطانياً لفكرة تهجير الفلسطينيين العرب من أراضي الدولة اليهودية إلى أراضي الدولة العربية، هذا القبول البريطاني هو الذي شجع القيادة الصهيونية على وضع خطط تنفيذية للسيطرة على فلسطين متزامنة مع الاصرار على نقل الفلسطينيين العرب من وطنهم، وفي سعي صهيوني داخلي لقبول خطة إيلميخ تحدث ديفيد بن غوريون مهندس عملية التهجير القسري للفلسطينيين خلال المؤتمر العشرين للكونغرس الصهيوني في مدينة زيورخ بسويسرا خلال شهر اب/ أغسطس 1937 قائلاً: "إن النقل أو الترانسفير هو الذي سيجعل من الممكن تنفيذ برامج استيطانية شاملة... ولحسن الحظ أن العرب لديهم مناطق واسعة... إن القوة الصهيونية التي تتزايد بشكل مضطرد ستزيد من فرص النقل على نطاق أوسع... عليكم أن تتذكروا أن هذا النظام يتضمن فكرة انسانية وصهيونية مهمة، نقل قطاعات من الفلسطينيين العرب إلى بلادهم مثل شرق الأردن والعراق

<sup>1</sup> وليد الخالدي، "عودة إلى قرار التقسيم-1947"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 33 شتاء 1998 ص 3

وتعمير الأراضي الخالية"<sup>1</sup>، وعلى الرغم من أن الخطة السابقة لم تنفذ في وقتها لأن سلطات الانتداب البريطاني لم تتسحب من فلسطين واستمرار المواجهة البريطانية الصهيونية مع الثورة الفلسطينية الكبرى إلا أنها شكلت أساساً لخطط مستقبلية أخرى استهدفت طرد الفلسطينيين من وطنهم بالقوة المسلحة.

3. الخطة ب: تم وضع الخطة ب في شباط/فبراير 1945 وكان الهدف منها هو قمع أي محاولة فلسطينية لمنع تنفيذ برنامج بلتيمور 1942 وحماية الدولة اليهودية ومؤسساتها حال قيامها، وضمان استمرارية بقائها من خلال تكليف المنظمات الصهيونية المسلحة بتنفيذ هذه المهام، حيث قامت هذه الخطة على افتراضات كان من أهمها أن الحكومة البريطانية أي كان الحزب السياسي الذي يقودها سوف تلغي الكتاب الأبيض [الذي أقر من قبل الحكومة البريطانية عام 1939 ووضع قيوداً على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وقيد من عمليات بيع الأراضي لليهود]، وأن العرب الفلسطينيين لن يتلقوا أي مساعدة تذكر من الدول العربية وأن القوات البريطانية الموجودة في فلسطين سوف تتخذ موقفاً ودياً من الهجانة، وافترضت أخيراً أن الدولة اليهودية سوف تقوم خلال فترة قصيرة<sup>2</sup>.

4. الخطة ج: تم وضع الخطة ج في أيار/مايو عام 1947 وهي نسخة مطورة عن الخطين السابقتين حيث جرى دمجهما معاً، وهدفت هذه الخطة إلى إعداد المنظمات الصهيونية المسلحة لليشوف من أجل القيام بعمليات عسكرية هجومية على المدن والقرى العربية في فلسطين فور خروج السلطات البريطانية من البلاد وذلك من أجل ردع الفلسطينيين عن مهاجمة المستعمرات اليهودية وذلك بتنفيذ عمليات تأرية ضد الفلسطينيين في حال مهاجمة منازل أو طرق يهودية من خلال الاتي<sup>3</sup>:

أ. قتل القيادة السياسية الفلسطينية.

<sup>1</sup> بني موريس، مرجع سابق، ص ص 82-83

<sup>2</sup> وليد الخادي، *بناء الدولة اليهودية 1897-1948، الاداة العسكرية*، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 10، العدد 39

صيف 1999 ص 24

<sup>3</sup> إيلان بابيه، مرجع سابق ص ص 37-38

ب. قتل المحرضين الفلسطينيين والذين يقدمون لهم دعماً مادياً.

ج. قتل الفلسطينيين الذين نشطوا ضد اليهود.

د. قتل الضباط و الموظفين الفلسطينيين الكبار الذين عملوا ضمن مؤسسات النظام الانتدابي البريطاني.

هـ. إلحاق الضرر بحركة النقل الفلسطينية.

و. إلحاق الضرر بمصدر عيش الفلسطينيين مثل ابار المياه ومطاحن الدقيق.

ز. مهاجمة القرى الفلسطينية المجاورة التي من الممكن أن تساعد منفذي العمليات العسكرية ضد اليهود في هجمات مستقبلية.

ح. مهاجمة النوادي والمقاهي وأماكن التجمع الفلسطينية، وما شابه ذلك.

جاءت هذه الخطة المفصلة على إثر الاعلان البريطاني عن قرب نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وإحالة بريطانيا للقضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بتاريخ 14 شباط/فبراير 1947 من أجل إيجاد حل سياسي لها، لكن هذه الخطة الصهيونية لم تكن فقط من أجل احكام السيطرة العسكرية على فلسطين والحلول محل سلطات الانتداب البريطانية وإقامة الدولة اليهودية، إنما كانت تهدف أيضاً الى ارغام الفلسطينيين على ترك وطنهم، وذلك يتضح من خلال بنود الخطة التي تقضي باستعمال القوة المسلحة لوسائل إرهابية من أجل تحقيق هدف سياسي، فالوسائل الإرهابية التي اعتمدتها المنظمات الصهيونية المسلحة لتحقيق أهدافها السياسية تقوم على سياسة التجويع والقتل الجماعي وتخريب الممتلكات العامة وهو ما يتطابق تماماً مع التعريفات المختلفة لمفهوم الارهاب.

5. الخطة د: تم الاعتماد الرسمي للخطة د أو (دالت) بالعبرية من قبل قيادة الهاجاناة بتاريخ 10 اذار/مارس 1948، وكانت هذه الخطة قد وضع لها التصور الأولي في عام 1942، وهدفت إلى الاستيلاء على النقاط الحيوية والاستراتيجية في فلسطين قبل رحيل سلطات

الانتداب البريطاني في 15 أيار/مايو 1948، وتوسيع حدود الدولة اليهودية إلى أبعد من حدود التقسيم ونسف وحرقت وتدمير القرى العربية وطرد السكان العرب إلى خارج حدود الدولة اليهودية في حال واجهت الهاجاناة أي معارضة عربية مسلحة لهجماتهم، وأحتوت هذه الخطة أيضا على نصوص تفصيلية للاستيلاء على المدن العربية وطرد السكان العرب من الضواحي الواقعة على جانبي طرق المواصلات<sup>1</sup>.

كان الاسم الرسمي للخطة (دالت) هو "خطة يهوشواع" وقد تضمنت الخطة اشارات مباشرة إلى مساحة الدولة اليهودية المستقبلية\* وإلى مصير أكثر من مليون فلسطيني يقطنون داخل هذه المساحة المستهدفة، فالأوامر التي أصدرتها الهاجاناة إلى الوحدات العسكرية الصهيونية الميدانية كانت محددة ومفصلة بحيث قسمت فلسطين إلى مناطق عسكرية بحسب تعداد الأولوية الصهيونية العسكرية العاملة وتلقى كل قائد لواء لائحة بالقرى أو الأحياء التي يجب احتلالها وطرد سكانها الفلسطينيين بالقوة ملحقة بالتواريخ المحددة لهذه الاجراءات<sup>2</sup>.

كانت خطة دالت هي النموذج النهائي الذي أقرته الهاجاناة وبدأت بتنفيذه بهدف طرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من وطنهم وذلك من خلال تحديد الواجبات المناطة بالوحدات الصهيونية المسلحة بشكل دقيق ومفصل، فالخطة دالت كانت تعبر عن الرؤية الرسمية السياسية للحركة الصهيونية ممثلة بديفيد بن غوريون، والذي كان يرى أن الدولة اليهودية التي سوف تقوم وفي سبيل المحافظة على استمرارية وجودها، يجب أن تتمتع بغالبية يهودية سكانية، وفي ظل تمتع الفلسطينيين العرب بالأكثرية السكانية لذلك يجب طردهم لتحقيق هذه الأغلبية، فديفيد بن غوريون كان بانتظار فرصة ما لتحقيق هذا الغرض وهو طرد الفلسطينيين من وطنهم، لذا فقد كانت حرب عام 1948 هي بمثابة اللحظة التي ينتظرها وكما قال في رسالة كتبها إلى ابنه عام: "العرب يجب أن يرحلوا، لكن المرء يحتاج إلى لحظة مناسبة لجعل الأمر يحدث كأن تنشب حرباً مثلاً".

<sup>1</sup> نور الدين مصالحة، مرجع سابق ص 166

\* حسب الباحث الإسرائيلي ايلان بابه كان ديفيد بن غوريون يطمح الى السيطرة على 78% من مساحة فلسطين الانتدابية

<sup>2</sup> ايلان بابه، مرجع سابق ص ص 92-93



من خلال استعراض الخطط العسكرية الصهيونية ترى الدراسة أن المخططات الصهيونية الهادفة إلى إفراغ فلسطين من سكانها العرب بقوة السلاح كانت تشكل ركيزة من ركائز العقيدة الصهيونية العسكرية وهو ما يتنافى بالتالي مع الزعم الصهيوني القائل بأن العصابات الصهيونية المسلحة كانت تدافع عن المجتمع اليهودي خلال حرب عام 1948، ضد تدخل جيوش الدول العربية بتاريخ 15 أيار/مايو 1948 بدلالة أن الكثير من المذابح الصهيونية التي مورست ضد الشعب الفلسطيني وأرغمت مئات الآلاف من الفلسطينيين على ترك منازلهم ومدنهم وقراهم كانت قبل أن تدخل الجيوش العربية فلسطين مثل مجزرة قرية سعسع بتاريخ 15 شباط/فبراير 1948 ومجزرة دير ياسين بتاريخ 9 نيسان/أبريل 1948.

### 3.2.2 أدوات التهجير القسري للصهيوني للشعب الفلسطيني

تضمنت الخطط السابقة التي أعدتها مؤسسات اليشوف وخصوصاً الخطة (ج) و (د) على الأدوات والوسائل التي تم استعمالها خلال حرب عام 1948، وذلك لتحقيق الأهداف الرئيسية للخطط السابقة وهو السيطرة العسكرية على فلسطين متزامنة مع طرد وتهجير الفلسطينيين من وطنهم تنفيذاً للشعار القديم الجديد وهو شعب بلا أرض لأرض بلا شعب، ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

1. الأساليب الارهابية: مارست العصابات الصهيونية المسلحة أساليب الارهاب المنظم وذلك من أجل ردع الفلسطينيين عن ممارسة حقهم بالدفاع عن أنفسهم من خلال تعظيم الخسائر في صفوف الفلسطينيين، للتوقف عن مهاجمة المنظمات الصهيونية، حيث يحفل التاريخ الصهيوني بالكثير من الأمثلة عن ممارسة هذه الأساليب الارهابية مثل قيام منظمة الأرغون الصهيونية المسلحة بتفجير سيارة مفخخة بجانب السرايا الحكومية في يافا، فقتلت 30 فلسطينياً وجرح 98 وذلك بتاريخ 4 كانون ثاني/يناير 1948، أما إلى الجنوب من حيفا فقد قامت منظمات صهيونية مسلحة بتفجير ألغام أسفل قطار، مما أدى إلى قتل أكثر من أربعين فلسطينياً وجرح العشرات وذلك يوم 31 آذار/مارس 1948<sup>1</sup>، وفي مدينة القدس قامت

<sup>1</sup> نواف الزرو، موسوعة الولوجوسف الفلسطيني، الجزء الاول، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2008، ص ص

عصابة شتيرن الصهيونية المسلحة باغتيال الوسيط الأممي فولك برنادوت ( Folke Bernadotte) بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 1948 بعد الموقف الإيجابي الذي اتخذته بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين وضرورة عودتهم إلى مدنهم وقراهم<sup>1</sup>.

2. **المجازر والمذابح:** ارتكبت المنظمات الصهيونية المسلحة الكثير من المجازر ضد الفلسطينيين قبل وخلال وبعد فترة الحرب وذلك بهدف زرع الخوف في نفوس الفلسطينيين ومن ثم دفعهم إلى الفرار، ومن هذه المجازر التي ارتكبت قبل قيام دولة إسرائيل مجزرة قرية الحسينية وهي من قرى الجليل، حيث قامت الهاجاناة باقتحام القرية يوم 13 آذار/مارس 1948 وقتلت أكثر من ثلاثين فلسطينياً وهدمت منازل القرية بالمتفجرات، أما مجزرة قرية دير ياسين وهي من قرى القدس فقد كانت المجزرة الأكثر دموية وإرهاباً، فقد قام ما يقرب من مائة إرهابي من منظمي الأرغون والهاجاناة بمهاجمة القرية يوم 9 نيسان/أبريل 1948، وقاموا بقتل ما يقرب من 360 فلسطينياً من الشيوخ والنساء والرجال والأطفال مستعملين الأسلحة النارية والسكاكين، وكان من ضمن الضحايا فتيات تعرضن للاغتصاب قبل قتلهن ونساء حوامل تم بقر بطونهن، لذا فقد شكلت مجزرة دير ياسين تحولاً خطيراً لاحقاً في اتجاه تعزيز مسار تهجير الفلسطينيين حيث قال مناحيم بيغن ( Menachem Begin 1913-1992) رئيس عصابة الارغون آنذاك ورئيس وزراء إسرائيل 1977-1982 تعليقاً على هذه المجزرة في كتابه "الارغون قصة ثورة:" " كان لهذه العملية نتائج كبيرة غير متوقعة، فقد أصيب العرب بعد أخبار دير ياسين بهلع قوي فأخذوا يفرون مذعورين"<sup>2</sup>.

3. **الحرب النفسية:** مارست المنظمات الصهيونية المسلحة من خلال "إدارة الحرب النفسية" بقيادة الهاجاناة أساليب وأدوات الحرب النفسية ضد الفلسطينيين بهدف دفعهم إلى ترك منازلهم من خلال تعظيم قوة الردع الصهيونية عبر الإذاعات الصهيونية ونشر أخبار كاذبة الهدف منها دَبّ الفوضى في نفوس الفلسطينيين ونزع ثقتهم بقادتهم، فعلى سبيل المثال كررت إذاعة الهاجاناة في شهر نيسان/أبريل 1948 بث ستة بيانات موجهة للفلسطينيين،

<sup>1</sup> نواف الزرو، مرجع سابق، ص ص 267-268

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 111-116

كانت تهدف إلى تحريض الشعب الفلسطيني ضد القيادة الفلسطينية وتدعي أن كفاح الشعب الفلسطيني ليس موجهاً ضد الحركة الصهيونية ومطالبها بل يجب أن يكون موجهاً ضد القيادة الفلسطينية، ومن ضمن هذه البيانات بيان "لصالح من تحاربون": "أنتم هنا في ميادين القتال في الوقت الذي فروا هم من البلاد، إنهم يجلسون في فنادق بدمشق ومصر؟ أين يوجد اليوم جمال الحسيني؟ وأين يوجد أميل الغوري؟...إنهم يستمتعون بالحياة الليلية مع الفتيات والراقصات..."<sup>1</sup>.

ومن سلسلة البيانات التي أذاعتها الهاجانة أيضاً البيانات التي تعد بهجمات انتقامية رداً على الهجمات الفلسطينية مستهدفةً الحد من دعم الشعب الفلسطيني لمقاتليهم ومن ثم زرع الخوف في صفوف الفلسطينيين ودفعهم إلى الرحيل مثل البيان الذي تم اذاعته يوم 14 اذار/مارس 1948 والذي نصه: "سوف نرد على القتل بالقتل، والتدمير بالتدمير، نأسف لاضطرابنا للقيام بغارات انتقامية يدفع فيها أناس أبرياء ثمن جرائم غيرهم، لكننا حذرناكم"<sup>2</sup>.

أما أسلوب بث الشائعات فقد استعملته المنظمات الصهيونية المسلحة من خلال ما بات يعرف "بالدعاية الهامسة" من أجل دفع الفلسطينيين إلى ترك وطنهم، فأسلوب الدعاية وبث الشائعات أسسه (يغال الون) قائد البلماخ حيث استدعى بعض القيادات اليهودية والتي ترتبط بعلاقات مع القرى العربية وطلب منهم أن يهمسوا للعرب بأن تعزيزات كبيرة من الهاجانة في طريقها إلى الجليل وأن هذه التعزيزات سوف تخلي قرى الحولة وأننا كأصدقاء ننصحكم بالمغادرة الطوعية السلمية لهذه القرى، وكانت نتيجة هذا الأسلوب أن عشرات الألوف من الفلسطينيين اضطروا مذعورين لمغادرة قراهم خوفاً من تكرار المجازر التي مارستها العصابات الصهيونية المسلحة<sup>3</sup>.

وأخيراً ووفقاً لمصادر إسرائيلية أعدت دراسات عن أسباب اضطراب الفلسطينيين لمغادرة منازلهم وأراضيهم ومصادر رزقهم خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام

<sup>1</sup> بني موريس، مرجع سابق ص 220

<sup>2</sup> وليد الخالدي، ثم غادر الفلسطينيون - إعادة نظر، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 34 عدد 2 شتاء 2005 ص 13

<sup>3</sup> نور الدين مصالحة، مرجع سابق ص ص 170-171

1948م فقد تبين بأن 89% من المهجرين الفلسطينيين قد تركوا بلادهم بسبب الأعمال العسكرية و 10% من الفلسطينيين قد طُردوا نتيجة لأساليب الحرب النفسية التي شنتها المنظمات الصهيونية المسلحة وأن 1% من الفلسطينيين قد تركوا بلادهم طواعية<sup>1</sup>.

### 3.2 الدور البريطاني في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

مارست بريطانيا خلال فترة انتدابها لفلسطين أجندة سياسية واقتصادية وعسكرية داعمة للصهيونية ومعادية للحركة الوطنية الفلسطينية سعت من خلالها إلى تنفيذ وعد بلفور عام 1917، وهو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال بذل أفضل الجهود البريطانية في سبيل تحقيق هذا الهدف، لذا وبناءً عليه فإن الدور البريطاني أثناء فترة الانتداب هو الذي مكن العصابات الصهيونية المسلحة من تطبيق خطط التهجير القسري للفلسطينيين في سبيل إقامة دولة يهودية بأقلية سكانية عربية فلسطينية.

### 1.3.2 الدور البريطاني السياسي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين تبنت الإدارة البريطانية أجندة سياسية كان لتطبيقها الأثر الأكبر في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن ضمن هذه الأجندة كان صك الانتداب البريطاني على فلسطين والذي شكل القاعدة والمرجعية القانونية التي مكنت مجموعات المهاجرين اليهود من تأسيس القواعد السياسية والاقتصادية والعسكرية للدولة اليهودية والتي قامت عام 1948 بطرد الفلسطينيين من مدنها وقراها وبالتالي ظهرت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حيز الوجود، فالمادة الثانية من نص الانتداب نصت على " أن تكون الدولة المُنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صبحي يوسف الاستاذ، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين-دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة جامعة الأزهر، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009 المجلد 11 عدد 2 ص 16 نقلاً عن سليمان أبو ستة، حق العودة قانوني ومقدس وممكن، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص 40

<sup>2</sup> صك الانتداب على فلسطين..تمهيد للنكبة، موقع الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2sQboTT>

ومن أجل تعزيز النفوذ الصهيوني في فلسطين قامت بريطانيا بمنح الوكالة اليهودية\* حق إبداء المشورة في إدارة فلسطين من خلال المادة الرابعة من صك الانتداب والتي نصت على: "يُعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين"<sup>1</sup>.

أما على صعيد الهجرة اليهودية فقد مارست سلطات الانتداب البريطاني سياسة تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وذلك في سبيل قلب التوازن الديمغرافي في فلسطين بين اليهود والعرب من أجل ردف الصهيونية بالعنصر البشري والذي يعتبر الركيزة الأساسية في إنشاء الوطن القومي لليهود حسب صك الانتداب، حيث أقرت الإدارة البريطانية في فلسطين بتاريخ 26 اب/أغسطس 1920 قانون الهجرة اليهودي والذي سمح بهجرة اليهود إلى فلسطين ضمن شروط ميسرة متاحة ضمن أربع موجات من الهجرة خلال فترة السيطرة البريطانية على فلسطين<sup>2</sup>.

أدت سياسة الهجرة اليهودية التي تبنتها بريطانيا خلال فترة انتدابها لفلسطين إلى رفع نسبة المهاجرين اليهود من التعداد الكلي للسكان في فلسطين من 7,2% عام 1918 إلى 31,5% عام 1948<sup>3</sup>.

ساهمت الهجرة اليهودية إلى فلسطين في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الارتكاز إلى بعدين، فأما البعد الاول وهو البعد الاقتصادي الذي اعتمد على سياسة الاحلال

---

\* الوكالة اليهودية: هي الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية والتي عملت خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين على وضع الأسس الاقتصادية والعسكرية والسياسية لإسرائيل وتحولت يوم 14 أيار/مايو 1948 إلى حكومة إسرائيل المؤقتة

<sup>1</sup> صك الانتداب على فلسطين. تمهيد للنكبة، مرجع سابق

<sup>2</sup> وليد عبود محمد، عبير وفيق شفيق، "موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948"، مجلة مداد الآداب العدد السادس ص ص 530-531

<sup>3</sup> علي ال ثاني ومي الزعبي، السكان في فلسطين التاريخية، موقع الجزيرة نت الالكتروني، نقلا عن نبيل السهلي، التحولات الديمغرافية للشعب الفلسطيني، صامد الاقتصادي، عمان- العدد 120 ص 130، الموقع الالكتروني

<https://bit.ly/2ULELGA>

الاقتصادي للقوى العاملة اليهودية محل القوى العاملة العربية في القطاع الزراعي مما أدى إلى إجبار 30000 عائلة عربية حتى عام 1930 إلى ترك الأراضي التي تعمل بها وتحولت هذه العائلات بالتالي إلى عائلات مُشردة داخل وطنها (29,4% من الفلسطينيين سكان الريف)<sup>1</sup> مما أدى إلى تسهيل عملية طردها عام 1948.

أما البعد الثاني فهو البعد العسكري، فموجات الهجرة المتتالية إلى فلسطين كانت تضم كوادراً عسكرياً صهيونياً ذات خبرة عسكرية قتالية اكتسبتها خلال مشاركتها بالحروب وخصوصاً في القارة الأوروبية خلال الحرب العالمية الأولى والثانية وخلال القمع البريطاني الصهيوني للثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939، هذه الخبرات العسكرية التي اكتسبتها المنظمات الصهيونية المسلحة خلال فترة الانتداب البريطاني هي التي قادت وقامت بعملية تهجير الفلسطينيين من وطنهم عام 1948 وذلك باستخدام القوة المسلحة.

### 2.3.2 الدور البريطاني الاقتصادي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

ساهمت السياسات الاقتصادية التي تبنتها سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين لصالح الجماعات اليهودية المهاجرة بالاسهام في نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تبني مجموعة من القوانين والتي تختص بالأرض وطرق تملكها ونقل ملكيتها والانتفاع بها، هذه القوانين التي اتخذتها السلطات البريطانية وباستشارة الوكالة اليهودية هي التي عملت على رفع نسبة تملك اليهود للأرض من 1.56% عام 1917 إلى 6.67% من مساحة فلسطين عام 1948.<sup>2</sup>

ومن الخطوات البريطانية التي ساهمت في تعزيز سياسة الاحلال الصهيوني للأرض والإنسان في فلسطين كانت سياسة منح الامتيازات الاقتصادية للمؤسسات الصهيونية مثل امتياز توليد الكهرباء في فلسطين (مشروع روتنبرغ)، والذي انتزع 18000 دونم من أصحابها العرب

<sup>1</sup> نور الدين مصالحة، مرجع سابق ص36

<sup>2</sup> وهيبه دباب، "الهجرة الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر - بسكرة،

جامعة محمد خيضر، 2016، ص ص 22-23

الفلسطينيين لصالح المشروع الذي اقتصر العمل به على اليد العاملة الصهيونية<sup>1</sup>، وامتنياز تجفيف بحيرة الحولة حيث تمت السيطرة الصهيونية على 57000 دونم وتم طرد المزارعين العرب منها لأن السلطات البريطانية لم تعترف بالأراضي التي جففها العرب وزرعوها كملكية خاصة وفق قانون الأرض الموات الصادر عام 1921<sup>2</sup>.

ساهمت هذه القوانين والامتيازات البريطانية بتعزيز سياسة الاحلال الاقتصادي التي تبناها الفكر والمؤسسات الصهيونية، فبمجرد نقل ملكية الأراضي لصالح المؤسسات الصهيونية يتم اجلاء العائلات العربية العاملة في هذه الأراضي وكنتيجة لهذا الأجراء تتحول هذه العائلات إلى عائلات مشردة داخل وطنها وهو ما سهل اقتلاعها عام 1948 وهو ما ينطبق مع الرؤية السياسية للصهيونية والتي جاءت على لسان ديفيد بن غوريون: "إذا أردنا خلاصاً يهودياً 100%، فلا بد لنا من استيطان عبري 100% ومزرعة عبرية 100% ومرفأ عبري 100%".

### 3.3.2 الدور البريطاني العسكري في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

ساهم الانتداب البريطاني عسكرياً في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 من خلال الاتي:

1. الإسهام في تأسيس ودعم العصابات الصهيونية المسلحة: حيث أن هذه العصابات الصهيونية هي من قامت بعملية طرد العرب الفلسطينيين من وطنهم من خلال تبني سياسة التطهير العرقي، وكان من أهم هذه العصابات عصابة الهاجاناة\* والتي بلغ عدد قواتها عشية صدور قرار التقسيم ما يزيد عن 62000 عنصر مسلحين بعتاد عسكري ثقيل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي أكرم مهاني، "العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1917-1936"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة - الجامعة الاسلامية، 2010، ص ص 197-200

<sup>2</sup> علي أكرم مهاني، مرجع السابق، ص 207

\* الهاجاناة: تأسست عام 1920 من قبل الاتحاد العام للعمال اليهود في فلسطين وكان تضم عناصر يهودية شاركت بقمع الثورة الفلسطينية الكبرى والحرب العالمية الثانية وكانت مكونة من قيادة عليا وقوة ضاربة.

<sup>3</sup> سعيد جميل تمارز، "دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس وقراها في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1947-1949"، مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات 2017، ص ص 8-9

ومن العصابات الصهيونية التي تأسست وتطورت في ظل الانتداب البريطاني كانت الفرقة اليهودية\* (مجموعة لواء) والتي شكلت جزءاً من قوات الجيش البريطاني لكنها تحمل علمها الصهيوني الخاص بها<sup>1</sup>، أما عصابة الأرغون\*\* فقد أسست بناءً على أفكار القيادي اليميني الصهيوني جابوتنسكي التي كانت تعبر عن ضرورة وجود القوة اليهودية لإقامة الدولة المستقبلية<sup>2</sup>.

أما أخطر هذه العصابات وأكثرها تطرفاً كانت عصابة شتيرن\*\*\* حيث كانت تضم هذه العصابة في صفوفها الصهاينة المتطرفين والمتعصبين، وحظيت هذه القوة بمستوى جيد من التنظيم والتدريب، ومن أفضع المجازر التي قامت بها عصابة شتيرن كانت مجزرة دير ياسين والتي كان من أهم تبعاتها ازدياد حدة التهجير الصهيوني للفلسطينيين نتيجة للفظائع التي ارتكبت خلال هذه المذبحة.

حظيت العديد من العصابات الصهيونية بالدعم البريطاني المادي والعسكري وخصوصاً خلال مشاركتها بالمعارك سواء خلال القمع البريطاني للثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939) والتي شاركت فيها الهاجاناة بفعالية أو حتى مشاركة البعض من هذه المنظمات في المعارك خلال الحرب العالمية الثانية مما أكسبها خبرات قتالية جراء هذه المشاركة العسكرية والتي أدت إلى تعزيز قدرتها القتالية على التصدي وهزيمة الجيوش العربية خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وبالتالي قادت إلى زيادة وتيرة التهجير الصهيوني للفلسطينيين من وطنهم.

---

\* الفرقة اليهودية: تأسست عام 1944 وكانت تضم 6000 مقاتل صهيوني وألحقت بهذه الفرقة قوات مدرعة وأسلحة مساندة كالمدفعية ووحدات من المهندسين العسكريين واشتركت بمعارك الحرب العالمية الثانية في شمال إيطاليا.

<sup>1</sup> وليد الخادي، "بناء الدولة اليهودية 1897-1948"، مرجع سابق ص 20.

\*\* الأرغون (إيتسل): تأسست هذه العصابة بالقدس وكان غالبية أعضائها من الأفراد الذين انشقوا على الهاجاناة

<sup>2</sup> سعيد جميل تماراز، "دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس وقراها في

الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1947-1949"، مرجع سابق ص 9

\*\*\* شتيرن: تأسست هذه العصابة عام 1940 بعد انشقاق عدد من منتسبي عصابة الأرغون بعد وفاة جابوتنسكي



2. قمع الثورات الفلسطينية: كان للقمع البريطاني الصهيوني للثورات والاحتجاجات الفلسطينية المطالبة بوقف الهجرة اليهودية والاستيطان الصهيوني ومنح فلسطين استقلالها أثر سلبي كبير على قدرة الشعب الفلسطيني على التصدي للعصابات الصهيونية المسلحة التي هاجمت الشعب الفلسطيني على إثر قرار التقسيم عام 1947، وهو ما قاد إلى أن يدخل عرب فلسطين الحرب وهم ضعيفو العدد والعدد والتنظيم، وبالتالي أدى إلى تفعيل خطط التطهير العرقي الصهيوني للفلسطينيين وأجبرهم على ترك وطنهم.

3. الموقف البريطاني أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى: حين اتخذت بريطانيا قرارها بإنهاء الانتداب في 14 شباط/فبراير 1947 كان يوجد في فلسطين ما يقرب من 100,000 جندي تم تخفيض عددهم إلى 73,500 في شهر كانون أول/ديسمبر 1947 منتشرين في حوالي 1000 قاعدة عسكرية في فلسطين وخصوصاً في المنطقة الساحلية<sup>1</sup>.

رغم التواجد الكبير للجيش البريطاني إلا أنه تخطى عن مسؤولياته في حفظ الأمن وخصوصاً بعد اتخاذ الأمم المتحدة لقرار التقسيم وترك الشعب الفلسطيني ليواجه مصيره أمام دموية العصابات الصهيونية المسلحة، وأحياناً كان الموقف البريطاني يُعزز من قدرة المنظمات الصهيونية على حسم المعارك وتهجير العرب من مدنهم كما حدث في حيفا في نيسان 1948، حين منعت التعزيزات العربية من الدخول إلى المدينة للحفاظ عليها مما أدى إلى السيطرة الصهيونية على المدينة وتهجير ما يقرب من 40,000 عربياً من سكانها العرب البالغ تعدادهم 50,000 نسمة<sup>2</sup>.

في ظل التقاعس البريطاني عن تولي مسؤولياته المناطة به كسلطة انتداب في حماية الشعب الفلسطيني متزامناً مع منع الجيوش العربية من دخول فلسطين قبل الانتهاء الرسمي للانتداب قامت المنظمات الصهيونية المسلحة بتفعيل العمل بالخطة (دالت) والتي استهدفت

<sup>1</sup> Arnon Golan & Amiram Oren, "The use of former British military bases during and after the 1948 war", Israel Affairs, February 2018 p 223

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين - الشعبة الخامسة للجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، لبنان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973، ص 258

السيطرة على فلسطين وتهجير ما يمكن تهجير من الفلسطينيين العرب، فخلال هذه الفترة الزمنية والتي تواجد بها الجيش البريطاني قامت المنظمات الصهيونية المسلحة بطرد ما يزيد عن 413000 فلسطيني يشكلون 54% من مجموع اللاجئين<sup>1</sup>.

## 4.2 الدور الأمريكي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

أسهم الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 من خلال الاتي:

1. **المطالبة بالهجرة اليهودية:** في خضم الحرب العالمية الثانية ومع انتقال مركز ثقل الحركة الصهيونية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مارست الحركة الصهيونية ضغوطاً سياسية وإعلامية تجاه مؤسسات صنع القرار في الولايات المتحدة ممثلةً بمجلسي الشيوخ والنواب والرئاسة الأمريكية، وكانت نتيجتها أن تبنت الرئاسة الأمريكية المطالب الصهيونية الهادفة إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين في عهد الرئيس هاري ترومان<sup>2</sup> (1884-1972) (Harry S. Truman)، وكانت أولى الجهود الأمريكية لصالح الحركة الصهيونية هي مطالبة السلطات البريطانية باستمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين وذلك جراء قيام بريطانيا بتقنين الهجرة اليهودية على اثر صدور الكتاب الأبيض عام 1939 والذي حدد عدد المهاجرين للسنوات الخمس القادمة بـ 75,000 مهاجر يهودي.

طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان من رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill 1874-1965) بتاريخ 27 تموز/يوليو 1945 برفع الرقابة البريطانية الممارسة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين لأنها [حسب تعبير الرئيس الأمريكي] أثارت غضباً واسعاً في أوساط الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نواف الزرو، مرجع سابق ص 228

<sup>2</sup> محمد قنطار، مرجع سابق ص ص 405-406

<sup>3</sup> الياس صنبور، فلسطين 1948 التغيب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1987، ص ص 103-104

كانت أولى مهام رئيس الوزراء البريطاني الجديد كليمنت أتلي (1883-1967) Clemment Attlee هو الرد على هذه الرسالة الأمريكية التي ورثها من سلفه تشرشل، حيث طلب حينها أتلي بمهلة للتفكير إلا أن الرئيس ترومان جدد رسالته بتاريخ 31 اب/أغسطس 1945 ضاغطاً على بريطانيا ومطالباً إياها بمنح يهود أوروبا 100,000 تأشيرة هجرة إلى فلسطين<sup>1</sup>.

جاءت المطالبة الأمريكية بمنح تأشيرات الهجرة الجديدة متطابقة مع ما طلبته الوكالة اليهودية من الحكومة البريطانية ممثلةً بوزير المستعمرات، إن هذا التطابق قد نبع أساساً من تقرير هاريسون عام 1945 والذي صدر بناءً على طلب من الرئيس الأمريكي ترومان لدراسة أحوال اليهود في أوروبا وكان يفترض بهذا التقرير أن يكون سرياً.

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية 1939-1945 منتصرةً عسكرياً ومزدهرةً اقتصادياً وهو ما شكل بالنسبة لها دافعاً قوياً للتدخل في القضية الفلسطينية خصوصاً في ظل انتقال الثقل السياسي والمالي الصهيوني إليها وعدم رغبة بريطانيا في تقرير مصير فلسطين لوحدها نظراً لعلاقاتها الممتازة مع الأنظمة العربية وتوتر العلاقة مع المنظمات الصهيونية في فلسطين على أثر شن المنظمات الصهيونية المسلحة لهجمات عسكرية بوسائل إرهابية مستهدفةً القوات البريطانية من أجل إرغام القوات البريطانية على الانسحاب من فلسطين.

أما بريطانيا والتي رأت بعد الحرب العالمية الثانية أنها غير قادرة على حل قضية فلسطين لوحدها وذلك بفعل عاملين مهمين، فأولهما هو خروجها من الحرب العالمية الثانية منهكة عسكرياً واقتصادياً مما أدى إلى اعتمادها على الولايات المتحدة في إعادة بناء ما دمرته الحرب وهو ما أدى بالتالي إلى انفراد الولايات المتحدة بملف القضية الفلسطينية وخصوصاً في أروقة الأمم المتحدة نظير الدعم الأمريكي، أما ثانيهما هو تشابك العلاقة السياسية البريطانية بين العرب والمنظمات الصهيونية، فبريطانيا وأثناء تلك الفترة كانت تربطها بالأنظمة السياسية

<sup>1</sup> الياس صنبور، مرجع سابق، ص 104

العربية علاقات قوية قائمة على مجموعة من المعاهدات والامتيازات لذا فإن بريطانيا لم تكن معنية بتقرير مستقبل فلسطين لوحدها خوفاً على مصالحها في الدول العربية، أما علاقة بريطانيا مع المنظمات الصهيونية خلال تلك الفترة فكانت تركز على نقيضين، النقيض الأول هو الحرب الإرهابية التي شنتها المنظمات الصهيونية ضد سلطات الانتداب البريطاني في سبيل إرغام بريطانيا على تسريع انسحابها من فلسطين، أما النقيض الثاني فهو الحاجة البريطانية إلى النقل الصهيوني في دائرة صنع القرار الأمريكي لصالح دعم بريطانيا اقتصادياً.

عكس تقرير اللجنة الأنجلو-أمريكية (Anglo American Committee of Inquiry) والتي شكلت بتاريخ 10 كانون أول/ ديسمبر 1945 الرؤية الصهيونية والمتمثلة بإدخال أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود فالعنصر البشري هو العنصر الأهم في قيام الدولة اليهودية المستقبلية، لذا اقترحت اللجنة عدداً من المقترحات في سبيل حل مشكلة اليهود المشردين في أوروبا وكان من أهمها السماح لـ 100,000 يهودي من يهود أوروبا بالهجرة إلى فلسطين إذ أنه وحسب تقرير اللجنة فإن فلسطين هي البلد الوحيد الذي يمكن أن يضم هؤلاء اليهود<sup>1</sup>.

إضافة الى مجموعة من النقاط والتي كانت قد وردت في تقرير اللجنة الانجلو-أمريكية ذكر التقرير كذلك رغبة العرب في الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية، واعترف التقرير كذلك بأن الوكالة اليهودية هي حكومة داخل حكومة الانتداب و بأنها تمتلك 60000 عنصر مسلح من المنظمات الصهيونية المسلحة<sup>2</sup>.

سبق هذه المقترحات التي أعلنتها اللجنة قرارات سياسية داخل مؤسسات صنع القرار الأمريكي سواء على الصعيد السياسي الأمريكي الرسمي أو على صعيد القرارات الحزبية الأمريكية تعكس في مجملها الرؤية الصهيونية الساعية لإقامة الدولة اليهودية المستقبلية في

<sup>1</sup> إدوارد سيدهم، مرجع سابق ص74

<sup>2</sup> الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998، ص 500

فلسطين، فالكونغرس الأمريكي أصدر قراراً بتاريخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1945 أعلن فيه تأكيده على قراره المتخذ عام 1922 والذي نص على تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وأكد أن الولايات المتحدة سوف تبذل مساعيها لدى السلطات البريطانية لجعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود بحرية الى هذا البلد الى أقصى قدرته الزراعية والاقتصادية بحيث تكون لهم الحرية في استئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود<sup>1</sup>.

2. حشد أصوات الدول لاتخاذ قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947: بعد القرار البريطاني برفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة على إثر فشل مؤتمر لندن عام 1946 قادت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود الدولية لإيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال تشكيل لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين والمعروفة باليونسكوب United Nations Special Committee of Palestine (UNSCOP).

صدر تقرير لجنة اليونسكوب في 31 اب/ أغسطس 1947 واختتمت باثنتي عشر توصية حيث توافق أعضاء اللجنة على أحد عشر بنداً من بنود التوصية واختلفوا على بند واحد وهو " يظل من الواضح في مسألة فلسطين هذه أن أي حل لا يمكن ان يُفكر به باعتباره يمثل في الوقت نفسه حلاً للمسألة اليهودية إجمالاً"<sup>2</sup>.

إن البند الذي تم الاختلاف عليه يُشكل بحد ذاته عصب القضية الصهيونية، حيث أن المنظمات الصهيونية كانت ترى أن حل مسألة اليهود المشردين في أوروبا لا يتم إلا من خلال هجرتهم إلى فلسطين وهو ما وجد دعماً أمريكياً سابقاً من خلال توصيات اللجنة الأنجلو أمريكية التي اوصت بهجرة 100,000 يهودي إلى فلسطين وأن فلسطين هي البلد الوحيد الذي يمكن أن يضم هؤلاء اليهود.

<sup>1</sup> إدوارد سيدهم، مرجع سابق ص 76

<sup>2</sup> الياس صنبر، مرجع سابق ص ص 134-135

عملت الصيغة التنفيذية لمقترحات لجنة اليونسكوب على انقسام أعضاء اللجنة إلى فريقين، الفريق الأول وهو الغالبية وكان يؤيد تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع وحدة اقتصادية مع الإبقاء على منطقة القدس تحت إشراف دولي، أما فريق الأقلية اقترح أن يتم إنشاء دولة فيدرالية تضم إقليميين عربي ويهودي وتكون القدس عاصمة الدولة الفيدرالية وذلك بعد فترة انتقالية تمتد لثلاث سنوات<sup>1</sup>.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها على الدول لصالح التصويت لمشروع التقسيم بعد أن فشلت جلسة الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ 24 تشرين ثاني/نوفمبر 1947 بالحصول على ثلثي الأصوات اللازمة لاتخاذ قرار التقسيم<sup>2</sup>، حيث مارست ضغوطها الاقتصادية والسياسية تجاه الدول من أجل إعادة التصويت لصالح مشروع التقسيم في جلسة 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947 مثل الضغوط التي مورست على فرنسا والفلبين<sup>3</sup>

كانت نتيجة الضغوط الأمريكية هو تغير موقف بعض الدول من قرار التقسيم وهو ما أثر على نسبة الحسم المقررة لاتخاذ القرار مما أدى إلى اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 181 بتاريخ 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية<sup>4</sup>.

على الرغم من أن القرار كان يتعارض مع إرادة الغالبية العظمى من سكان فلسطين وهو ما يتضح من خلال الوضع الديمغرافي الذي كان سائداً حينها، فقرار رقم 181 منح ما يقرب من 56 % من إجمالي مساحة فلسطين الانتدابية إلى اليهود تزامناً مع الوقت الذين كانوا يشكلون ما يقرب من ثلث السكان ويمتلكون من الأرض ما نسبته 7% حوالي % من المساحة الإجمالية لفلسطين<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> الياس صنبر، مرجع سابق، ص 135

<sup>2</sup> إدوارد سيدهم، مرجع سابق ص ص 79-80

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص ص 82-83

<sup>4</sup> الياس صنبر، مرجع سابق ص ص 136-137

<sup>5</sup> وليد الخالدي، عودة إلى قرار التقسيم، مرجع سابق ص 7

يرى الباحث أنه في ظل الدعم الأمريكي لإقرار قرار التقسيم الذي شكل وثيقة قانونية دولية بالنسبة للمنظمات الصهيونية من أجل إعطاء الشرعية الدولية للدولة اليهودية شنت المنظمات الصهيونية المسلحة حرباً ضد الشعب الفلسطيني الغاية الرئيسية منها هي الحفاظ على الدولة اليهودية الناشئة بأقل قدر ممكن من المواطنين العرب الفلسطينيين من خلال تبني سياسة التطهير العرقي الصهيوني للأرض والإنسان الفلسطيني.

**3. الاعتراف بالدولة اليهودية:** مع نهاية الانتداب البريطاني رسمياً في فلسطين يوم 14 أيار/مايو 1948 أعلنت الوكالة اليهودية عن قيام دولة إسرائيل، حينذاك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبنفس اليوم من الإعلان الإسرائيلي عن اعترافها بهذه الدولة الوليدة.

حتى هذا الإعلان الأمريكي الرسمي بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية الوليدة كانت المنظمات الصهيونية المسلحة قد استولت على مناطق خارج حدود التقسيم عام 1947، والتي عملت الولايات المتحدة على حشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإقرارها، فالمنظمات الصهيونية المسلحة خلال تلك الفترة من الحرب العربية الإسرائيلية الأولى كانت قد سيطرت على مدينتين داخل حدود الدولة العربية حسب قرار التقسيم هما يافا وعكا، وهجرت سكانهما العرب وسيطرت كذلك على مناطق واسعة من مساحة الدولة العربية المقترحة وخصوصاً بين مدينة تل أبيب والقدس متزامنة مع تهجير غالبية سكان مدينة حيفا العرب والتي تقع داخل حدود الدولة اليهودية.

ترى الدراسة أن الاعتراف الأمريكي بالدولة الإسرائيلية الجديدة عمل على تعزيز الموقف الصهيوني تجاه طرد الفلسطينيين من وطنهم حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ خطوات عملية على الأرض من أجل وقف سياسة التطهير العرقي الصهيوني والتي ظهرت بشكل علني خلال مجزرة دير ياسين والتي عملت على اتساع نطاق تهجير الفلسطينيين من وطنهم.

## 5.2 الدور السوفيتي في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

إن دور الاتحاد السوفيتي السابق المتمثل في دعم العصابات الصهيونية في سبيل إنشاء دولة يهودية قد أدى إلى الإسهام في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أن هذا الدعم السوفيتي للموقف الصهيوني المتمثل بإقامة الدولة اليهودية هو الذي حول الشعب العربي الفلسطيني إلى جموع من اللاجئين، ويتضح الموقف السوفيتي من خلال الآتي:

1. **دعم العصابات الصهيونية المسلحة:** قام الاتحاد السوفيتي بدعم العصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين بالمال والسلاح من أجل إرغام بريطانيا على إنهاء انتدابها وسحب قواتها من فلسطين<sup>1</sup>.

كانت الفارؤية السوفيتية للدعم الصهيوني تقوم على فرضية أن الدولة اليهودية المستقبلية المزمع إنشاؤها سوف تكون دولة اشتراكية على النموذج السوفيتي نظراً لأن اليهود السوفييت يشكلون غالبية المهاجرين اليهود في فلسطين، هذا بالإضافة إلى طبيعة العمل الصهيوني القائم على القرى التعاونية والشبيحة بالتجمعات التعاونية السوفيتية وبالتالي سوف تكون الدولة اليهودية المستقبلية بمثابة نقطة ارتكاز سوفيتية للتوسع في المنطقة العربية، ومن أجل تحقيق هذا الغرض اعترف الاتحاد السوفيتي عام 1945 بالوكالة اليهودية وفتح لها مكتب في العاصمة موسكو من أجل تسهيل هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين<sup>2</sup>.

2. **دعم قرار التقسيم عام 1947:** شكلت الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي الذي تتمتع به فلسطين اهتماماً لدى الاتحاد السوفيتي وخصوصاً بعد خروجه من الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل توسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة العربية، هذا الاهتمام السوفيتي بالمنطقة العربية أدى إلى دعم النشاط اليهودي في فلسطين في سبيل توجيهه وتحويل مشروع الدولة اليهودية المستقبلية إلى أداة

<sup>1</sup> أيمن طلال يوسف، "الاتحاد السوفيتي وقرار تقسيم فلسطين 1947: المصالح تنتصر على الأيدلوجيا"، مجلة قضايا إسرائيلية، عدد 67 سنة 2017 ص 32

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 32-33



سوفيتية في المنطقة، أي ان تقوم الدولة اليهودية بوظائف الدولة الوظيفية لصالح الاتحاد السوفيتي.

هذه الرؤية السياسية السوفيتية للأيدولوجية السياسية المستقبلية للدولة اليهودية أدت إلى أن يقوم الاتحاد السوفيتي بدعم قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد عبر وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أندري غروميكو (Andrei Gromyko 1989-1909) عن الموقف الذي اتخذته بلاده من قرار التقسيم جاء من منطلق أنه " يوجد شعبين في فلسطين أحدهما عربي والاخر يهودي ولكل منهما جذور تاريخية رغم اختلافهما ايدلوجيا مما يعني انهما لا يمكن أن يعيشا سوياً في دولة فيدرالية وبالتالي فإن الحل الأنسب والأفضل هو وجود دولتين في فلسطين<sup>1</sup>.

عكس الموقف السوفيتي تجاه قرار التقسيم تناقضاً في السياسة السوفيتية السابقة حول القضية الفلسطينية، فالسياسة السابقة للاتحاد السوفيتي كانت قائمة على تأييد الموقف الفلسطيني ضد الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين، وكان يرى أن الحركة الصهيونية هي عبارة عن مبدأ برجوازي غير جدير بالتأييد، لذا أيد الاتحاد السوفيتي الثورات الفلسطينية المتتالية، وطالب بوقف الهجرة اليهودية واحتفاظ فلسطين بعروبيتها، لكن نتائج الحرب العالمية وما نتج عنها من نظام عالمي جديد غيرت من نظرة الاتحاد السوفيتي تجاه القضية الفلسطينية، وبرز هذا التغير في مؤتمر يالطا عام 1945 عندما أيد الرئيس السوفيتي الأسبق جوزيف ستالين (Joseph Stalin) ضرورة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وتعزيز الهجرة اليهودية مقابل السماح للسوفييت بإقامة مناطق نفوذ لهم في شرق أوروبا<sup>2</sup>.

## 6.2 دور منظمة الأمم المتحدة في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين

بادرت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، الاتحاد السوفيتي، فرنسا) إلى انشاء منظمة الأمم المتحدة بهدف حفظ السلام وحل

<sup>1</sup> أيمن طلال يوسف، مرجع سابق، ص 35

<sup>2</sup> حليلة لقويرح، "مشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة والمواقف الدولية منه"، رسالة ماجستير غير منشورة عام 2016، الجزائر - جامعة محمد خيضر - بسكرة، ص ص 90-91

الصراعات في العالم، وبما أن الدول المنتصرة في الحرب هي من اتفقت على انشائها لذا فإن هذه المنظمة تعكس المصالح السياسية للدول التي أنشأتها، لذا فإن منظمة الأمم المتحدة قد ساهمت بنشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الاتي:

**1. الموافقة على قرار تقسيم فلسطين رقم (181) عام 1947:** مارست الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها وضغوطها داخل منظمة الأمم المتحدة تجاه الدول للتصويت لصالح قرار تقسيم فلسطين، لذا فإن قرار التقسيم كان يعبر عن المصالح السياسية للدول التي قامت بدعم مشروع القرار كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

اتخذت الأمم المتحدة قرار التقسيم على الرغم من وجود العديد من التقارير الرسمية التي وضحت الوضع السياسي والعسكري المعقد في فلسطين، فتقرير اللجنة الأنجلو أمريكية كان يشير إلى رغبة العرب في الاستقلال والانضمام إلى الجامعة العربية، أما تقرير لجنة الانسكوب فقد قدم توصيات منها إنهاء الانتداب والاعلان عن استقلال فلسطين بعد خضوع فلسطين لفترة وصاية من الأمم المتحدة.

ساهمت منظمة الأمم المتحدة بنشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال منح المنظمات الصهيونية قراراً دولياً بالموافقة على إنشاء اليهودية على قسم كبير من مساحة فلسطين، وهو بالتالي ما شجع المنظمات الصهيونية المسلحة على شن حملة تطهير عرقي ضد الفلسطينيين مستهدفة إجبارهم على مغادرة وطنهم في ظل عدم توازن القوى العسكرية على الارض بين الطرفين المتحاربين.

**2. الاعتراف بدولة إسرائيل:** خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سعت منظمة الأمم المتحدة إلى إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية حينما اتخذت قرار رقم 194 بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 وقامت بإنشاء لجنة التوفيق الدولية - United Nations-Conciliation Commission for Palestine من أجل الوصول إلى هدنة دائمة في فلسطين في سبيل الوصول إلى تسوية سلمية مستقبلية قائمة على حماية الأماكن المقدسة

وإنشاء نظام دولي خاص بمدينة القدس نظراً لخصوصيتها الدينية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويض من لا يرغب بالعودة<sup>1</sup>.

تكمن أهمية القرار رقم 194 (البند رقم 11) بأنه القرار الأممي الأول من نوعه الذي سمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم والتعويض عن كل مفقود أو مصاب وفقاً لمبادئ القانون الدولي حيث كلفت لجنة التوفيق الدولية بمهمة تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم من جديد. حاولت إسرائيل للمرة الأولى الحصول على عضوية الأمم المتحدة بتاريخ 29 كانون الأول/ديسمبر 1948 إلا أن طلبها قد رُفض بسبب عدم حصوله على الأصوات اللازمة للقبول في مجلس الأمن الدولي، وحاولت إسرائيل مرة أخرى الحصول على هذه العضوية فتقدمت بطلب جديد بتاريخ 24 شباط/فبراير 1949 حيث حصل الطلب حينها على موافقة مجلس الأمن وأحيل إلى الجمعية العامة لمناقشته واتخاذ قرار فيه<sup>2</sup>.

اتخذت الجمعية العامة بعد مناقشات عديدة قرارها رقم 273 بتاريخ 11 أيار/مايو 1949 والقاضي بقبول إسرائيل كعضو جديد في منظمة الأمم المتحدة شرط تنفيذ قراراي الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 والقاضي بتقسيم فلسطين والقرار رقم 194 والذي دعا إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين والوصول إلى حل سلمي للقضية الفلسطينية.

سبق هذا القرار الدولي بساعات الموافقة الإسرائيلية على بروتوكول لوزان والذي نص على أن يكون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 هو الأساس لأيّة مفاوضات بين الأطراف العربية وإسرائيل في سبيل الوصول لحل سلمي للقضية الفلسطينية، لذا فإن الموافقة الإسرائيلية على بروتوكول لوزان كانت بمثابة مناورة سياسية الهدف منها هو الحصول على عضوية الأمم المتحدة ليس أكثر.

<sup>1</sup> قرار رقم 194 خلال الدورة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948

<sup>2</sup> طارق زياد مقداد، "مخالفة إسرائيل شروط وقواعد العضوية في الأمم المتحدة والاثار المترتبة عليها"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة-الجامعة الإسلامية عام 2016 ص ص 46-47

تري الدراسة أن الأمم المتحدة قد ساهمت في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال منح إسرائيل حق العضوية للأمم المتحدة على الرغم من مخالفتها لميثاق الأمم المتحدة، وحيث أن قبول عضوية إسرائيل كانت مشروطةً بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا أن الأمم المتحدة لم تُلزم إسرائيل بخطوات تنفيذية تطبق من خلالها مضامين قرار رقم 194 الذي وافقت عليه نظير الاعتراف الدولي بها، ولم تقم بنفس الوقت باتخاذ خطوات عقابية تجاه إسرائيل لإلزامها بتطبيق مضمون القرار الدولي رقم 194، مما أدى إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى ديارهم نتيجة الموقف السلبي للأمم المتحدة تجاه تطبيق قراراتها، وهو ما ساهم بالتالي في استمرار حالة الطرد القسري التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون حتى الآن.

من خلال هذا الفصل ترى الدراسة أن الاسهام الدولي عموماً والامريكي خصوصاً في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين هو الذي أدى إلى انشاء الأونروا كمؤسسة دولية مسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للاجئين الفلسطينيين وساهمت بإيجاد حلول اقتصادية لقضية اللاجئين الفلسطينيين عبر توفير دعم سياسي ومالي امريكي كبير، حيث قامت الأونروا بالترويج للكثير من المشاريع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم وذلك في محاولة مدعومة أمريكياً لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم بعيداً عن حقهم في العودة إلى وطنهم، وذلك بهدف تحقيق الأهداف التي سعت واشنطن إلى تحقيقها عبر دعمها المؤثر لإنشاء إسرائيل وتتمثل بإنشاء قاعدة أمامية للدفاع عن مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط بوجه المحاولات السوفيتية السابقة لبسط نفوذه في المنطقة.

## الفصل الثالث

# الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

## الفصل الثالث

### 3. الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين

#### 1.3 تمهيد

ساهمت منظمة الأمم المتحدة في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 من خلال إقرارها لقرار تقسيم فلسطين رقم (181) عام 1947 ومنح إسرائيل عضويتها شريطة تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم (181) ورقم (194) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وهو الأمر الذي لم تلتزم به إسرائيل، لذا فإن قبول الأمم المتحدة لعضوية إسرائيل دون تطبيق القرارين الدوليين السابقين يعتبر بمثابة إسهام مباشر من الأمم المتحدة في خلق وتكريس قضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا قامت الأمم المتحدة بإنشاء الأونروا (UNRWA) للمساهمة في رعاية اللاجئين الفلسطينيين.

يتضمن قرار تأسيس الأونروا رقم (302) والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1949 المهام التي أنشئت من أجلها الأونروا وهي الإغاثة المباشرة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من أجل تلافي أحوال المجاعة والبؤس بينهم حسب نص القرار، لكن هذا القرار بحد ذاته يتضمن أهدافاً سياسية تختص بقضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلهم على الرغم من تأكيد ذات القرار أن إنشاء الأونروا لا يتعارض مع قرار الأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948 والقاضي بعودة اللاجئين وتعويضهم.

قدمت الأونروا خلال سنوات اللجوء الطويلة والصعبة والتي لا زال يعيشها اللاجئون الفلسطينيون الكثير من الخدمات التي ساهمت في تخفيف هذه المعاناة الفلسطينية عبر تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لجموع اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم وضمن مسؤولياتها، لكن الأونروا تواجه بين الفينة والأخرى أزمات مالية تؤثر في طبيعة ونوعية الخدمات المقدمة للاجئين وذلك نتيجة نظام التمويل الخاص بالأونروا والقائم على نظام المساهمة الطوعية.

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى تحليل دور ومهام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين.

### 2.3 الأوضاع العامة للاجئين الفلسطينيين عام 1949

على إثر الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949 ونتيجة لحملات التطهير العرقي التي انتهجتها العصابات الصهيونية المسلحة، نشأت قضية اللاجئين الفلسطينيين، إذ أجبر مئات الآلاف من الفلسطينيين على ترك مدنهم وقراهم ومصادر عيشهم تفادياً لسياسة التطهير العرقي المنظمة والمنهجية التي اتبعتها العصابات الصهيونية المسلحة في سبيل إفراغ فلسطين من سكانها العرب الأصليين وإحلال المهاجرين اليهود مكانهم.

#### 1.2.3 أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1949

تتفاوت التقديرات المحلية والدولية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين أُرغموا على التهجير خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وذلك تبعاً للجهة التي أصدرت التقديرات والاحصائيات وأهدافها السياسية، فالأمين العام الأسبق للأمم المتحدة تريغف هفدان لي (1896-1968 Trygve Lie) كان قد رفع تقريراً للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر حزيران/يونيو 1949 يذكر فيها أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين قد وصلت إلى 940,000 لاجئ<sup>1</sup>.

أما التقديرات الإسرائيلية الحكومية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين فهي 520,000-590,000 لاجئ، بينما تقديرات المؤسسات الخاصة الإسرائيلية فهي 620,000-700,000 لاجئ<sup>2</sup>، ويرجع هذا الفرق الكبير بين التقديرات الإسرائيلية الحكومية وتقديرات الأمم المتحدة كما ترى الدراسة إلى رغبة إسرائيل في التخفيض من أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سبيل الحد

<sup>1</sup> واصف منصور، مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، لبنان-بيروت-الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2008 ص 129 نقلاً عن الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الرابع ص 579

<sup>2</sup> نواف الزرو، مرجع سابق ص 232، نقلاً عن إيليا زريق، اللاجئون الفلسطينيون والعملية السلمية، لبنان-بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1997 ص 17

من التأثيرات السلبية والتي من المحتمل أن تتأثر بها في حال وجود أي حل مستقبلي لقضيتهم من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى تخفف إسرائيل من هول وضخامة الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني من أجل الحد من التعاطف الدولي لهذه الكارثة.

تشير التقديرات الفلسطينية الرسمية إلى أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى قد وصلت إلى ما يزيد عن 800,000 لاجئ من أصل ما يقرب من 1,400,000 عربي فلسطيني كانوا سكان فلسطين الانتدابية خلال عشية تلك الحرب<sup>1</sup>، بينما يشير الكاتب إيليا زريق إلى أن التقديرات الفلسطينية لأعداد اللاجئين الفلسطينيين خلال الحرب فهي 770,000-780,000 لاجئ<sup>2</sup>. فيما يلي جدول يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 حسب تقدير مصادر مختلفة<sup>3</sup>:

الرقم	جهة التقدير	أعداد اللاجئين
1	تقديرات الأمم المتحدة	957,000
2	تقديرات أمريكية	875,000
3	تقديرات فلسطينية	849,186
4	تقديرات بريطانية	816,000
5	تقديرات إسرائيلية رسمية	590,000-520,000

ذكرت الأونروا أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تسجيلهم كلاجئين هو 870,000 لاجئ حسب ما ورد في تقرير مدير الهيئة الاستشارية الذي تم إعداده خلال شهر أيار/مايو 1950 موزعين داخل فلسطين وخارجها<sup>4</sup>، ويرجع الفرق بين تقرير الأمم المتحدة عام 1949 وبين تقرير الأونروا إلى أن التقرير الأخير قد قام بحصر اللاجئين الذين تم تسجيلهم ضمن قوائم

<sup>1</sup> نشرة الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بتاريخ 20\06\2018 ص 1، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2AKXeb4>

<sup>2</sup> نواف الزرو، مرجع سابق ص 232، نقلا عن إيليا زريق، اللاجئين الفلسطينيون والعملية السلمية، لبنان-بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1997 ص 17

<sup>3</sup> حسين الريماوي وهناء البخاري، "خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية"، فلسطين-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002 ص 20

<sup>4</sup> واصف منصور، مرجع سابق ص 129



المنظمات التي اهتمت باللاجئين قبل إنشاء الأونروا، بينما اعتمدت الأمم المتحدة على تقرير الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت\* (Folke Bernadott 1895-1948)

### 2.2.3 أماكن انتشار اللاجئين الفلسطينيين عام 1949

أرغم اللاجئين الفلسطينيون على ترك مدنهم وقراهم خلال وبعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، خلال ثلاث موجات كبرى من اللجوء تقادياً للمجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية المسلحة.

أولى موجات اللجوء ابتدأت بإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين بتاريخ 29 تشرين ثاني/نوفمبر 1947، واستمرت حتى الانسحاب البريطاني من فلسطين وانتهاء الانتداب بتاريخ 14 أيار/مايو 1948، حيث اتخذت العصابات الصهيونية المسلحة قرار التقسيم كذريعة لتطهير فلسطين من سكانها العرب الأصليين، لذا أجبر ما يزيد عن 413,794 فلسطيني على ترك مدنهم وقراهم وهم يُشكلون ما نسبته 52% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

الموجة الثانية من اللجوء ابتدأت بإعلان قيام دولة إسرائيل ودخول الجيوش العربية لفلسطين بتاريخ 15 أيار/مايو 1948، وانتهت بتوقيع اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية، حيث أجبر ما يزيد عن 339,272 فلسطيني يُشكلون ما نسبته 42% من مجموع اللاجئين على ترك مدنهم وقراهم، أما الموجة الثالثة من اللجوء فابتدأت بعد توقيع اتفاقيات الهدنة حيث أجبرت العصابات الصهيونية المسلحة ما يزيد عن 52,000 فلسطيني على ترك مدنهم وقراهم وهم يُشكلون ما نسبته 6% من مجموع اللاجئين<sup>2</sup>.

---

\* الكونت فولك برنادوت: الوسيط الدولي للأمم المتحدة أثناء الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، وكان قد تقدم بمشروع حل للقضية الفلسطينية قائم على وقف الهجرة وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وقد أغتيل على يد المنظمات الصهيونية المسلحة بتاريخ 17 أيلول/سبتمبر 1948.

<sup>1</sup> محمود كريم، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة، القاهرة- مكتبة جزيرة الورد 2010 ص 66، نقلا عن سلمان أبو ستة، *النداء ما قبل الأخير*، مجلة العربي عدد أيار/مايو 2000

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 66

أُجبرت هذه الموجات البشرية من اللاجئين على ترك مدنهم وقراهم في فلسطين هرباً من الحرب التي شنتها العصابات الصهيونية والبحث عن أماكن أكثر أمناً سواء داخل فلسطين أو خارجها، فتوجهت هذه الموجات إلى خمس مناطق رئيسة (الضفة الغربية\* وقطاع غزة\*\*، الأردن، سوريا، لبنان)، هذا عدا عن اللاجئين الفلسطينيين الذين قامت السلطات الإسرائيلية بتهجيرهم من مدنهم وقراهم داخل الدولة الإسرائيلية الوليدة.

يوضح هذا الجدول أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1949 والمناطق التي لجئوا إليها<sup>1</sup>:

الرقم	منطقة اللجوء	أعداد اللاجئين
1	الضفة الغربية	280,000
2	قطاع غزة	190,000
3	سوريا	75,000
4	لبنان	100,000
5	الأردن	70,000
6	داخل إسرائيل	48,000
7	مصر	7000
8	العراق	4000

### 3.2.3 الأوضاع الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين عام 1949

اتخذ كثير من اللاجئين الفلسطينيين المساجد والمباني القديمة والتكنات العسكرية المهجورة والخيام التي أنشأتها المؤسسات الانسانية الدولية كأماكن استقرار في ظل نقص كبير في الملابس والمواد الغذائية والماء والدواء.

\* الضفة الغربية: مصطلح أطلقه الأردن على الجزء المتبقي من فلسطين الذي لم يسقط خلال حرب عام 1948 وضُم إلى الأردن عام 1950

\*\* قطاع غزة: هو المنطقة الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني ولم يسقط خلال حرب عام 1948 وقامت مصر بإدارته حتى عام 1967

<sup>1</sup> Maria Hohn, "The 21<sup>st</sup> century worldwide refugee crisis", International Studies 182 March 2016, page 2, source: first interim report of U.N survey mission for Middle East. U.N Document A/1106 17 November 1949

استقر ثلثا اللاجئين الفلسطينيين في أحياء بدائية لا تدخلها أشعة الشمس ولا تتعرض للتهوية ولا تصلح للسكن إلا في وضع مؤقت أو طارئ مما نتج عنه تردي الوضع الصحي لعموم اللاجئين، لكن هذه الأحياء وعلى سوء وضعها، شكلت بالنسبة للاجئين الفلسطينيين عام 1949 اماكن للاستقرار، بحيث تنقسم الغرفة الواحد العديد من العائلات ولا يفصل بينها إلا قطع من القماش<sup>1</sup>.

أما اللاجئين الفلسطينيون الذين اتخذوا الخيام كمكان سكن لهم فلم تكن ظروفهم أفضل حالاً من سكان الأحياء البدائية، فلكل أسرة خيمة واحدة مزدحمة بسكانها معرضة لتسرب المياه والبرد الشديد في فصل الشتاء وحرارة الشمس في فصل الصيف<sup>2</sup>.

أشار تقرير "بعثة المسح الاقتصادي" والتابعة للجنة التوفيق الدولية إلى الأوضاع الصعبة التي عاشها اللاجئين الفلسطينيون، حيث أفاد التقرير بعدم قدرة اللاجئين الفلسطينيين على العمل في الدول التي هُجروا إليها نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تعيشها الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، متزامنة مع عدم تلقي اللاجئين الفلسطينيين أية تعويضات عن ممتلكاتهم التي فقدوها خلال الحرب، ومما زاد من حجم الكارثة التي واجهها اللاجئين الفلسطينيون هي قرب نفاذ الأموال التي جُندت لصالح جهود الإغاثة الدولية<sup>3</sup>.

#### 4.2.3 الأوضاع السياسية للاجئين الفلسطينيين عام 2017

اختلف التعامل العربي مع اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم وذلك بحسب الدولة التي لجأوا إليها ونظرتها السياسية تجاههم.

##### 1.4.2.3 اللاجئين الفلسطينيون في الأردن

بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن ما يقرب من (2,242,579)<sup>4</sup> لاجئ مسجل حسب احصائيات الأونروا عام 2017 يشكلون 39% من المجموع العام للاجئين الفلسطينيين.

<sup>1</sup> Interim report of the director of the UNRWA, 6 October 1950, website <http://bit.ly/2XyN9XV>

<sup>2</sup> Ibid.

<sup>3</sup> First interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, pp. 15-16 website <https://bit.ly/2HuGda4>

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، الموقع الرسمي، <https://bit.ly/2IBj442>

قام الأردن قام بضم الضفة الغربية عام 1950 ومنح الفلسطينيين الجنسية الأردنية واعتبرهم مواطنين أردنيين كاملي الحقوق ومن ضمنهم اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى الأردن سواءً في الضفة الغربية أو شرق الأردن<sup>1</sup>.

بعد فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية عام 1988 قام الأردن بتجريد المواطنين الفلسطينيين القاطنين بالضفة الغربية من الجنسية الأردنية بينما احتفظ الفلسطينيين ومن ضمنهم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن بجنسيتهم الأردنية.

### 2.4.2.3 اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

يمتاز لبنان بتنوع طوائفه الدينية لذلك فإن نظامه السياسي يقوم على الديمقراطية الطائفية التوافقية، لذا تقوم السلطات اللبنانية بحجة الخوف من توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضيها، وأثر ذلك على التوازن الطائفي اللبناني باتباع الكثير من سياسات الضغط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها، حيث يحرم اللاجئ الفلسطيني من مزاوله العشرات من المهن في لبنان ويمنع أيضا من تملك العقارات، فهذه السياسات أدت إلى قيام الكثير من اللاجئين الفلسطينيين بالهجرة خارج لبنان بحثاً عن ظروف معيشية أفضل<sup>2</sup>.

حسب احصائيات الأونروا يزيد تعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان عام 2017 عن (475،075) لاجئ مسجل<sup>3</sup>، يشكلون ما نسبته 9.1% من المجموع العام للاجئين الفلسطينيين.

### 3.4.2.3 اللاجئين الفلسطينيين في سوريا

قامت سوريا بمنح اللاجئين الفلسطينيين المقيمين عليها جميع الحقوق المدنية التي يتمتع بها المواطنون السوريون باستثناء الحقوق السياسية المتعلقة بالانتخابات مثل الترشح والانتخاب،

<sup>1</sup> محسن محمد صالح، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/سبتمبر 2015 ص 17

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 22-23

<sup>3</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الاونروا بالأرقام"، مرجع سابق، الموقع الرسمي <https://bit.ly/2IBj442>

لذا فاللاجئ الفلسطيني في سوريا يُسمح له بالعمل في المصالح الحكومية والجيش والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الحكومة السورية مثل التعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية<sup>1</sup>.

حسب احصائيات الأونروا يزيد تعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا عام 2017 عن (560,139) لاجئ مسجل<sup>2</sup> يشكلون 10.5% من المجموع العام للاجئين الفلسطينيين.

#### 4.4.2.3 النازحون الفلسطينيون في إسرائيل

أرغم جزء من الشعب الفلسطيني على النزوح إلى أماكن أخرى عُرِفَتْ لاحقاً بدولة إسرائيل، أي أنهم نازحون في وطنهم، وحتى عام 1952 كانت الأونروا تقوم بمهامها تجاههم كما هو حال اللاجئين الفلسطينيين الآخرين في مناطق مسؤولياتها وكان يقدر عددهم حينها (32,000) لاجئ حسب احصائيات الأونروا<sup>3</sup>.

سنت إسرائيل مجموعة من القوانين مثل قانون أملاك الغائبين وقوانين الاستملاك هدفت منها إلى تجريد الفلسطينيين المتبقين داخل إسرائيل من أملاكهم وخصوصاً الأراضي الزراعية، واتخذت إسرائيل حتى عام 1952 مجموعة من الإجراءات التعسفية بحق الفلسطينيين داخل إسرائيل مثل عمليات الترحيل الجماعية من القرى التي يسكنون بها وبذلك استولت إسرائيل على معظم الأراضي التي كان يملكها الفلسطينيون في إسرائيل وحولتهم إلى نازحين<sup>4</sup>.

#### 5.4.2.3 اللاجئين الفلسطينيون في العراق

قدمت الحكومة العراقية عام 1958 تعريفاً للاجئ الفلسطيني، حيث عرفت الحكومة العراقية اللاجئ الفلسطيني بأنه "كل فلسطيني دخل العراق وأقام بها قبل عام 1958"، وحتى عام 2003 كانت الحكومة العراقية تعامل اللاجئ الفلسطيني معاملة المواطن العراقي في الحقوق

<sup>1</sup> محمود كريم، مرجع سابق ص 154

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق، الموقع الرسمي <https://bit.ly/2IBj442>

<sup>3</sup> محمود كريم، مرجع سابق، ص 180

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص ص 180-181

والواجبات باستثناء الحقوق السياسية مثل الجنسية والانتخاب والترشح والخدمة الإجبارية في الجيش<sup>1</sup>.

وصل تعداد اللاجئين الفلسطينيين في العراق قبل بدء الحرب الأمريكية عام 2003 إلى ما يقرب من (40,000) لاجئ، لكن هذه الأعداد توالى بالانخفاض إلى أن وصلت إلى ما يقرب (10,000) لاجئ، وذلك نتيجة الممارسات الأمريكية والعراقية ضد اللاجئين الفلسطينيين والتي شملت التعذيب والقتل والاختطاف وتدمير المؤسسات الفلسطينية الموجودة في العراق مما اضطر اللاجئين الفلسطينيين إلى ترك العراق واللجوء مرة أخرى، حيث توزع اللاجئون الفلسطينيون على ما يقرب من ثلاثين دولة<sup>2</sup>.

#### 6.4.2.3 اللاجئين الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967

بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة حسب احصائيات الأونروا عام 2017 ما يزيد عن (1,421,282) لاجئ مسجل<sup>3</sup>، يشكلون 66,2% من مجموع سكان قطاع غزة، بينما بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية (864,465) لاجئ مسجل<sup>4</sup> يشكلون 26,6% من مجموع سكان الضفة الغربية.

حتى عام 1967 عاش الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية ضمن نظامي حكم مختلفين، فالفلسطينيون في الضفة الغربية تم منحهم الجنسية الأردنية واعتبروا مواطنين أردنيين بينما عاش الفلسطينيون في قطاع غزة في ظل حكم الإدارة المصرية والتي لم تمنحهم الجنسية المصرية.

<sup>1</sup> محسن محمد صالح، مرجع سابق ص 30

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 29-33

<sup>3</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الاونروا بالأرقام"، الموقع الرسمي <https://bit.ly/2IBj442>

<sup>4</sup> المرجع نفسه

ظل الشعب الفلسطيني يعيش في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام 1993 حين تم توقيع اتفاق اعلان المبادئ المعروف باتفاق اوسلو\* بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي تم بموجبه نقل الصلاحيات المدنية المتعلقة بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على فترات إلى السلطة الفلسطينية<sup>1</sup>.

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي التي تديرها السلطة الفلسطينية مثل بقية الفلسطينيين، حيث لهم نفس الحقوق السياسية والمدنية مثل الانتخاب والترشح وشغل الوظائف العمومية.

من خلال ما سبق يتضح حجم التباين السياسي الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون في الدول والمجتمعات العربية المضيفة لهم، فالبعد السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة لهم أثر على أوضاعهم الاجتماعية بشكل تلقائي وذلك تبعاً لرؤية النظام السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على استقرار النظام السياسي لهذه الدولة.

### 3.3 نشأة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا- (UNRWA

على إثر ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين بين أعوام (1947-1949) وذلك بسبب حملات التطهير العرقي التي شنتها العصابات الصهيونية المسلحة ضد الشعب الفلسطيني ونتيجة لكارثة اللجوء التي أنتجت تلك الحملات الصهيونية، قامت الأمم المتحدة بإنشاء الأونروا وذلك من أجل تقديم الإغاثة والعمل وذلك حتى إيجاد حلول سياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

#### 1.3.3 المنظمات والهيئات التي قدمت الإغاثة قبل نشأة الأونروا

على اثر اشتداد وتيرة طرد الفلسطينيين من مدنهم وقراهم خلال الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وما نتج عنها من ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حيز الوجود،

\* اتفاق اوسلو: هدف الاتفاق الى انشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية مؤقتة لمدة خمسة سنوات (السلطة الفلسطينية) ومن ثم تؤدي الى تسوية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائمة على قراري مجلس الأمن رقم 242 و 338.

<sup>1</sup> منشورات الأمم المتحدة، "أصول مشكلة فلسطين وتطورها- الجزء الخامس"، نيويورك- الأمم المتحدة 2014 ص 104

توجهت الجامعة العربية بشكل رسمي إلى الأمم المتحدة طالبةً مساعدةً إنسانيةً لمواجهة كارثة اللجوء الفلسطيني، تزامن مع هذا الطلب العربي بالمساعدة طلباً آخر من الوسيط الدولي الكونت فولك برنادوت\* (Folke Bernadott) 1895-1948 إلى الدول والمنظمات الدولية بتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، ولقد استجابت الكثير من المنظمات الدولية لطلب المساعدة مثل مشروع الإغاثة البلجيكي ومشروع الإغاثة للإرسالية المعمدانية بالإضافة إلى منظمة يهودية تُدعى المجتمع اليهودي للخدمات الإنسانية.

تولت أيضاً عدة جمعيات ومنظمات دولية مهمة تقديم الإغاثة والمساعدة الطارئة إلى مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ورابطة جمعيات الصليب الأحمر (LRCS) ولجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية، وبناءً على تفاقم حدة اللجوء الفلسطيني، قامت الأمم المتحدة بإنشاء مركز لتنسيق أعمال الإغاثة للاجئين الفلسطينيين (UN Disaster Relief Project) وذلك من أجل تنسيق جهود المنظمات الدولية الإغاثية تجاه جموع اللاجئين الفلسطينيين.

### 2.3.3 الدور الأمريكي في نشأة الأونروا

يعتبر تقرير "بعثة المسح الاقتصادي التابعة" والموجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤرخ بتاريخ 16 تشرين ثاني/نوفمبر 1949 بمثابة حجر الأساس الذي تم بموجبه إنشاء الأونروا كهيئة أممية تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

قامت لجنة التوفيق الدولية بإنشاء بعثة مسح اقتصادي لدراسة الأوضاع الاقتصادية للبلدان التي تأثرت بالحرب العربية الإسرائيلية الأولى وعُهد إليها تقديم برنامجاً متكاملًا يهدف إلى<sup>1</sup>:

1- تمكين الحكومات المعنية من تعزيز التدابير والبرامج الإغاثية اللازمة للتغلب على الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الأعمال القتالية.

---

<sup>1</sup> First interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, ibid, pp. 15-16



2- تيسير اعادة توطين اللاجئين وإسكانهم وإعادة تأهيلهم اقتصادياً واجتماعياً، ودفع تعويضات لهم ضمن ما أشارت إليه الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لسنة 1948 من أجل إعادة دمج اللاجئين في الحياة الاقتصادية للمنطقة على أساس الاكتفاء الذاتي في غضون فترة زمنية قصيرة.

3- تعزيز الظروف الاقتصادية المواتية للحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة.

قامت بعثة المسح الاقتصادي بزيارة العديد من الدول العربية وإسرائيل وخلصت إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في الدول العربية وما تبقى من فلسطين يمثلون أخطر مظاهر الاضطراب الاقتصادي الناتج عن الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وخصوصاً في ظل جمود المسار السياسي بين الدول العربية وإسرائيل والذي يحول بين عودة اللاجئين المبكر إلى وطنهم أو إعادة توطينهم على نطاق واسع<sup>1</sup>.

ترى الدراسة أن تقرير "بعثة المسح الاقتصادي" قد انحاز بشكل مباشر للموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين والذي يتمحور أولاً حول عدم مسؤولية إسرائيل عن ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حيز الوجود، أما ثانياً وهو معارضة إسرائيل عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي رقم (194)، حيث رأى التقرير أن سبب الاضطرابات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط هم اللاجئين الفلسطينيون، بينما تناسى التقرير الحرب الدموية التي شنتها العصابات الصهيونية المسلحة ضد الشعب الفلسطيني والتي أدت إلى كارثة اللجوء الفلسطيني.

وبما أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أصبحت في نظر لجنة التوفيق مشكلة اقتصادية، لذا فإن التقرير قدم رؤية شاملة مستقبلية للأعمال التي سوف يشرع اللاجئون الفلسطينيون بشغلها في الدول المضيفة للاجئين عبر تنظيم برنامج للأشغال العامة متزامنة مع استمرار برامج

---

<sup>1</sup> First interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, ibid, p 16

الإغاثة حسب الحاجة من خلال إنشاء وكالة دولية لتنظيم وتوجيه برامج الإغاثة والأشغال العامة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى<sup>1</sup>.

اتضح هذا التعامل الاقتصادي مع قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال ترأس الولايات المتحدة الأمريكية "اللجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين" خلال النصف الثاني من عام 1949 وتعيينها لجوردن كلاب\* (Gordon Clapp) بشهر أغسطس/اب 1949 كرئيس للجنة المسح الاقتصادي، حيث توصل جوردن كلاب إلى أن تطوير مشروع وادي الأردن على غرار مشروع وادي تنسي الأمريكي يُمكن أن يسهل عملية توطين الغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويقلل بذات الوقت فرص عودتهم إلى وطنهم (إسرائيل لاحقاً)، وذلك من خلال تطوير مشاريع ضخمة قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً المشاريع الزراعية<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن لجنة التوفيق الدولية بقيادة الولايات المتحدة وبإنشائها للجنة المسح الاقتصادي تعاملت مع قضية اللاجئين الفلسطينيين بالمقام الأول باعتبارها أزمة اقتصادية تؤثر على استقرار منطقة الشرق الأوسط ولم تتعامل معها كقضية سياسية نتجت عن حرب دموية شنتها العصابات الصهيونية المسلحة ضد جموع الشعب الفلسطيني وأفقدتهم وطنهم الذي يمثل الكيان السياسي الاجتماعي الاقتصادي الجامع لهم، وفي سبيل ضمان استقرار إسرائيل من خلال محاولة إيجاد حلول اقتصادية طويلة الأمد لقضية اللاجئين الفلسطينيين تقدمت الولايات المتحدة بمشروع إنشاء وكالة دولية تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية اللاجئين الفلسطينيين.

---

<sup>1</sup> First interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, ibid, p 18-19

\* جوردون كلاب: رئيس سلطة تطوير وادي تنسي الأمريكي (TVA) وهو مشروع قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشائه عام 1933 من أجل الحد من الكساد الاقتصادي العظيم الذي عم الولايات المتحدة خلال عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين

<sup>2</sup> Douglas Little, **The United States and the Middle East since 1945**, The University of North Press Carolina, Third edition 2008, p 271

### 3.3.3 مشروع قرار نشأة الأونروا

استقبلت الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين بعثة المسح الاقتصادي بالكثير من الريبة والشك، وكان هذا يعود إلى أن توصيات بعثة المسح الاقتصادي بقيادة الولايات المتحدة قد أهملت حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم طبقاً لقرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 في مشروع القرار الأولي المنشأ للأونروا<sup>1</sup>، علماً بأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد صوتت مع قرار رقم (194).

تقدمت الولايات المتحدة للجمعية العامة للأمم المتحدة بمشروع قرار أولي لإنشاء الأونروا، لكن هذا المشروع لم يتضمن القرار الدولي رقم (194)، أي أن لا ترتبط ولاية الأونروا بتنفيذ القرار رقم (194) القاضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم<sup>2</sup>.

وجهت وفود الدول العربية عموماً والدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين خصوصاً انتقادات إلى مشروع القرار الأمريكي كونه لم يتضمن قرار رقم (194)، حيث استجابت الولايات المتحدة للانتقادات العربية وتم تعديل مسودة القرار وذلك بتضمين القرار رقم (194)، ومن ثم قدمت إلى الجمعية العامة للتصويت بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 1949، حيث صوتت 48 دولة لصالح مشروع القرار فيما عارضته 6 دول وكان من بين المصوتين لصالح إنشاء الأونروا إسرائيل وكافة الدول العربية<sup>3</sup>.

تم تأسيس الأونروا من قبل منظمة الأمم المتحدة وفقاً للقرار رقم 302 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتقوم الأونروا بتنفيذ مهمتين رئيسيتين حسب نص القرار<sup>4</sup>:

1- تقوم الأونروا بالتعاون مع الحكومات المحلية في مجالي الإغاثة المباشرة وبرامج التشغيل، وذلك حسب توصيات بعثة المسح الاقتصادية.

<sup>1</sup> Lex Takkenberg, 'UNRWA and the Palestinian Refugees After Sixty Years: Some Reflections', Refugee Survey Quarterly, volume 28, issue2-3, 2009, page 254

<sup>2</sup> Lex Takkenberg, Ibid, p.254

<sup>3</sup> Ibid, p.255

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2QibBc8>

2- تتشاور الأونروا مع الحكومات في الشرق الأدنى بشأن التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تمهيداً للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للإغاثة ولمشاريع الأعمال غير متوفرة.

تضمن قرار رقم 302 تأسيس لجنة استشارية\* مكونة من (فرنسا وتركيا وبريطانيا وشمال إيرلندا والولايات المتحدة) بالإضافة إلى ثلاث دول تقدم اسهامات مالية للأونروا بهدف تقديم المشورة ومساعدة مدير الأونروا في تنفيذ مهامه<sup>1</sup>.

قدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة متطلبات الأونروا المالية للقيام بمهام الأعمال وبرامج الإغاثة بنحو 33,7 مليون دولار، منها ما قيمته 20,2 مليون دولار لمهام الإغاثة المباشرة و 13,5 مليون دولار لتمويل برامج الأعمال، وارتأت الجمعية العامة أنه ينبغي إنهاء عملية الإغاثة المباشرة في تاريخ لا يتجاوز 31 كانون الأول/ديسمبر 1950 إلا إذا قررت الجمعية العامة غير ذلك في دورتها الخامسة<sup>2</sup>.

باشرت الأونروا بتاريخ 1 أيار/مايو 1950 مهامها في إغاثة وتشغيل ما يقرب من 960,000 لاجئ فلسطيني، وبما أن هذه المهام التي تقوم بها الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين تحتاج إلى دعم مالي لتنفيذها قامت الأمم المتحدة بدعوة الدول الأعضاء للتبرع المالي من أجل قيام الأونروا بالمهام المناطة بها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

ترى الدراسة أن الأونروا تم إنشاؤها لغرض إنساني يتمثل في إغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتقديم العون لهم، لكن هذا الغرض بحذ ذاته يحمل صبغة وهدفاً سياسياً يتمثل في محاولة إيجاد بيئة بديلة للاجئين في مناطق تواجدهم بهدف توطينهم، حيث يتضح هذا الهدف من خلال توصية الجمعية العامة بإنهاء برامج الإغاثة مع نهاية عام 1950 واستمرار برامج الأعمال حتى منتصف عام 1951 من أجل نقل اللاجئين من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة العمل

---

\* اللجنة الاستشارية: تقوم اللجنة بتقديم النصح ومساعدة المفوض العام للأونروا في تنفيذ مهام الأونروا، حين تم إنشاء الأونروا كانت اللجنة الاستشارية مؤلفة من خمسة أعضاء أما اليوم فهي تضم خمسة وعشرين دولة عضواً وثلاثة دول كأعضاء مراقبين.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، مرجع سابق

<sup>2</sup> المرجع نفسه

والإنتاج ومن ثم التوطين وبالتالي ترك تنفيذ قرار رقم 194 القاضي بحق العودة الى موازيين القوى السياسية والتي كانت تصب في صالح اسرائيل.

### 4.3 تعريف الأونروا للاجئ الفلسطيني

عرفت الأونروا اللاجئ وفق لوائح الأهلية وهي الشروط التي يجب توافرها باللاجئ حتى يحصل على عونها، فالأونروا قدمت عام 1950 تعريفاً للاجئ من أجل أسباب تختص بعملها ولخفض متطلبات الإغاثة للاجئين الفلسطينيين استجابة لضغوط المانحين، فالأونروا عرفت اللاجئ الفلسطيني عام 1950 بأنه "شخص محتاج فقد منزله ووسائل عيشه نتيجة الحرب في فلسطين عام 1948"<sup>1</sup>.

عقب حرب حزيران عام 1967\* أضافت الأونروا الى تعريفها السابق فئة "النازحين" الذين أُجبروا على ترك منازلهم في فلسطين نتيجة الحرب ولكن هذا التعريف تم وقف التعامل به حينما تولى الأردن المسؤولية تجاههم<sup>2</sup>.

في عام 1993 قدمت الأونروا تعريفاً جديداً للاجئ الفلسطيني وذلك من أجل تسجيل حالة الشخص "كلاجئ" وأسقطت منه شرطي "الحاجة" و"مغادرة فلسطين نتيجة لحرب عام 1948" كمعيار للتسجيل، وعرفت اللاجئين الفلسطينيين بأنهم "الأشخاص الذين كان مكان إقامتهم الطبيعية في فلسطين بالفترة بين الاول من حزيران عام 1946 والخامس عشر من أيار 1948 وفقدوا منازلهم ووسائل عيشهم نتيجة حرب عام 1948 بين العرب وإسرائيل"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> Susan Musarrat Akram, "UNRWA and Palestine Refugees", Handbook of refugee and forced migration studies, P.P 11-12, website <https://bit.ly/2V8xSPJ>

\* حرب عام 1967 وقعت بين اسرائيل وجيوش ثلاثة دول عربية هي الأردن وسوريا ومصر وكانت نتيجتها أن احتلت اسرائيل ما تبقى من فلسطين الانتدابية وهضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية واضطر مئات الاف من الفلسطينيين لترك وطنهم واتجهوا نحو الأردن وعرفوا بالنازحين.

<sup>2</sup> Susan Musarrat Akram, "UNRWA and Palestine Refugees", Handbook of refugee and forced migration studies, Ibid, p.12

<sup>3</sup> Ibid, p.12

ينطبق التعريف الذي قدمته الأونروا عام 1993 على ذرية الأشخاص من اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 ولكن لا يستفيد من خدمات الأونروا إلا اللاجئين القاطنين في مناطق عملياتها الخمسة.

في ضوء ذلك يتضح أن تعريف معنى اللاجئين الفلسطينيين لدى الأونروا قد تعرض للتطور والتغيير نتيجة الوضع السياسي الذي رافق كل تعريف، فالتعريف الأول الذي وضعته الأونروا للاجئين الفلسطينيين كان منسجماً مع التخفيض المستمر في برنامج الإغاثة الذي اتبعته الأونروا في سبيل خفض قيم مساهمات المانحين ومن ثم إيقافها حسب مشروع قرار إنشاء الأونروا، أما التعريف الثاني والموسع للاجئين الفلسطينيين فترى الدراسة أنه وضع من أجل حصر أعداد اللاجئين وذريتهم ومن ثم إيجاد حلول سياسية لقضيتهم قائمة على مبدأ التعويض المادي خصوصاً أنه جاء على إثر اتفاقية إعلان المبادئ المعروفة باتفاقية أوسلو عام 1993 بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والتي لم تتضمن الإشارة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 والقاضي بالعودة والتعويض كأساس لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي أجلت قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الحل النهائي.

### 5.3 النظام المالي والإداري للأونروا

تتمتع الأونروا كغيرها من المؤسسات الدولية ببنية بهيكل مالية وإدارية تضبط مسار العمل وتحدد المسؤوليات الوظيفية والمرجعيات العليا، وستورد الدراسة البنية التنظيمية للأونروا.

#### 1.5.3 نظام التمويل المالي للأونروا

تعتمد الأونروا على نظام المساهمة المالية الطوعية للدول والمنظمات غير الحكومية وبعض الأفراد من أجل تمويل خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها الخمس،

وتاريخياً تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والسويد المانحين الأكبر لموازنة الأونروا<sup>1</sup>.

تساهم الأمانة العامة للأمم المتحدة ومن ميزانيتها الخاصة بتمويل العشرات من الوظائف داخل الأونروا، بينما تقوم كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بتمويل وظائف تابعة لبرنامجي الصحة والتعليم للأونروا<sup>2</sup>.

أدى نظام التمويل المالي للأونروا إلى ظهور العديد من المشاكل المالية والإدارية والتي واجهتها الأونروا منذ سنة تأسيسها، ففي تقرير الأونروا السنوي عام 1981 والموجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أشار المفوض العام للأونروا السويدي أولوف ريدبيك (1913-1995 Olof Rydbeck) إلى أن موازنة الأونروا تتعرض بشكل مستمر للضغط المالي، وهذا بالتالي يتطلب طرقاً مختلفة لتمويل عملياتها حيث قال: "اقتُرحت العديد من الوفود خلال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم الجمعية العامة باستبدال نظام التمويل المالي الحالي للأونروا والقائم على الاسهام الطوعي إلى تمويل قائم على أدراج موازنة الأونروا ضمن موازنة الأمم المتحدة، أو أن تكون موازنة الأونروا قائمة على قدرة الدول الأعضاء على التمويل تبعاً لتصنيفهم المالي، حيث أنه لا يمكن التفكير باستمرار الوضع الحالي فالأونروا تنتقل من أزمة إلى أزمة"<sup>3</sup>.

كان من نتائج نظام التمويل المالي للأونروا ظهور أزمات مالية واجهتها موازنة الأونروا مثل الازمات أعوام (1974، 1997، 2007، 2018)، وأدت الى تقليص الخدمات التي يتلقاها اللاجئين الفلسطينيين كماً ونوعاً ولكن بشكل تدريجي، ويتضح هذا الإجراء على سبيل

<sup>1</sup> تقرير معلومات، "الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010 ص 12

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 12

<sup>3</sup> Ronny Patz, Svanhildur Thorvaldsottie and Klaus H. Gotz, "International Public Administrations and the perceptions of crisis: The case of UNRWA and Palestine Refugees", paper presented at the Panel: 'Regional and Global Crisis Management', Oslo 6-9 September 2017, p 6

المثال من خلال التقليل الدوري المستمر لحصص الإعاشة التي يتلقاها اللاجئون الفلسطينيون من 97% من تعداد اللاجئين عام 1951 إلى 5،4% عام 1997<sup>1</sup>.

عملت الأونروا تاريخياً على تجاوز أزماتها المالية من خلال اتخاذ إجراءات، الإجراء الأول كان يتمثل باتخاذ إجراءات داخلية على مستوى الموازنة تهدف بذات الوقت إلى الحد من التأثيرات السلبية لهذا العجز على مصالح اللاجئين الفلسطينيين، أما الإجراء الثاني فكان يتمثل بالطلب من الدول المانحة بزيادة مساهماتها المالية والبحث بنفس الوقت عن مصادر تمويل جديدة وبالتالي كان اللاجئون الفلسطينيون لا يشعرون كثيراً بتأثير هذا العجز على الخدمات التي تقدمها الأونروا<sup>2</sup>.

### 2.5.3 نظام الموازنة المالية للأونروا

تنقسم موازنة الأونروا إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

**القسم الأول** وهو موازنة البرامج المنتظمة والتي تشمل التعليم والخدمات الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية وتحسين المخيمات بالإضافة إلى المصاريف الإدارية.

**القسم الثاني** من الموازنة هو ميزانية المشاريع والتي تعتمد على إعداد مشاريع تموية وتمويلها من قبل الدول المانحة.

**القسم الثالث** من الموازنة هو ميزانية الطوارئ والتي يتم الحصول عليها من خلال إطلاق نداءات عاجلة للإغاثة موجهة إلى الدول المانحة من أجل الحد من آثار الأزمات العسكرية أو الكوارث الطبيعية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في مناطق عمليات الأونروا<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> أحمد يونس، "حقيقة العجز المالي في الأونروا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد رقم 81 / آذار 1999 ص 79  
<sup>2</sup> فتحي الكليب، "الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل أم وكالة تنمية إقليمية للمواطنة والتوطين"، سلسلة كراسات ملف العدد التاسع، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، آب/أغسطس 2016، ص 11  
<sup>3</sup> الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، "بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الأونروا"، سلسلة تقارير رقم



لا يتم السماح للأونروا من قبل المانحين بالتحويل من موازنة البرامج المنظمة الى موازنة البرامج الخاصة مهما كانت الظروف، حيث أن الميزانية الخاصة بكل برنامج تصرف في مسارها<sup>1</sup>، فهناك بند رئيسي في النظام المالي للأونروا يمنع هذا الاجراء، وهو يهدف حسب ما ترى الدراسة الى منع الاستقلالية المالية للأونروا عن الأهداف السياسية للمانحين.

تتطلب ميزانية الأونروا زيادة سنوية مقدارها 5% على ميزانيتها السنوية للبرامج المنتظمة وذلك لتلبية نفقات الزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين الفلسطينيين ومقدارها 3.5% سنوياً ونسبة التضخم السنوية، هذه الزيادة السنوية على ميزانية الأونروا هي التي تسمح لها بالاستمرار بتقديم خدماتها المنتظمة تجاه اللاجئين الفلسطينيين<sup>2</sup>.

### 3.5.3 النظام الإداري للأونروا

على الرغم من أن الأونروا باشرت بمهامها منذ عام 1950 وحتى الان، إلا أن التفويض الذي تمنحه الجمعية العامة للأمم المتحدة لها بشكل مستمر يعتبر تفويضاً مؤقتاً ويجدد كل ثلاث سنوات مما أدى إلى اختلالات في الهياكل المالية والإدارية للأونروا<sup>3</sup>.

أدى النظام الإداري الذي أوجدته الأمم المتحدة للأونروا إلى وجود مجموعة من الاختلالات المزمنة في البنية المالية والإدارية للأونروا، فعلى الصعيد الإداري أدى هذا النظام إلى غياب التخطيط طويل الأمد للخدمات التي تقوم الأونروا بتقديمها للاجئين الفلسطينيين من ناحية، وتركها عرضة لرغبة الدول في التبرع من ناحية ثانية، مما انعكس سلباً على قدرة الأونروا على الوفاء بخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين<sup>4</sup>.

يتم اتخاذ القرار بالأونروا من خلال المفوض العام للأونروا والذي يعتبر مسؤولاً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويقوم الأمين العام للأمم المتحدة وبالتشاور مع الهيئة الاستشارية

<sup>1</sup> جيرهارد بلفر، إنغريد جاسنر، مرجع سابق ص 13

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 13

<sup>3</sup> أحمد ناصر، "واقع الأونروا ومستقبلها في ظل التسوية"، مرجع سابق ص 59

<sup>4</sup> المرجع السابق، ص 59

بتعيين المفوض العام للأونروا، ويُلاحظ أنه منذ عام 1950 تولى 14 منصب المفوض العام للأونروا منهم ستة أمريكيين<sup>1</sup>.

حدد قرار إنشاء الأونروا رقم (302) المهام التي يقوم بها المفوض العام للأونروا وهي وضع الموازنة العامة للأونروا وتوزيعها على قطاعي الإغاثة المباشرة ومشاريع العمل وتعيين الموظفين وذلك بعد التشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية\*، وعلى الرغم من أن نص القرار رقم (302) اعتبر المفوض العام للأونروا هو صاحب الكلمة العليا في الأونروا إلا أن الهيئة الاستشارية هي التي تصنع سياسات الأونروا وخصوصاً المالية منها<sup>2</sup>.

يتضح من خلال ما سبق القدرة المالية والسياسية التي تمتع بها الهيئة الاستشارية للأونروا واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية في التأثير على قرارات الأونروا وبرامجها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، فخلال عقد الخمسينيات من القرن المنصرم تبنت الأونروا ووفقاً لتوجهات الهيئة الاستشارية برامج سعت إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم في الدول العربية من خلال تبنيها لبرامج "إعادة الدمج الاقتصادي"، أما خلال التسعينيات تبنت الأونروا "برنامج تمكين السلام" والذي هدف إلى دعم العملية السلمية الناجمة عن اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 وذلك من خلال العمل على إيجاد تغييرات سياسية واجتماعية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وذلك من أجل أن تقوم الأونروا بنقل خدماتها إلى السلطة الفلسطينية ومن ثم انتهاء عملها، أما أخيراً فكان الموقف الأمريكي المتمثل بوقف دعم الأونروا مالياً والذي هدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وذلك من خلال الدعوة إلى إنهاء عمل الأونروا وتخفيض عدد اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حلول اقتصادية للقضية الفلسطينية والتي تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهمها وأكثرها تعقيداً.

<sup>1</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق ص ص 14-15

\* اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والمالية: إحدى اللجان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، و تقوم عموماً بدراسة الحالة المالية والإدارية للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتقديم المقترحات والتوصيات، وتعتبر الأونروا من الوكالات التي تخضع لوصاية اللجنة الاستشارية.

<sup>2</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق، ص 19

### 6.3 أهمية الأونروا للاجئين الفلسطينيين

ارتبطت الأونروا بقضية اللجوء الفلسطيني منذ نشأتها، وعلى الرغم من حجم التحديات المالية والسياسية التي واجهتها وتواجهها الأونروا إلا أنها استمرت في تقديم خدماتها لجموع اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها وخصوصاً خلال الأزمات العسكرية والسياسية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط، حيث تتضح أهمية الأونروا بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وقضيتهم من خلال الاتي:

#### 1.6.3 الأهمية السياسية للأونروا

على الرغم من أن الأونروا تم إنشائها بغرض الاسهام بايجاد حلول اقتصادية لقضية اللاجئين الفلسطينيين إلا أن وجودها الطويل والمرتبط بقضية اللاجئين الفلسطينيين والتي لم تجد حلاً سياسياً مقبولاً لها حتى الان قد أسهم بشكل غير مباشر بإبراز الأهمية السياسية للأونروا من خلال الاتي.

##### 1.1.6.3 الاسهام بتعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية

ساهمت الأونروا ضمناً بإعادة بناء الهوية القومية السياسية الفلسطينية للاجئين الفلسطينيين عموماً ولأبناء المخيمات خصوصاً، وذلك من خلال توفير الفضاء الاجتماعي والموارد الضرورية اللازمة لإعادة بناء النسيج الاجتماعي السياسي الفلسطيني وخصوصاً في الشتات.

برز خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي الكثير من الناشطين السياسيين الفلسطينيين والذين عملوا كمعلمين في مدارس الأونروا، حيث استعمل المعلمون هذه المدارس كقاعدة سياسية عملت بدورها على إحياء المفاهيم القومية الفلسطينية السياسية مثل حق الشعب الفلسطيني في استعادة وطنه وتشكيل هوية فلسطينية مستقلة والتي أخذت منحى متصاعداً مع ظهور منظمة التحرير الفلسطينية إلى حيز الوجود والتي بدورها حاولت استخدام البنية التحتية

للأونروا وخدماتها من أجل تعزيز الدعم الأيديولوجي والمادي للحركة الوطنية الفلسطينية في أوساط اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

بعد أن حصلت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1974 على اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قامت المنظمة بإقامة علاقة رسمية مع الأونروا، ومن خلال هذه العلاقة قامت منظمة التحرير بمحاولة استخدام مرافق الأونروا مثل المدارس ومراكز التدريب المهني لتحقيق الأهداف السياسية لمنظمة التحرير عن طريق محاولة المنظمة التأثير بالسياسات التعليمية للأونروا، وعلى الرغم من محاولة المنظمة التأثير بسياسات الأونروا خلال عقد السبعينات من القرن المنصرم إلا أن هذه المحاولات كان تأثيرها محدوداً.

نجحت منظمة التحرير الفلسطينية ابتداءً من عام 1986 باستعمال الأونروا في قطاع غزة كأداة لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني وذلك من خلال توظيف الأموال التي حصلت عليها الأونروا بجهود منظمة التحرير الفلسطينية عن طريق "الصندوق الأردني - الفلسطيني" لتطوير البنية التحتية في المخيمات وزيادة فرص التوظيف المحلي لتقليص اعتماد القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلية<sup>2</sup>.

على الرغم من جهود منظمة التحرير الفلسطينية في تجنيد الأموال لصالح الأونروا في سبيل استعمال الأونروا كأداة لصالح تحقيق الأهداف السياسية لمنظمة التحرير، إلا أن الأونروا استطاعت أن تتأى بنفسها عن نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يدل بالتالي على أن عملية صنع القرار بالأونروا تنحصر بإدارتها العليا وتحت سيطرة كبار المانحين الغربيين وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

### 2.1.6.3 الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين

كانت وجهة نظر القوى الغربية التي دعمت وقادت الجهود من أجل إنشاء الأونروا تتضمن تقديم المساعدات الإنسانية المؤقتة والموجهة أساساً نحو تسهيل الاندماج الاجتماعي

<sup>1</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق، ص 151

<sup>2</sup> ريكاردو بوكو، مرجع سابق، ص 151

والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة، فالرؤية الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية كانت قائمة على وقف برنامج الإغاثة عام 1950 والاستعاضة عنه ببرامج عمل كبيرة تنتهي منتصف عام 1951 وبعد ذلك تتولى الدول العربية المضيئة تحمل المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

ولكن على النقيض من الرؤية الغربية لمهام الأونروا المستقبلية، وخلال المناقشات التي جرت في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل اعتماد مشروع القرار الدولي رقم 302 المنشأ للأونروا تمكنت وفود الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين من ربط ولاية الأونروا بتنفيذ القرار رقم 194 الخاص بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم، ويظهر هذا الربط من خلال الفقرة الخامسة من قرار رقم 302 والتي تنص على أن أنشطة الأونروا لن تكون ضارة بأحكام القرار رقم 194، وكذلك الفقرة 20 من قرار رقم 302 والتي توجه الأونروا إلى التشاور مع لجنة التوفيق لصالح مهام كل منهما مع إشارة خاصة إلى الفقرة رقم 11 من قرار الجمعية العامة رقم 194 والتي تشير إلى حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم<sup>2</sup>.

منذ نهاية الخمسينيات من القرن المنصرم بدأت الأونروا بالمطالبة بإيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين وعلى الرغم من أن الممارسة السياسية ليست في نطاق ولايتها إلا أن الأونروا وتحولت إلى ما يمكن تسميته بالناطق الرسمي باسم اللاجئين الفلسطينيين وكشاهد على محنتهم ومعاناتهم وتذكيراً للمجتمع الدولي بحق العودة<sup>3</sup>.

### 3.1.6.3 استمرارية الاحتفاظ بصفة اللاجئين

تبنت الأونروا تعريفاً جديداً للاجئ الفلسطيني عام 1993، حيث يُعرف اللاجئون الفلسطينيون بأنهم "أولئك الأشخاص الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين

---

<sup>1</sup> Jalal Al Husseni & Ricardo Bocco: "The Status of the Palestinian refugee in the Near East: The Right of return and UNRWA in perspective", Refugee Survey Quarterly (oxford) vol.28, n2-3, 2009 pp266-267

<sup>2</sup> ibid.

<sup>3</sup> Jalal Al Husseni, UNRWA and Refugees: A Difficult but lasting marriage, p13, website <http://bit.ly/2PDwAav>

حزيران/يونيو 1946 وحتى أيار/مايو 1948 والذين فقدوا بيوتهم وموارد رزقهم نتيجة حرب عام 1948 كما أن ذرية أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين يستحق أن يتم تسجيلهم في سجلات الوكالة<sup>1</sup>.

وتُعرف الأمم المتحدة اللاجئين بأنهم "كل من طردوا من ديارهم بسبب الحرب أو الاضطهاد أو أو العنف" ويتضمن ذلك أبناءهم واحفادهم ما دام التشريد لا يزال مستمراً، حيث يحتفظ اللاجئون في الأمم المتحدة بحق العودة المعترف به دولياً لأراضيهم ومنازلهم، وبناءً على ما سبق تنطبق صفة اللاجئ الفلسطيني في الأصل إلى الفرع وبالتالي فإنها تشمل الأبناء والأحفاد حتى لو كانوا حاصلين على جنسيات دول أخرى كما هو حال معظم اللاجئين الفلسطينيين في الأردن أو غير حاصلين على الجنسية كما هو الحال في لبنان<sup>2</sup>.

في ظل استمرار حالة اللجوء الفلسطيني لما يقرب من سبعين عاماً مترافقة مع عدم وجود حلول سياسية لقضية اللاجئين الفلسطينيين تتسجم وقرارات الشرعية الدولية تحديداً القرار رقم (194) عملت الأونروا على حفظ الصفة القانونية للاجئين الفلسطينيين وذريتهم "كلاجئين" من خلال الية التسجيل التي اتبعتها والتي عملت بالتالي على حفظ حق العودة للاجئين الفلسطينيين ضمن القانون الدولي.

من خلال ما تم ذكره سابقاً ترى الدراسة أن الأونروا وعلى الرغم من حجم التأثير المالي على قراراتها إلا أن وجودها بحد ذاته قد ساهم سياسياً وبشكل إيجابي وعلى عكس توقعات المانحين الغربيين الكبار في الإبقاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين حية في المحافل الدولية من خلال توفير المتطلبات الأساسية للاجئين للبقاء وخصوصاً في المخيمات واستمرارية حفظ صفتهم القانونية كلاجئين يتمتعون بحق العودة إلى وطنهم وخصوصاً في ظل عدم حل قضيتهم حتى اللحظة والتي تشكل العصب الأهم للقضية الفلسطينية.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2vwRNtb>

<sup>2</sup> وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، الدوحة -المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، أيلول/سبتمبر 2018 ص3

### 2.6.3 الأهمية الاجتماعية

#### 1.2.6.3 توفير الخدمات الأساسية

كان الهدف الذي أنشئت من أجله الأونروا هو تأمين المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين على اعتبار أن قضية اللاجئين هي قضية عابرة ومؤقتة، ولكن في ضوء استمرار حالة اللجوء التي يعيشها اللاجئ الفلسطيني قامت الأونروا بتطوير مجموعة من الخدمات على المستوى الصحي والتعليمي والتنموي، وقدمت الأونروا كذلك مجموعة من مبادرات لحماية اللاجئين الفلسطينيين في مناطق الصراع<sup>1</sup>.

تشتمل الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين على التعليم الأساسي والمهني والرعاية الصحية الأولية وشبكة أمان اجتماعية والدعم المجتمعي وتحسين المخيمات وبنيتها التحتية والإقراض الصغير<sup>2</sup>.

#### 2.2.6.3 الدعم المالي من خلال التوظيف

تقوم الأونروا من خلال الخدمات التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين بتوظيف ما يزيد عن 30,000 موظف وموظفة معظمهم من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وتشغل الرواتب ما يقرب من 70% من الموازنة المالية للأونروا<sup>3</sup>، حيث تسهم الرواتب التي يتلقاها هؤلاء الموظفون بإعالة آلاف الأسر من اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي الاسهام في تنمية المجتمع المحلي.

#### 3.2.6.3 تنمية المجتمع المحلي

تسهم الأونروا بتنمية المجتمع المحلي من خلال نظام العقود والمشتريات التي تطلبها الخدمات والمشاريع التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين، فالأونروا تقوم بالاستعانة

<sup>1</sup> تقرير معلومات، "الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء"، مرجع سابق، ص 7-10

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 9-10

<sup>3</sup> العمل لدى الأونروا، الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/2XVQ8tB>

بالشركات والأفراد المحليين من أجل تطوير مشاريع خدمية تصب في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين كبناء المدارس والعيادات الطبية والمراكز الاجتماعية، وتقوم الأونروا كذلك بالتعاقد مع المستشفيات الخاصة في مناطق عملياتها من أجل توفير خدمة الرعاية الطبية للاجئين الفلسطينيين، لدى تسهم الأموال التي تدفعها الأونروا لصالح الشركات والأفراد بتمتية المجتمع المحلي.

من خلال ما سبق ترى الدراسة مقدار الأهمية الاجتماعية التي تحظى بها الأونروا لدى اللاجئين الفلسطينيين والدول المضيفة لهم، فالأونروا تشكل ما يمكن اعتباره حكومة إقليمية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها ويتضح هذا الشكل الحكومي للأونروا من خلال الخدمات الاجتماعية التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين.

### 7.3 العلاقة بين الأونروا واللاجئين الفلسطينيين

منذ أن تم تأسيس الأونروا عام 1949 تمايزت النظرة السياسية لدورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم، فالأونروا ترى نفسها كأداة من أدوات توفير الاستقرار الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال طمأنة اللاجئين بأن المجتمع الدولي لن يتخلى عنهم وذلك من أجل التخفيف من حدة التوتر السياسي المنتشر بين صفوف اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

يتضح هذا الدور الذي تقوم به الأونروا من خلال التقارير السنوية التي يتم نقاشها داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تشير إلى الدور الذي تقوم به الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتجاه الدول المضيفة لهم، فبتاريخ 30 آذار/مارس 2017 أشار الأمين العام للأمم العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (Antonio Guterres) لأهمية الدور الذي تقوم به الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين وتجاه غيرهم حيث قال: "في ظل غياب الحل الشامل والعادل والدائم للنزاع العربي-الإسرائيلي، تظل ولاية الوكالة حيوية للاجئين وغيرهم من الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها، وتنتظر الدول المضيفة التي تحملت مسؤوليات هائلة لاستيعاب

---

<sup>1</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق ص 12



اللاجئين لمدة ناهزت سبعة عقود إلى الأونروا كمتطلب حيوي لرفاه اللاجئين وتحقيق الأمن والاستقرار، وتشكل الأزمات المتكررة التي تواجهها الأونروا خطراً سياسياً وإنسانياً وأمنياً<sup>1</sup>.

أما اللجنة الاستشارية للأونروا فتري أن الدور المهم للأونروا يتمثل وحسب ما قال رئيسها علي مصطفى في رسالة موجهة إلى المفوض العام للأونروا: "تشدد اللجنة على الدور الحيوي الذي تضطلع به الأونروا في تعزيز الاستقرار على الصعيد الإقليمي إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم في تعزيز الاستقرار على الصعيد الإقليمي إلى حين التوصل إلى حل عادل ودائم لوضع اللاجئين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع بما في ذلك قرار الجمعية العامة رقم (194)<sup>2</sup>.

وتتظر الأونروا لنفسها كذلك على أنها تساهم بالتخفيف من أعباء الإغاثة للدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل احتواء أي خطر قد يشكله اللاجئون الفلسطينيون على الاستقرار السياسي لهذه الدول عبر توفير مجموعة من الخدمات المتنوعة التي تسهم بالتخفيف من آثار اللجوء على الدول المستضيفة واللاجئين الفلسطينيين<sup>3</sup>.

أما اللاجئون الفلسطينيون فيرون أن الأونروا تم إنشاؤها من أجل خدمتهم، ويرون كذلك أن وجودها وأدائها يعتبران بمثابة مؤشر سياسي يوضح مدى اهتمام المجتمع الدولي بقضيتهم إلى حين إيجاد حلول عادلة لها، وعلى الرغم من عدم رضى معظم اللاجئين الفلسطينيين عن أداء الوكالة إلا أن الغالبية العظمى منهم يتمسكون بالأونروا وبقائها<sup>4</sup>.

أدرك اللاجئون الفلسطينيون في وقت مبكر أن الأونروا تم إنشاؤها لخدمة الأهداف الأمريكية المتعلقة بتوطين اللاجئين الفلسطينيين، ولكن ورغم هذا الإدراك فإن اللاجئين

---

<sup>1</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والسبعون، عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2017" نيويورك تاريخ 30/أذار 2017 ص 3

<sup>2</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى 2015"، نيويورك 2016 ص 7

<sup>3</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق ص 12

<sup>4</sup> تقرير معلومات، "الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء"، مرجع سابق ص ص 46-47

الفلسطينيين لم يقوموا بمقاطعة الأونروا وخدماتها فالمعاناة والتشرد التي أوجدها اللجوء كانت أكبر من أن يتحملها اللاجئين الفلسطينيون، لذا كانت الرؤية الفلسطينية أنه يجب الاستفادة من الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح مدى الارتباط السياسي بين قضية اللاجئين الفلسطينيين وبين الأونروا، ولكن هذا الارتباط خضع خلال السبعين عاماً الماضية الى تحولات جذرية في العلاقة بين الطرفين، فحين تأسست الأونروا عام 1950 كان الهدف من إنشائها هو توطيد اللاجئين الفلسطينيين ولكن ومع مرور الزمن وتغير الأوضاع السياسية في منطقة الشرق الأوسط تحولت الأونروا واستمرارية وجودها إلى مطلب لدى اللاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل لقضيتهم، وأخيراً وحسب الرؤية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس الحالي ترامب والذي يرى وجوب إنهاء وتفكيك الأونروا لفك هذا الارتباط التاريخي بين الأونروا واللاجئين الفلسطينيين.

### 8.3 العقبات التي تواجه الأونروا

خلال ما يقرب من سبعين عاماً من نشأتها، تعرضت الأونروا إلى عدد من العقبات أثرت سلباً في عمل الأونروا ومهامها الموكلة إليها تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وكان من أبرزها:

### 1.8.3 القانون الأساسي للأونروا

ضمن قانون الموازنة الداخلية للأونروا هنالك بند رئيسي يُمنع بموجبه من تحويل أي جزء من الموازنة إلى رأس المال ثابت، حيث أدى هذا القانون إلى استحالة تطوير أي مشروع بهدف مراكمة رأس المال يؤدي بالنهاية وبشكل تدريجي إلى نوع من الاكتفاء الذاتي<sup>2</sup>.

يُعتبر هذا القانون قانوناً سياسياً بامتياز، فهو يهدف إلى وضع القيود المالية على الأونروا وجعلها مرتبطة بشكل مباشر بالأمم المتحدة وبالمناحين الدوليين، فهذا القانون أدى الى

<sup>1</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق ص 13

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 22

استحالة تطوير أي مشروع بهدف مراكمة رأس المال يؤدي بالنهاية وبشكل تدريجي إلى نوع من الاكتفاء الذاتي.

### 2.8.3 منع تحويل أي مبالغ مالية من موازنة إلى موازنة أخرى

من ضمن اللوائح المنظمة لعمل الأونروا على الصعيد المالي أنه يُمنع تحويل أي مبالغ مالية من موازنة إلى أخرى مهما كانت الظروف<sup>1</sup>.

تري الدراسة أنه ومن خلال هذا البند يستطيع المانحون دعم المشاريع والبرامج التي تلبي مصالحهم ونظرتهم السياسية إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، فمثلاً قامت الدول المانحة بالاستجابة بشكل سريع لبرنامج تطبيق السلام الذي انطلق عام 1993 والذي هدف إلى دعم اقتصادي للعملية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل بينما كانت الموازنة المنتظمة تعاني من عجز.

### 3.8.3 الفساد في الأونروا

ساهم الفساد داخل الأونروا بجزء كبير من أسباب أزمتها المالية، فخلال العام 2015 أعلنت الأونروا عن عجز في موازنتها العامة يُقدر 101 مليون دولار، لكنه وفي ذات الوقت قامت الأونروا بتنفيذ مشروعات تسبباً بهدر ما يقرب من 100 مليون دولار<sup>2</sup>.

ومن الاتهامات بالفساد التي توجه بشكل دوري إلى الأونروا هي قضية الفرق الكبير بين راتب الموظف الأجنبي وراتب الموظف الفلسطيني، حيث قامت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) برفع مذكرة إلى المدير العام للأونروا في لبنان سلفادور لومباردو (Salvatore Lombardo) أشارت فيها إلى الفروق الكبيرة بين الموظفين العاملين في إعادة إعمار مخيم نهر البارد شمال لبنان، حيث ورد بالمذكرة: " رواتب الموظفين غير الفلسطينيين الذين يعملون في

<sup>1</sup> جير هارد بلفر، إنغريد جاسنر، مرجع سابق ص 13

<sup>2</sup> الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، المدير المالي للأونروا: فساد الوكالة يتطلب تحقيقاً دولياً، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/2GSufo2>

إعمار مخيم نهر البارد تبدأ من سبعة الاف دولار لرؤساء الاقسام من الموظفين العرب وقد تصل إلى عشرين الف دولار للموظفين الأجانب، ألا يتوفر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين من تتوافر فيهم المؤهلات لشغل هذه الوظائف وبمرتبات عادية كمرتبات الدول المضيفة وتوفير الفائض من الأموال في تحسين الخدمات لاسيما في الصحة والتعليم؟ وهل اداء هؤلاء الموظفين من غير الفلسطينيين سوف يكون أفضل؟<sup>1</sup>

لا تخضع الأونروا إلى أي هيئة رقابية محلية للرقابة على أنشطتها، حيث تقتصر الرقابة المالية والإدارية للأونروا على أجهزة الأمم المتحدة ورئاسة الأونروا، وحتى داخل هيكلية الأونروا يُلاحظ غياب لوحات الرقابة الداخلية واقتصارها على وحدة للرقابة في مقر الأونروا الرئيسي بالعاصمة الأردنية على الرغم من أن الأونروا تقوم بمهامها في خمسة أقاليم.<sup>2</sup>

#### 4.8.3 التمويل وزيادة أعداد اللاجئين الفلسطينيين

حسب تقديرات الأونروا سيرتفع تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين هم تحت ولايتها عام 2021 إلى 6.46 مليون لاجئ أي بزيادة قدرها 17,1% عن عام 2014، هذه الزيادة الطبيعية في أعداد اللاجئين الفلسطينيين تتطلب تلقائياً زيادة حجم الدعم المالي الذي تتلقاه الأونروا لتغطية خدماتها التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، لكن هذه الزيادة في تعداد اللاجئين وفي ظل الأزمات المالية المتلاحقة للأونروا تنتج تساؤلات جدية حول قدرة والتوجهات السياسية للدول المانحة على تغطية هذه الفجوة المتوقعة.<sup>3</sup>

تري الدراسة أن غالبية التحديات التي تواجهها الأونروا يُمكن التغلب عليها وإيجاد حلول لها إذا توفرت الإرادة السياسية وخصوصاً للهيئة الاستشارية والدول المُنتفذة بها، إلا أن الأونروا وبشكلها الحالي المشوه سوف تبقى خاضعة لكبار المانحين الدوليين الذين يؤثرون بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

<sup>1</sup> تقرير معلومات، "الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء"، مرجع سابق ص ص 42-43

<sup>2</sup> الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، "بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الأونروا"، مرجع سابق ص 19

<sup>3</sup> ميك دومبر، "الأونروا: التحديات والافاق" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص 4-5، الموقع الالكتروني

<http://bit.ly/2LIgbEn>

### 9.3 الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين

قامت الأونروا على قاعدة أن وظائفها تجاه اللاجئين الفلسطينيين هي مهام وظائف مؤقتة سوف تنتهي بالوصول إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وبما أن هذه القضية لا زالت حتى اللحظة بدون أي حل سياسي، لذا كان من الطبيعي أن تستمر الأونروا في عملها ونشاطها منذ قيامها وحتى الآن.

على الرغم من البيئة السياسية المضطربة التي عملت ضمنها الأونروا ومع تعرضها للكثير من الأزمات المالية إلا أنها استمرت في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين على مدار السبعة عقود الماضية والتي هدفت إلى التخفيف من واقع اللجوء الصعب الذي يعيشه اللاجئون الفلسطينيون، ولعل أهم الخدمات التي تقدمها الأونروا يمكن إجمالها في الآتي.

#### 1.9.3 الخدمات التعليمية

حسب إحصائيات عام 2018 تقوم الأونروا بتقديم خدمة التعليم لأكثر من (526,646) طالب وطالبة من خلال (708) مدرسة وثمانية كليات مهنية وكليتين للعلوم التربوية ومعهدين لتدريب المعلمين منتشرة في مناطق مسؤولياتها الخمسة، حيث تقوم الأونروا بإدارة أكبر نظام تعليمي غير حكومي ويمتاز طلبتها بارتفاع مستوى تحصيلهم العلمي مقارنةً بالتعليم الحكومي و يستحوذ القطاع التعليمي على ما يقرب من 58% من الموازنة العامة ويشغل ما يقرب من (22475) موظف<sup>1</sup>.

تقدم الأونروا خدماتها التعليمية في مناطق مسؤولياتها الخمس، ففي قطاع غزة والتي يشكل اللاجئون الفلسطينيون ما نسبته 66.2% من مجمل مجموع السكان وفقاً لإحصائيات عام 2017<sup>2</sup>، توفر الأونروا 274 مدرسة تقدم التعليم الأساسي إلى أكثر من (271,900) طالب وطالبة، وتوفر كذلك تدريباً مهنياً (1,820) طالب من خلال مركزين للتدريب المهني في غزة

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "التعليم"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2FJxsqu>

<sup>2</sup> نشرة الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بتاريخ 2018/06/20 ص 1، مرجع سابق

وخان يونس وذلك وفقاً لبيانات عام 2018<sup>1</sup>، ولكن قطاع التعليم الذي تديره الأونروا يعاني ويعمل فوق طاقته حيث أن 94% من مدارس الأونروا في قطاع غزة تعمل بنظام الفترتين التعليميتين مما يؤدي إلى انخفاض جودة التعليم جراء نقص التمويل المالي الذي تعاني منه الأونروا<sup>2</sup>.

أما في الأردن والذي يشكل فيه اللاجئين الفلسطينيين ما نسبته 39% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا حسب إحصائيات عام 2017، فإن واقع قطاع التعليم الذي تديره الأونروا في الأردن أفضل حالاً، حيث تدير الأونروا (169) مدرسة يدرس فيها أكثر من (122,194) طالب وطالبة بالإضافة إلى مركزين للتدريب المهني والفني يدرس فيها (2,714) طالب وطالبة، أما في نطاق التعليم الجامعي ومن خلال كلية العلوم التربوية والفنون فإن (1,049) طالبة وطالبة مسجلين فيها وفق بيانات عام 2018<sup>3</sup>.

توفر الأونروا كذلك خدمة التعليم الأساسي في الضفة الغربية من خلال (96) مدرسة يدرس فيها ما يقرب من (48,192) طالب وطالبة، وتوفر الأونروا أيضاً مركزين للتدريب المهني لأكثر من (1,062) طالب سنوياً وكلية علوم تربوية يدرس فيها (632) طالب وطالبة<sup>4</sup>، أما في لبنان فإن الأونروا تقدم التعليم الأساسي والثانوي للاجئين الفلسطينيين من خلال (66) مدرسة يدرس فيها (36,755) طالب وتقوم الأونروا كذلك بإدارة مركزين للتدريب المهني لما يقرب من (983) طالب وذلك وفق بيانات عام 2018<sup>5</sup>.

تقوم الأونروا في سوريا بتقديم خدمة التعليم الأساسي لأكثر من (47,585) طالب وطالبة من خلال (103) مدرسة تعمل جميعها بنظام الفترتين التعليميتين، وتقوم الأونروا أيضاً بإدارة مركز للتدريب المهني في دمشق يدرس فيه (1,109) طالب وذلك وفق إحصائيات عام

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "خدمات التعليم في غزة"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2ETpDf>

<sup>3</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق.

<sup>4</sup> المرجع السابق

<sup>5</sup> المرجع السابق

2018<sup>1</sup>، إلا أن الأزمة في سوريا والتي اندلعت منذ عام 2010 قد أثرت بشكل سلبي على سير العملية التعليمية التي تديرها الأونروا في سوريا واضطرتها إلى اتخاذ إجراءات تعليمية بديلة لما تبقى من اللاجئين الفلسطينيين في سوريا<sup>2</sup>.

### 2.9.3 الخدمات الصحية

وفقاً لإحصائيات عام 2017 تقوم الأونروا بتقديم الخدمة الصحية لملايين اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس من خلال 143 مركز صحي يعمل به (3،298) موظفاً يقدمون الخدمة الصحية لما يقرب من (3،134،732) لاجئ يتوافدون بشكل دوري على المراكز الصحية التي تديرها الأونروا<sup>3</sup>.

قامت الأونروا في الأردن وخلال عام 2018 بتقديم العلاج للاجئين الفلسطينيين والذين توافدوا على مراكزها الصحية (25) من خلال (1،613،786) زيارة صحية<sup>4</sup>، أما في قطاع غزة ووفقاً لبيانات عام 2018 قامت الأونروا بتقديم العلاج للاجئين الفلسطينيين من خلال (22) مركز للصحة الأولية (3،858،497) زيارة صحية<sup>5</sup>.

من خلال (43) مركزاً للصحة الأولية منتشرة في الضفة الغربية قامت الأونروا ووفقاً لإحصائيات عام 2018 بتقديم العلاج للاجئين الفلسطينيين عبر (1،157،173) زيارة صحية، أما في لبنان والذي توفر فيه الأونروا (27) مركزاً صحياً فقد قام اللاجئون الفلسطينيون بالحصول على العلاج والرعاية الصحية الأولية من خلال (1،066،984) زيارة صحية<sup>6</sup>، تقوم كذلك الأونروا بتقديم خدماتها الطبية الأولية للاجئين الفلسطينيين في سوريا عبر (26) مركزاً

---

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق.

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "خدمات التعليم في سوريا"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2I3IIRi>

<sup>3</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الصحة"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2CXhrvF>

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق

<sup>5</sup> المرجع السابق

<sup>6</sup> المرجع السابق

صحياً، ووفقاً لإحصائيات عام 2018 قام اللاجئون الفلسطينيون بزيارة المراكز الصحية للأونروا (831،015)<sup>1</sup>.

### 3.9.3 الإغاثة والخدمات الاجتماعية

تقدم الأونروا خدماتها في مجال الإغاثة والخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس من خلال 905 موظف يعملون في هذا المجال، ومن الخدمات الأساسية التي توفرها الأونروا في هذا المجال توفير مياه صالحة للشرب وتوفير حصص من الطعام، وتقوم كذلك الأونروا بتقديم مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية وخصوصاً للاجئين الأشد فقراً<sup>2</sup>.

تهتم الأونروا كذلك بالفئات الأقل حظاً في المجتمع مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدماج هذه الفئات بالمجتمع عن طريق برنامج العمل الاجتماعي والذي يضم 48 مركزاً نسوياً و33 مركزاً للتأهيل الاجتماعي<sup>3</sup>.

تقوم الأونروا في الأردن بتوفير شبكة أمان اجتماعي لعدد من اللاجئين الفلسطينيين بلغ عددهم عام 2018 ما يقرب من (58،855) لاجئ يشكلون ما نسبته 6،5% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن<sup>4</sup>، أما في قطاع غزة فتوفر الأونروا شبكة أمان أمان اجتماعي لعدد من اللاجئين الفلسطينيين بلغ عددهم عام 2018 ما يقرب من (98،935) يشكلون ما نسبته 6،5% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين<sup>5</sup>.

قدمت الأونروا في الضفة الغربية شبكة أمان اجتماعي لما يقرب من (36،117) لاجئ، وهم يشكلون ما نسبته 3،5% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الضفة

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الإغاثة والخدمات الاجتماعية، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2ODzPBk>

<sup>3</sup> المرجع السابق.

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق.

<sup>5</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الإغاثة والخدمات الاجتماعية، مرجع سابق



الغربية<sup>1</sup>، أما في لبنان فقد قامت الأونروا بتوفير شبكة أمان اجتماعي لجزء من اللاجئين الفلسطينيين بلغ عددهم (61,672) لاجئ، وهم يشكلون ما نسبته 11,8% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان<sup>2</sup>.

### 4.9.3 البنية التحتية وتحسين المخيمات

تشرف الأونروا على 58 مخيماً للاجئين الفلسطينيين منتشرة في مناطق عمليات الأونروا الخمس، فمن أصل (5,545,540) لاجئ فلسطيني مسجل بسجلات الأونروا يعيش ما يقرب (1,728,409) في مخيمات تشرف عليها الأونروا وفق إحصائيات الأونروا عام 2018<sup>3</sup>.

خلال سبعين عاماً من اللجوء الفلسطيني تحولت الخيام التي تم إنشائها على أثر النكبة الفلسطينية لإيواء اللاجئين الفلسطينيين مؤقتاً إلى تجمعات سكنية مكتظة بشرياً وعمرانياً تعرف بالمخيمات وهي تعتبر من أشد المناطق السكنية اكتظاظاً في العالم.

يوجد في الأردن (10) مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين تشرف عليها الأونروا يسكنها ما يقرب من (412,054) لاجئ وهم يشكلون ما نسبته 17,3% من تعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأردن، أما في قطاع غزة فيوجد (8) مخيمات رسمية تشرف عليها الأونروا ويسكنها (593,990) لاجئ وهم يشكلون ما نسبته 37,8% من عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين وفق إحصائيات 2018<sup>4</sup>.

يبلغ تعداد المخيمات الرسمية في الضفة الغربية (19) يقطنها (256,758) لاجئ، حيث تبلغ نسبتهم من إجمالي تعداد اللاجئين في الضفة الغربية 24,5%، أما في لبنان والذي يبلغ

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الإغاثة والخدمات الاجتماعية، مرجع سابق

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق

<sup>3</sup> المرجع السابق.

<sup>4</sup> المرجع السابق.

تعداد المخيمات الرسمية التي تشرف عليها الأونروا فيه (12) مخيماً يسكنها (270,614) لاجئ، حيث تبلغ نسبتهم 50,7% من مجموع اللاجئين المسجلين في لبنان<sup>1</sup>.

تقوم الأونروا بتحسين وتطوير المخيمات من أجل تحسين الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين من خلال إنشاء مرافق ومساكن ومدارس ومراكز صحية ونسوية، وتهتم الأونروا كذلك بتوفير بيئة صحية آمنة عبر إنشاء وترميم مشاريع المياه والصرف الصحي وجمع النفايات من المخيمات<sup>2</sup>.

### 5.9.3 الحماية

وفق تعريف الأونروا فإن الحماية هي ما تقدمه الأونروا لصيانة حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتعزيزها في مناطق عملياتها الخمس، حيث تقوم الأونروا بتقديم الحماية بشكل خاص

للفئات المهمشة في المجتمع مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة<sup>3</sup>.

تتبنى الأونروا منهجاً شمولياً في الحماية قائماً على بعدين هما البعد الداخلي والبعد الخارجي، فالبعد الداخلي يركز على تأمين حقوق اللاجئين الفلسطينيين في برامج الأونروا وخدماتها، وأما البعد الخارجي فيقوم على العمل مع الجهات الخارجية ذات الصلة لضمان احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين<sup>4</sup>.

### 6.9.3 حالات الطوارئ

خلال سنوات اللجوء الطويلة التي عاشها ويعيشها اللاجئون الفلسطينيون، وفي ظل الأزمات المستمرة في المنطقة والتي أثرت سلباً على اللاجئين الفلسطينيين، مارست الأونروا دورها من خلال التخفيف من حدة الآثار السلبية لهذه الأزمات على اللاجئين الفلسطينيين.

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، مرجع سابق .

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، البنية التحتية وتحسين المخيمات، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2FSD1Su>

<sup>3</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الحماية"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2G3Uvwm>

<sup>4</sup> المرجع السابق

قدمت الأونروا خدمات الطوارئ وقت الازمات منذ تأسيسها عام 1950، وخلال السبعين عاماً الماضية استجابت الأونروا للآزمات التي اندلعت في منطقة الشرق الأوسط مثل إغاثة وتشغيل لاجئي عام 1948، والإسهام بتخفيف نتائج حرب عام 1967 على اللاجئين الفلسطينيين، و تقديم العون والمساعدة للاجئين الفلسطينيين أثناء الحرب الأهلية في لبنان 1975-1990<sup>1</sup>.

أما في الأراضي الفلسطينية فقد استجابت الأونروا للآزمات التي أثرت على التي أثرت على اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية خلال الانتفاضة الأولى والثانية وتبنت برامج للطوارئ خلال الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة أعوام 2008 و2012 و2014<sup>2</sup>.

استجابت الأونروا في لبنان للأحداث الأمنية التي وقعت في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين عام 2007 من خلال برامج الدعم وإعادة البناء، وأخيراً وخلال الأزمة التي اندلعت في سوريا منذ عام 2011 قامت الأونروا بتقديم دعم طارئ للاجئين الفلسطينيين المتضررين جراء تلك الأزمة<sup>3</sup>.

### 7.9.3 القروض الصغيرة

تقدم الأونروا خدمات الاقراض المالي الصغير إلى اللاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها باستثناء لبنان، وتهدف هذه الخدمات إلى إيجاد مصدر دخل مستمر وخصوصاً لفئات الشباب والنساء من اللاجئين الفلسطينيين بحيث تقلل من نسب الفقر المنتشرة بين اللاجئين الفلسطينيين، حيث بلغ مجموع القيمة التراكمية للقروض الممنوحة حتى عام 2017 ما يبلغ 531 مليون دولار أمريكي<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "حالات الطوارئ"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2OTs8UF>

<sup>2</sup> المرجع السابق.

<sup>3</sup> المرجع السابق.

<sup>4</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "القروض الصغيرة"، الموقع الرسمي <https://bit.ly/2HOEOMz>

قامت دائرة التمويل الصغير في الأونروا بتطوير مجموعة من خدمات الإقراض تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل وتشجيع المرأة على الانتاج من خلال مشاريع منزلية، وتقوم الأونروا كذلك بتقديم خدمة الإقراض لصالح المؤسسات الصغيرة وتقديم القروض الاستهلاكية للاجئين الغير قادرين على الاقتراض من البنوك وتوفير قروض الإسكان من أجل إصلاح أو توسعة أو الحصول على سكن<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح مقدار أهمية الدور الخدماتي والإغاثي والتنموي الذي تقوم به الأونروا تجاه عموم اللاجئين الفلسطينيين مما أسهم بتخفيف العبء على الدول المضيفة للاجئين، ويتضح كذلك مقدار التمايز الاجتماعي والسياسي في الدول التي يتواجد بها اللاجئين الفلسطينيين والدور الذي تقوم به الأونروا تجاههم.

فالأونروا تعمل بفعالية أكبر في لبنان وغزة مقارنة بالأردن والضفة الغربية وسوريا، ففي لبنان يعيش اللاجئون الفلسطينيون ضمن نظام سياسي قائم على الديمقراطية التوافقية الطائفية حيث تضطلع الأونروا بدور كبير تجاه اللاجئين الفلسطينيين حيث أن الدولة اللبنانية لا تقدم أي خدمات للاجئين وتمنعهم من تولي العشرات من الأعمال وذلك خوفاً من التوطين وأثر ذلك على التوازن الديمغرافي في لبنان، أما في قطاع غزة والذي يشكل فيه اللاجئون الفلسطينيون نسبة كبيرة من ساكنيه والذي يعاني من ظروف اقتصادية صعبة فتقوم الأونروا بدور كبير تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

ترى الدراسة أنه ومن خلال هذا الفصل ظهرت التحولات التي تعرضت لها الأونروا خلال العقود السبعة السابقة، فالأونروا حين شرعت بممارسة مهامها عام 1950 كلفت من قبل واشنطن وبصفتها الداعم المالي الأكبر لموازنتها بإيجاد حلول اقتصادية لقضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك طبقاً لما نص عليه قرار إنشائها الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949، ولكن الأونروا ومنذ بداية العقد السادس من القرن المنصرم تحولت إلى هيئة دولية توفر

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "المنتجات والخدمات"، الموقع الرسمي

<https://bit.ly/2TrMCoZ>

خدمات مستمرة للاجئين الفلسطينيين مستهدفة حفظ السلم والاستقرار لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سبيل حفظ الاستقرار السياسي، وبنفس الوقت اصبحت الاونروا بمثابة شاهد دولي على محنتهم ومعاناتهم وتساهم بحفظ حقهم القانوني المستند إلى القانون الدولي بصفتهم لاجئين وذلك إلى حين أن يتم التوصل إلى حل سياسي مقبول لقضيتهم.

## الفصل الرابع

# التمويل المالي الأمريكي للأونروا وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين 1950-2017

## الفصل الرابع

### 4. التمويل المالي الأمريكي للأونروا وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين (1950-2017)

#### 1.4 تمهيد

تم إنشاء الأونروا عبر جهود سياسية ومالية أمريكية لتحقيق أهداف سياسية تأخذ شكل الإغاثة الإنسانية لإعادة توطين ودمج اللاجئين الفلسطينيين في مناطق لجوئهم من خلال توفير بيئة اقتصادية واجتماعية جديدة، وعليه شكلت الأونروا أداة من أدوات الاستقرار السياسي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المستضيفة لهم.

ومنذ تأسيس الأونروا قبل سبعين عاماً تقريباً، مر حجم الدعم المالي الأمريكي لها بفترات من الارتفاع والانخفاض، والسبب في ذلك يعود للرؤية السياسية الأمريكية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين والتي قامت وبشكل جزئي على طرح ودعم الكثير من مشاريع التوطين، وإعادة الدمج للاجئين الفلسطينيين، ودعم البرامج الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تتولاها الأونروا بشكل كلي.

منذ نشأة الأونروا عام 1950 وحتى نهاية اب/أغسطس 2018 ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بما يزيد عن ستة مليارات دولار<sup>1</sup> في تمويل ودعم الأونروا، وبهذا تعتبر الولايات المتحدة أحد أكبر الممولين والداعمين لها خلال ما يقرب من سبعين عاماً وذلك قبل أن يتخذ الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب قراره بوقف التمويل الكامل والنهائي للأونروا بتاريخ 31 اب/أغسطس 2018.

من خلال ما سبق، يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى تحليل دوافع ووقائع الدعم المالي الأمريكي للأونروا وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسياً واجتماعياً خلال الفترة الزمنية 1950-2017.

<sup>1</sup> Congressional research service, " U.S foreign aid to the Palestinians", December 12, 2018, p.6

سوف تقوم الدراسة بإبراز وتحليل أثر الدعم المالي الأمريكي للأونروا على قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر تتبع مسار الدعم المالي الأمريكي لكل من مشاريع التوطين وإعادة الدمج، وبرامج الأونروا الصحية والتعليمية والاجتماعية وذلك في ظل الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين.

#### 2.4 مشاريع التوطين الأمريكية للاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا

خلال ما يقرب من سبعين عام من عمر الأونروا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم وتنفيذ العديد من المشاريع السياسية التي استهدفت توطين اللاجئين الفلسطينيين وإعادة دمجهم في الدول العربية وذلك من خلال استعمال القوة الاقتصادية والسياسية التي تمتلكها، وستورد الدراسة أهم هذه المشاريع التي تبنتها الأونروا بدعم أمريكي.

#### 1.2.4 مشاريع توطين الأونروا للاجئين الفلسطينيين 1950-1966

شهدت هذه الفترة الزمنية العديد من مشاريع توطين وإعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين والتي قامت الأونروا بتبنيها من خلال الدعم الأمريكي، وستورد الدراسة هذه المشاريع.

#### 1.1.2.4 مشروع جوردن كلاب 1949 (Gordon Clapp project)

حدد القرار الدولي رقم (302) المهام التي سوف تقوم بها الأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين، والتي كان من ضمنها البدء بمشاريع أعمال تهدف لنقل اللاجئين الفلسطينيين من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة العمل والإنتاج، وبناء على ذلك دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة دول العالم للتبرع من أجل تنفيذ هذه المشاريع<sup>1</sup>.

قدم جوردن كلاب رئيس بعثة "المسح الاقتصادي" تقريراً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1 تشرين ثاني/نوفمبر 1949، حيث أوصى به بتبني الأونروا برنامجاً للعمل يقوم على إنشاء مشاريع للأشغال العامة و برنامجاً لتعليم الحرف والمهن ليعمل فيها اللاجئون

---

<sup>1</sup> فتحي الكليب، مرجع سابق ص 14



الفلسطينيين، بحيث ينتقل اللاجئ الفلسطيني من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الاعتماد على الذات وبالتالي الاستغناء عن المساعدات الدولية تدريجياً، والجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر كانون الأول 1950 على تبني مشروع جوردن كلاب وتم تأسيس صندوق دولي لدمج اللاجئين الفلسطينيين بلغت كلفته (49,000,000) دولار ساهمت الولايات المتحدة بما يقرب من 70% منه<sup>1</sup>.

هدف مشروع كلاب إلى الوقف التدريجي ومن ثم النهائي للمساعدات الدولية المقدمة للاجئين الفلسطينيين وذلك عبر نقل اللاجئ الفلسطيني من حالة الفقر إلى حالة الانتاج، قامت فكرة المشروع على أن حالة الفقر والعوز التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون ستنتهي من خلال توفير فرص عمل للاجئين في الدول العربية المستضيفة لهم مما يعزز من اقتصاديات هذه الدول<sup>2</sup>.

استندت فكرة مشروع كلاب على البدء ببرنامج للأشغال العامة الكبرى يعمل بها اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المستضيفة لهم عبر تطوير مشاريع البنى التحتية والمشاريع الزراعية الكبرى، وعلى صعيد مشاريع البنى التحتية اقترح المشروع قيام اللاجئين الفلسطينيين بالعمل في شق الطرق السريعة وإنشاء وتطوير المطارات والموانئ وبناء السدود وإنشاء شبكات صرف صحي وتطوير السكك الحديدية، وبالنسبة للمشاريع الزراعية رأى المشروع أن هناك فرص عمل متاحة للاجئين الفلسطينيين تقوم على استصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة والحرجية وتوفير مصادر للري وبناء قرى زراعية<sup>3</sup>.

أشار تقرير المفوض العام للأونروا لعام 1951 إلى الفشل الذي صاحب المشروع في مراحله الأولى وبالتالي الفشل في تحقيق المأمول منه حسب رؤية "بعثة المسح الاقتصادي" والتي أنشأت من أجله المشروع، ويعود السبب الرئيسي في هذا الفشل إلى نقص الأموال

---

<sup>1</sup> عبد القادر ياسين، "إسقاط مشروع سيناء"، حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)

عدد 12 تموز/يوليو 2005 ص 10

<sup>2</sup> First interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, ibid, p. 16

<sup>3</sup> ibid, pp 27-30

اللازمة للانطلاق بالمشروع على نطاق واسع حيث انفقت الأونروا (24,000,000) دولار من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج العمل<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن الأونروا هدفت حين نشأتها وبدعم مالي أمريكي إلى إيجاد حلول اقتصادية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، تكون نتيجتها إيجاد بيئة اقتصادية واجتماعية جديدة في الدول المستضيفة والتي سوف تنتعش اقتصادياً نتيجة لهذه المشاريع، وبالتالي يصبح استبدال الحل السياسي القائم على العودة والتعويض بحل اقتصادي يسهم بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المستضيفة لهم، ومن ثم إنهاء مهام الأونروا وتفكيكها وهو ما يعني تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته السياسية والقانونية التي أسهمت في نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين وما ترتب عليها من نتائج كارثية.

#### 2.1.2.4 مشروع بلاند فورد 1951 (John A.Blandford)

تسلم الأمريكي جون بلاند فورد (John A.Blandford 1897-1972) منصب المفوض العام للأونروا (1951-1953)، وخلال هذه المدة التي ترأس فيها الأونروا قام بتقديم خطته المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حلول اقتصادية لهم.

ارتكز مشروع جون فورد على تأسيس برنامج شامل للتنمية ولتوطين اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال نقل اللاجئين من مناطق ذات كثافة سكانية عالية صغيرة في المساحة إلى مناطق تسمح ظروفها الطبيعية والديموغرافية بتطبيق برامج اقتصادية تنمية تتمكن من استيعاب اللاجئين الفلسطينيين ودمجهم<sup>2</sup>.

قامت الخطة على نقل (90,000) لاجئاً فلسطينياً من لبنان و(50,000) لاجئاً من الأردن إلى كل من مصر والعراق عبر بناء منازل جديدة لهم ودمجهم في الاقتصادات المحلية،

<sup>1</sup> Report of the director of UNRWA to general assembly, Sixth session, Paris 28September 1951 p. 8

<sup>2</sup> أديب صالح الهبيي، موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، عمان- دار غيداء للنشر والتوزيع 2012 ص 161

ولتغطية النفقات المالية لهذا المشروع نجحت الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار القرار رقم (393) للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1950، والذي هدف إلى إنشاء صندوق دولي بقيمة (30,000,000) دولار لإعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم، ودعت الجمعية العامة دول العالم لجمع هذا المبلغ خلال الفترة بين 1 تموز/ يوليو 1951 و30 حزيران/ يونيو 1952<sup>1</sup>.

حددت الولايات المتحدة مساهمتها في الصندوق الدولي بمبلغ (25,450,000) دولار وأكدت الولايات المتحدة بنفس الوقت أنها ستستمر بدعم البرنامج حتى يحقق الهدف المطلوب منه وهو نقل اللاجئين إلى المجتمعات الجديدة وإعادة توطينهم<sup>2</sup>.

بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية كبيرة في إقناع الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين بالموافقة على مشروع فوررد من خلال السفراء الأمريكيين في هذه الدول، أو عبر لقاء مساعد وزير الخارجية الأمريكي حينها ماك غي- (George C. McGhee 1912) (2005 مع سفراء الدول العربية في واشنطن، حيث قدم لهم نسخة من طلب الرئيس الأمريكي ترومان والموجه إلى الكونغرس الأمريكي والذي يطالب فيه ترومان بموافقة الكونغرس على تخصيص مبلغ (125,000,000) دولار كمساعدات خارجية لدول الشرق الأوسط، منها (50,000,000) مخصصة لتوطين اللاجئين الفلسطينيين<sup>3</sup>.

جاء الموقف العربي داعماً بشكل جزئي لهذا المشروع وهذا يتضح من خلال قيام بلاند فوررد بعرض المشروع على الجامعة العربية، والتي قامت بدورها وعبر لجنتها السياسية بنقاش حول المشروع، إذ وضع السفير عوني عبد الهادي سفير الأردن الأسبق في كل من القاهرة والجامعة العربية الموقف العربي من هذا البرنامج بقوله: "إن اللجنة السياسية عند مناقشتها

<sup>1</sup> أديب صالح اللهبي المرجع السابق، ص 161

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 163

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص ص 162-163

البرنامج أظهرت ميلاً إلى قبول المشروع ورأت أنه سينفذ الكثير من اللاجئين من أوضاعهم الراهنة<sup>1</sup>.

بناءً على الموقف العربي من المشروع قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة بتبني المشروع، حيث قدم فورّد تقريره للجمعية العامة يطالب فيه رصد موازنة لصالح الأونروا خلال الثلاث سنوات تبلغ (250,000,000) دولار يخصص منها (200,000,000) دولار لمشروعات دمج اللاجئين و (000,50,000) دولار لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على إيجاد منازل ونقلهم بالتالي إلى المناطق الجديدة، وبنهاية السنة الثالثة من المشروع تقوم الأونروا بنقل مهامها إلى الدول العربية<sup>2</sup>.

ارتأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن مبلغ (30,000,000) دولار هو مبلغ غير كافي، واتخذت قراراً برفع المبلغ إلى (50,000,000) دولار، وقررت الجمعية العامة كذلك تخصيص مبلغ (118,000,000) دولار كموازنة للأونروا للسنة المالية (1952-1953) يخصص منها مبلغ (100,000,000) دولار لبرنامج إعادة الدمج و مبلغ (18,000,000) لبرنامج الإغاثة<sup>3</sup>.

أدت المظاهرات الاحتجاجية التي قام بها اللاجئين الفلسطينيون في كل الأردن ولبنان وقطاع غزة احتجاجاً على مشروع بلاند فورّد إلى إفشاله، حيث رأى اللاجئين الفلسطينيون بأن هذا المشروع سيؤدي في النهاية إلى توطينهم وإلغاء حق عودتهم إلى وطنهم، وهو ما أدى إلى تراجع الدول العربية عن قبول المشروع مما أدى تلقائياً إلى إلغائه.

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة ومن خلال نفوذها المالي والسياسي في الأونروا وعبر علاقاتها الجيدة آنذاك مع الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين حاولت إيجاد بيئة بديلة للاجئين عبر توفير ظروف اقتصادية اجتماعية جديدة للاجئين الفلسطينيين سواء في الدول

<sup>1</sup> عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، اعداد خيرية قاسمية، بيروت- مركز الأبحاث 1974 ص 181

<sup>2</sup> أديب صالح اللهيبي، مرجع سابق ص ص 163-164

<sup>3</sup> سامي حكيم، أمريكا والصهيونية، القاهرة- المكتبة الأنجلو مصرية 1967، ص 73

المستضيفة أو عبر نقلهم إلى دول ومجتمعات جديدة، ولكن هذا المشروع شكل بحد ذاته بدايةً لتشكيل الوعي الوطني الفلسطيني السياسي بالمخاطر الأمريكية الرامية إلى إيجاد حلول اقتصادية لقضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر بمثابة بديل عن حق العودة.

#### 3.1.2.4 مشروع الجزيرة السورية 1952

اقترح الوفد السوري على العضو الفرنسي في لجنة التوفيق الدولية بتاريخ 9 أيار/مايو 1949 بأن سوريا على استعداد لتوطين ما يقرب من (250,000) لاجئاً فلسطينياً في منطقة الجزيرة شمال سوريا، حينذاك قُدر هذا العدد بثلاثة أضعاف اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في سوريا فعلياً، وعرض الوفد كذلك أنه على استعداد لعقد اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل شريطة تلقي سوريا مساعدات دولية<sup>1</sup>.

شكلت التوجهات السورية آنذاك من قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي رأت أن توطين اللاجئين الفلسطينيين في سوريا سيزيد من فرص المنح والمساعدات الاقتصادية الأمريكية للحكومة السورية، مما حدى بالرئيس السوري الأسبق أديب الشيشكلي (1909-1964) إلى الإعلان عن استعداد سوريا توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أراضيها نظير دعم اقتصادي وعسكري أمريكي لبلاده<sup>2</sup>.

تم عقد مفاوضات بين الحكومة السورية والأونروا أدت إلى اتفاق يقضي بقبول الشيشكلي توطين (80,000) لاجئاً فلسطينياً في سوريا مقابل أن تقدم الأونروا (30,000,000) دولار لصالح سوريا من أجل مساعدتها على توطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أراضيها<sup>3</sup>.

بناءً على هذا الاتفاق قامت سوريا بتخصيص (160,000) دونماً من أراضي سهل رمضان في منطقة ريف دمشق، و (1700) دونماً في منطقة ريف حمص للاجئين الفلسطينيين

<sup>1</sup> Jalal Al Hussein, "The Arab states and the refugee issue: A retrospective view", springer. Israel and the Palestinian refugees 2007 p. 438

<sup>2</sup> أديب صالح اللهيبي، مرجع سابق ص 175

<sup>3</sup> Jalal Al Hussein, "The Arab states and the refugee issue: A retrospective view", Ibid, p. 438

كي تقوم الحكومة السورية بإسكانهم فيها، لكن هذه الأراضي لم تكن صالحة للاستخدام الزراعي وذلك نظراً لارتفاع نسبة الملوحة فيها وقلة المصادر المائية اللازمة للري، غير أن الضغوط الداخلية التي مورست على الشيشكلي أدت إلى تغيير موقفه من مسألة توطين اللاجئين وأعلن عن تأجيل أي مباحثات مع الأونروا أو الولايات المتحدة تتعلق بعملية توطين اللاجئين الفلسطينيين إلى وقف لاحق<sup>1</sup>.

خلال اجتماع تم عقده بين مسؤولين من الأونروا ومسؤولين حكوميين أمريكيين خلال شهر أيار/مايو 1953 أوضحت الأونروا الأسباب التي دعت الرئيس الشيشكلي إلى تغيير موقفه من عملية توطين اللاجئين الفلسطينيين، حيث بينت الأونروا: " أنه وعلى الرغم من وجود نظام عسكري ديكتاتوري في سوريا إلا أن الخوف من الرأي العام يدفع بذلك النظام إلى عدم المجاهرة في التعاون مع وكالة الأونروا في سبيل توطين اللاجئين"<sup>2</sup>.

تري الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال نفوذها وتحكمها في الأونروا، وبناءً على الموقف السوري آنذاك من قضية اللاجئين الفلسطينيين بدأت الأونروا بتبني سياسة التجزئة في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، أي ان تتعامل مع الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين كـ على حدى لإيجاد حلول لهم قائمة على التوطين، لذا أصبحت قضية اللاجئين الفلسطينيين ورقة للمساومة الاقتصادية والسياسية بيد بعض الدول العربية بحيث تستعملها هذه الدول لتحقيق مصالحها القطرية بعيداً عن مصالح اللاجئين في العودة إلى وطنهم وفقاً لقرار (194).

#### 4.1.2.4 مشروع سيناء 1953

توصلت الحكومة المصرية في عهد الرئيس السابق جمال عبد الناصر إلى اتفاق مع الأونروا بتاريخ 14 تشرين أول/أكتوبر 1953 يقضي بأن تقدم الحكومة المصرية (966,000) دونماً من الأراضي في المنطقة الشمالية الغربية من صحراء سيناء إلى الأونروا، والتي سوف

<sup>1</sup> هاني مندر، "مشروعات التوطين"، مجلة شؤون فلسطينية، عدد رقم 78 أيار/مايو 1978 ص 72

<sup>2</sup> أديب صالح اللهيبي، مرجع سابق ص 176

يكون لها الحق باختيار (210,000) دونماً، من أجل انشاء مشاريع زراعية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة شريطة أن تقوم الحكومة المصرية بتوفير 1% من حجم مياه نهر النيل سنوياً إلى هذه الأراضي، حيث قدر تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين سوف يتم نقلهم للعمل والتوطين إلى ما يقرب من (214,000) لاجئ يقطنون في قطاع غزة، وقُدرت تكلفة المشروع حينذاك (30,000,000) دولار<sup>1</sup>.

كان الغرض الجوهرى من الاتفاق هو إجراء مسح أولي للمنطقة لتحديد الجدوى والتكلفة التقديرية للمشروع والتي شملت إنشاء البنى التحتية وبناء وحدات سكنية وخدماتية، على أن يتم تنفيذ المشروع بشكل مشترك بحيث تقوم مصر بتزويد المشروع بالفنيين بينما تتكفل الأونروا بالتكلفة المادية وتقديم المساعدة التقنية<sup>2</sup>.

أدى هذا الاتفاق إلى اندلاع مظاهرات شعبية قام بها اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة احتجاجاً على هذا الاتفاق بتاريخ 1 آذار/مارس 1955، حيث تطورت هذه المظاهرات إلى اندلاع مواجهات مع أفراد الأمن المصريين وإحراق مراكز التموين التابعة للأونروا مما أدى إلى سقوط أكثر من ثلاثين محتجاً فلسطينياً برصاص قوى الأمن المصرية<sup>3</sup>.

على الرغم من المظاهرات التي عمت قطاع غزة إلا أن الحكومة المصرية والأونروا استمرت بإجراء الدراسات المتعلقة بمشروع سيناء إلى أن توقفت وبشكل مؤقت على اثر طلب مصري بتاريخ 28 حزيران/يونيو 1955 وذلك حتى يتم الانتهاء من بناء السد العالي في جنوب مصر وإيصال المياه إليه.

أدى الرفض الأمريكي لتمويل بناء مشروع السد العالي في وما تبعه من رفض البنك الدولي لتمويل المشروع إلى تغيرات سلبية على العلاقة المصرية الأمريكية خصوصاً مع رفض

<sup>1</sup> جودات جودة، "دور وكالة الغوث (الأونروا) تجاه حق العودة في ضوء قرار انشائها"، جمعية منتدى التواصل- مشروع حق العودة للاجئين (سنعود)، أوراق عمل مؤتمر حق العودة بين القرارات الدولية والقرارات العربية، قطاع غزة 2010 ص 38

<sup>2</sup> The UNRWA & The permanent council for the development of national production of the republic of Egypt, "Survey report-Northwest Sinai project-republic of Egypt", Egypt, Cairo July 1955, p.p 3-4

<sup>3</sup> عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص 10

مصر إلغاء صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا "سابقاً" عام 1955، وفي سبيل تمويل بناء السد العالي قامت مصر بتأميم قناة السويس مما حدى بفرنسا وبريطانيا وإسرائيل الى مهاجمة مصر عبر عدوان ثلاثي عام 1956 وهو ما أدى إلى إلغاء مشروع سيناء<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح مقدار الأهمية التي تتمتع بها قضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن منظومة العلاقات الدولية وضمن منظومة المصالح السياسية بين الدول، فمشروع سيناء وعلى الرغم من فشله آنذاك بتحقيق أهدافه بتوطين اللاجئين الفلسطينيين إلا أنه عبّر عن استمرار لحالة التجزئة السياسية التي تتعامل بها الأونروا والدول العربية مع قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك من أجل فرض التوطين على اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والذي سوف يعود بالمنفعة الاقتصادية والسياسية على النظام السياسي المصري الجديد آنذاك والذي كان بحاجة إلى تدعيم علاقاته السياسية الدولية في سبيل تعزيز استقراره الداخلي.

ترى الدراسة مقدار الوعي الوطني الفلسطيني الذي بدأ بالظهور والنمو وذلك للحفاظ على الشخصية الفلسطينية المستقلة والاستمرار برفض الحلول التي تستهدف إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن العودة والتعويض، إذ برز هذا الوعي عبر حجم المظاهرات التي عمت قطاع غزة والتي كان لها مطلب واحد وهو إسقاط مشروع سيناء.

#### 5.1.2.4 مشروع داغ همرشولد 1959 (Dag Hammarskjöld project)

ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1958 وبصفتها أحد أكبر الداعمين لموازنة الأونروا أنه من الأفضل أن يتم إيجاد بديل عن الأونروا بدلاً من عملية التجديد المستمر لها، حيث هدف هذا البديل إلى نقل اللاجئين الفلسطينيين من مرحلة الاعتماد على المساعدات الدولية إلى مرحلة الدعم الذاتي، لذا طلبت واشنطن من الأمين العام للأمم المتحدة داغ همرشولد (Dag Hammarskjöld 1905-1961) النظر في عمليات الأونروا وولايتها وتقديم الاقتراحات المناسبة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد القادر ياسين، مرجع سابق، ص 10

<sup>2</sup> Dag Hammarskjöld، منشورات الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/32rUDPJ>



بناءً على هذا الطلب الأمريكي صرحَ همرشولد: "إن البديل المناسب للأونروا يقوم على تقديم توصية قائمة على تحليل ثلاثة عوامل مهمة تتعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين وهي عوامل نفسية وسياسية واقتصادية"<sup>1</sup>.

أما على الصعيد الاقتصادي اعتقد همرشولد أن هنالك وسائل متاحة لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات المنطقة العربية، وأن اللاجئين سيكونون مفيداً اقتصادياً لتنمية الحالة الاقتصادية في المنطقة وذلك عبر إنشاء مشاريع تشغيلية لهم ومن ثم دمجهم بالاقتصاد المحلي، وفي سبيل تنفيذ هذا البرنامج التنموي اقترح همرشولد جمع مبلغ قدر بـ (2) مليار دولار تجمع من خلال عائدات النفط وتأسيس صناديق دولية<sup>2</sup>.

اعتبر همرشولد بأن مفتاح حل قضية اللاجئين الفلسطينيين سياسياً يتطلب تهيئة الظروف المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية للمنطقة بغض النظر عن أهميتها لتحقيق عملية إعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين، ولكن إذا تمت عملية إعادة الدمج فإنه من المحتمل أن يتم تهيئة البيئة السياسية المناسبة بحكم الأمر الواقع لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في جوانبها السياسية<sup>3</sup>.

أما على صعيد العامل النفسي فإن الأمين العام رأى بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين تعتبر قضية إنسانية، لذا فإن عملية إعادة دمج اللاجئين الفلسطينيين يجب أن تتم بحرية إذا أُريد لها أن تسفر عن نتائج دائمة تعزز الاستقرار الاقتصادي والسياسي المنشود<sup>4</sup>.

عبر الشعب الفلسطيني عن رفضه لمشروع همرشولد خلال مؤتمر تم عقده في بيروت حضره مندوبون عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بتاريخ 26 حزيران/يونيو 1959، حيث بين الحاضرون رفضهم لأي خطة تستهدف دمج اللاجئين الفلسطينيين في اقتصاديات دول المنطقة ويحول دون عودة اللاجئين إلى وطنهم<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> Dag Hammarskjöld، منشورات الأمم المتحدة، مرجع سابق

<sup>2</sup> Raphael G. Bouckin-Chen، "The Bahrain conference: Nothing new under the sun"، BESA Centre Perspectives، Paper N 1,211 June 28، 2019 page N 2

<sup>3</sup> Dag Hammarskjöld، منشورات الأمم المتحدة، مرجع سابق

<sup>4</sup> المرجع السابق.

<sup>5</sup> فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية. الجزء الثالث، عمان - دار أسامة للنشر والتوزيع 2003، ص 1073

رفضت الدول العربية مشروع همرشولد، حيث عبرت الجامعة العربية عن هذا الرفض من خلال بيان تم إصداره بتاريخ 17 اب/أغسطس 1959 والذي جاء في جزء منه: "إن حكومات وشعوب الدول العربية لتؤكد رفضها ورفض الشعب العربي الفلسطيني لأي مشروع يهدف إلى إعادة التوطين بأي شكل من الأشكال، وترفض كذلك أي خطة تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم، وتؤكد الدول العربية تمسكها وتمسك الشعب العربي الفلسطيني بحق العودة"<sup>1</sup>.

يتضح مما سبق أن هنالك تغييراً كبيراً طرأ على الموقف العربي العام من الأونروا ومشاريع التوطين التي كانت تروج لها منذ نهاية العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وهذا يعود إلى عدة أسباب من أهمها أن التقارب السياسي والاقتصادي ما بين كل من الجمهورية العربية المتحدة\* والجمهورية العراقية وبين الاتحاد السوفيتي قد أوجد بديلاً عن النهج الذي اتبعته الأونروا في محاولاتها لتوطين ودمج اللاجئين الفلسطينيين عبر مقايضة المساعدة الاقتصادية الأمريكية للدول العربية بتوطين اللاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري السوفيتي إلى حلفائه العرب في المنطقة وهو ما أدى إلى توقف الأونروا لاحقاً عن طرح مشاريع لتوطين ودمج اللاجئين الفلسطينيين وحتى عام 1993.

#### 2.2.4 الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1949-1966

قامت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة بتقديم العديد من المشاريع السياسية التي هدفت إلى إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك بما يتناسب مع تحقيق مصالحها في المنطقة وبما يعكس اهتمامها بهذه القضية، ستورد الدراسة أهم هذه المشاريع الأمريكية وتقارنها بمشاريع التوطين والدمج التي تبنتها الأونروا.

---

<sup>1</sup> Raphael G. Bouckin-Chen, Ibid, p. 3

\* الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم الرسمي الذي أطلق على مصر وسوريا بعد توقيع اتفاق للوحدة بين كل من الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس السوري شكري القوتلي بتاريخ 22 شباط 1958، وانتهت هذه الوحدة بانقلاب عسكري في دمشق بتاريخ 28 أيلول 1961

#### 1.2.2.4 مشروع ماك غي 1949 (McGee project)

قدمت وزارة الخارجية الأمريكية هذا المشروع بتاريخ 3 آذار/مارس 1949 وكلفت ماك غي مساعد وزير الخارجية الأسبق بعرضه على الدول العربية، وبموجب هذا المشروع رأى ماك غي أن حل القضية الفلسطينية مرتبط بشكل أساسي بقدرة الولايات المتحدة على إيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ارتكز المشروع على أن تقوم واشنطن بالعمل على إعادة ربع تعداد اللاجئين الفلسطينيين إلى مناطقهم السابقة وتوطين باقي اللاجئين في الدول العربية والصفة الغربية وقطاع غزة من خلال إنشاء وكالة تقوم الولايات المتحدة بإدارتها وتمويلها بالاشتراك مع فرنسا وبريطانيا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عبر إقامة مشاريع اقتصادية تنموية ومعونات مالية وتقنية للدول التي تبدي رغبة في استقبال اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم بشكل نهائي، ورشح المشروع كل من العراق وسوريا لاستقبال الغالبية العظمى من اللاجئين وذلك بحكم ما يمتاز به من أراضي شاسعة ومصادر مياه وفيرة<sup>1</sup>، إلا أن الدول العربية رفضت المشروع كونه يتعارض مع القرار الدولي رقم (194) والذي يعطي اللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم وتعويضهم.

يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة سعت ومنذ اللحظة الأولى من نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى إيجاد حل لهذه القضية، يستند إلى التعويض والتوطين ويُسقط القرار الدولي رقم (194) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين وتعويضهم ويتجاهل القانون الدولي القاضي بحق كل مواطن العودة إلى موطنه حفظاً لمصالحها في المنطقة والتي يُشكل التحالف مع إسرائيل أحد عوامل بقائها، لذا توافق الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين مع الموقف الإسرائيلي منها والذي يقوم على عدم مسؤولية إسرائيل عن نشأة هذه القضية وأن حل هذه القضية يتم من خلال منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم وذلك بتوطينهم وتعويضهم في الدول العربية عبر اتفاق سلام شامل.

<sup>1</sup> أديب صالح اللهيبي، مرجع سابق، ص ص 148-150

#### 2.2.2.4 مشروع الانتماء الموحد للمصادر المائية في غور الأردن 1953

قامت فكرة هذه الخطة الأمريكية على أن التعاون المشترك في استثمار المياه بين كل من الدول العربية وإسرائيل سيعمل على الحد من حالة العداء والحرب بينهما، ويزيل عقبة كبيرة من عقبات التوتر السياسي في الشرق الأوسط.

رأى الرئيس الأمريكي الأسبق دوايت ايزنهاور (-1890 Dwight Eisenhower) أن الاستخدام المشترك للموارد المائية بين كل من إسرائيل والأردن سيسهم بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين عبر توطينهم في الدول العربية، وذلك من خلال إيجاد أعمال لهم يتم إنشائها عبر استغلال المياه المشتركة في ري واستصلاح الأراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية ودون أن تتحمل الدول العربية أي تكاليف أو أعباء مالية لإنشاء تلك المشاريع<sup>1</sup>.

وفقاً لممثل الرئيس الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط أريك جونستون (Eric Johnston 1896-1963) فإن الولايات المتحدة ستقوم بتقديم (107) مليون دولار لتطوير منظومة مشاريع زراعية وكهربائية وذلك نظير موافقة الأردن على توطين (200,000) لاجئ فلسطيني على أراضيها وحصوله على (63%) من مياه نهر الأردن، بينما سوف تحصل إسرائيل (32%) من مياه النهر وذلك مقابل موافقتها على هذا المشروع<sup>2</sup>.

على الرغم من الجولات الأربع التي قام جونستون للمنطقة، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على موافقة الأطراف المعنية بالمشروع وخصوصاً الدول العربية التي رأت بالمشروع بديلاً عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين<sup>3</sup>.

يتضح مما سبق أن مشروع الرئيس جونستون جاء استكمالاً للمشاريع والخطط التي تبنتها الأونروا وبدعم أمريكي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين مثل خطة جوردن كلاب عام 1949

<sup>1</sup> أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد رقم 15 سنة 2009، ص 336

<sup>2</sup> أديب صالح الهبيي، مرجع سابق ص 186

<sup>3</sup> أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مرجع سابق ص 336

وخطة بلاند فورد عام 1951 ومشروع الجزيرة السورية عام 1952 ومشروع سيناء عام 1953، ونظراً للعلاقات الجيدة التي كانت تتمتع بها الولايات المتحدة آنذاك مع الأنظمة العربية في كل من الأردن ومصر والعراق وسوريا، فإن الولايات المتحدة حاولت وعبر هذه المشاريع إلى دمج إسرائيل اقتصادياً بالمنطقة العربية وعدم ممارسة الضغط السياسي على إسرائيل لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وذلك نظير الحد من النفوذ السوفيتي في المنطقة.

#### 3.2.2.4 مشروع دالاس 1955 (Dulles project)

قام وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جون فوستر دالاس ( John Foster Dulles 1888-1959) بزيارة إلى منطقة الشرق الأوسط، وعقب عودته من الزيارة توجه بخطاب إلى الشعب الأمريكي جاء فيه: "يتجمع بالقرب من إسرائيل معظم اللاجئين الفلسطينيين البالغ عددهم (800,000) لاجئاً، وهم الذين فروا من فلسطين عندما تسلمها الاسرائيليون وهم يوجدون في الغالب في مخيمات مؤقتة ليس فيها من وسائل الصحة والعمل والتسلية إلا القليل... إن الشعوب العربية تخشى اليوم من أن تقوم الولايات في المستقبل بدعم دولة إسرائيل الجديدة... وهم يخشون أن تصبح الولايات المتحدة هي المؤيدة للتوسع عن الصهيوني... يتعين أن تصبح اسرائيل جزءاً من مجتمع الشرق الأدنى ويتوقف نظر الآخرين إليها كغريبة هذا المجتمع"<sup>1</sup>

مما سبق وعبر هذا الخطاب يتضح أن دالاس قدم للرأي العام الأمريكي صورة معكوسة عما حدث في فلسطين خلال عامي 1947-1949، فوزير الخارجية الأمريكية رأى أن اللاجئين الفلسطينيين قد فروا من فلسطين عندما تسلمها الاسرائيليون وسط اعتقاد من الشعوب العربية بأن الولايات المتحدة هي من ستقوم بدعم إسرائيل وتوسعها، لكن الحقيقة الموثقة والمعاكسة لرؤية دالاس تقول بأن اللاجئين الفلسطينيين قد أرغموا على الفرار من وطنهم نتيجة المجازر والمذابح التي مارستها العصابات الصهيونية وبدعم سياسي أمريكي لا مثيل له تمثل في إقرار التقسيم لفلسطين والاعتراف بقيام الدولة الإسرائيلية وتقديم كل العون والدعم السياسي لها

<sup>1</sup> فانت محمد زعامرة، "السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000"، رسالة ماجستير غير

منشورة، جامعة القدس، 2011 ص 65

وممارسة كل الضغوط السياسية والاقتصادية على الأنظمة العربية للقبول بالأمر الواقع وقبول إسرائيل كجزء طبيعي في المنطقة العربية عبر القفز عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتغاضي عن عودة إسرائيل إلى حدود التقسيم عام 1947 ودمج إسرائيل اقتصادياً في المنطقة عبر مشاريع تنمية مشتركة.

استندت خطة دالاس إلى أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على توطين الجزء الأكبر من اللاجئين في الدول العربية، وتسهيل هجرة جزء آخر منهم إلى خارج حدود منطقة الشرق الأوسط، وقبول إسرائيل بعودة أعداد محدودة إلى المنطقة التي تسيطر عليها من فلسطين وتقديم تعويض مادي عن أملاك وأموال اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

ارتكزت رؤية دالاس لتنفيذ هذه الخطة على أن الطريقة المثلى لحل القضية الفلسطينية هي تجزئتها إلى قضايا صغيرة منفصلة مثل قضية المياه وقضية اللاجئين وقضية التنمية الإقليمية، بحيث تقوم الولايات المتحدة بتقديم دعم مالي كبير لحل هذه القضايا وفي مقدمتها قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر تقديم قروض مالية كبيرة لإسرائيل لمساعدتها على تعويض اللاجئين وبالتالي إنهاء قضيتهم<sup>2</sup>.

رفضت كل من إسرائيل والعرب مشروع دالاس، فإسرائيل كانت ترى أنها مستعدة لمناقشة موضوع الحدود ولكن دون تقديم أية تنازلات، أما الجانب العربي فرأى أن المشروع وفي حال تنفيذه سوف يضع العرب تحت سطوة ونفوذ إسرائيل.

ترى الدراسة بأن خطة دالاس أنشأت بناء على ترويج أمريكي قائم على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية إنسانية يلزمها حلول اقتصادية وليست قضية سياسية يلزمها إيجاد حلول سياسية قائمة على القانون الدولي وقرار رقم (194)، لكن الولايات المتحدة وفي محاولتها إيجاد حل لهذه القضية وللحد من تأثيرها على مصالحها لم تتبنى الموقف الإسرائيلي وتدافع عنه فقط ولكنها ذهبت بعيداً في تعهدها بدفع تعويضات للاجئين الفلسطينيين عوضاً عن

<sup>1</sup> فانت محمد ز عامرة، مرجع سابق، ص 65

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 65-66

إسرائيل مما يعبر وبشكل واضح عن الإصرار الأمريكي على عدم تحميل إسرائيل عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين.

#### 4.2.2.4 مشروع جونسون للسلام 1962 (Johnson peace plan)

اثر تصاعد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وفي ظل تأزم الحالة السياسية العامة في منطقة الشرق الأوسط؛ قام الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي (John Kennedy 1917-1963) بتكليف جوزيف جونسون (Joseph Johnson) رئيس مؤسسة كارنجي للسلام (Carnegie Endowment for International Peace) بإعداد دراسة جديدة تختص بقضية اللاجئين الفلسطينيين وكيفية إيجاد حلول لها.

قام مشروع جونسون على منح كل رب أسرة من اللاجئين الفلسطينيين الحق في الاختيار ما بين العودة إلى موطنه القابع تحت الاحتلال الإسرائيلي أو البقاء في المجتمع الذي يعيش فيه مع تلقيه تعويضاً مادياً عن قيمة ممتلكاته مضافاً إليها الفوائد المستحقة عن الفترة الماضية، لكن المشروع أعطى إسرائيل الحق في رفض عودة أي لاجئ فلسطيني ترى أنه من المحتمل أن يشكل خطراً على أمنها<sup>1</sup>.

رأى جونسون أن المشروع سيتم تنفيذه على مراحل وبإشراف مباشر من الأمم المتحدة وبتمويل مالي من الولايات المتحدة والدول الغنية وإسرائيل لدفع التعويضات مع احتفاظ كل دولة بحقها في قبول أو رفض المشروع إذا رأت أنه يشكل خطراً على مصالحها الحيوية<sup>2</sup>.

رفضت كل من إسرائيل ودول المنطقة المشروع الأمريكي، فإسرائيل رأت أن هذا المشروع سيهدد أمنها القومي وذلك بما يتضمنه من أبعاد سياسية وديموغرافية، أما الدول العربية فرفضت المشروع كونه سوف يشكل عائقاً أمام التنمية وذلك في حال قيام أعداد كبيرة

---

<sup>1</sup> أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مرجع سابق ص ص 338-339

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص ص 338-339

من اللاجئين بقبول التعويضات وبقائهم في أماكنهم في ظل محدودية الموارد التي تعاني منها الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين وخصوصاً مصر والأردن<sup>1</sup>.

ترى الدراسة أنه على الرغم من أن مشروع جونسون شكل خروجاً جزئياً عن رؤية الولايات المتحدة لحل قضية اللاجئين خلال تلك الفترة والقائمة على التوطين عبر منح اللاجئين الفلسطيني الحق في عودته إلى وطنه؛ إلا أن المشروع حمل بذور فشله وذلك من خلال اشتراط المشروع لقبول إسرائيل بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

يتضح مما سبق أن التمويل المالي الأمريكي للأونروا وخلال الفترة 1949-1966 قد شكل جزءاً من الجهود الأمريكية الكلية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر التعويض والتوطين وإيجاد بيئة اجتماعية سياسية جديدة للاجئين الفلسطينيين وذلك من خلال طرح ودعم الكثير من مشاريع الأعمال والدمج للاجئين الفلسطينيين ومحاولة دمج إسرائيل في اقتصاديات المنطقة دون إلزامها بقبول عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنها وقراها وفقاً للقرار الدولي رقم (194) الذي وافقت الولايات المتحدة وإسرائيل عليه.

### 3.2.4 مشاريع توطين الأونروا للاجئين الفلسطينيين 1967-1992

امتنتع الأونروا منذ عام 1960 وحتى عام 1992 عن طرح أية مبادرات أو مشاريع توطين أو إعادة دمج تخص اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يعود بجزء كبير منه إلى زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة بشكل رئيسي، ومن ثم انخفاض وتيرة الاهتمام الأمريكي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وتصاعد اهتمامها بإقامة كيان سياسي فلسطيني وذلك نتيجة حرب حزيران عام 1967 وتوقيع مصر لاتفاقية سلام مع إسرائيل، إلا أن الدعم المالي الأمريكي للخدمات الاجتماعية التي قدمتها الأونروا قد استمر بغرض الإسهام باستمرار حالة الاستقرار السياسي للاجئين الفلسطينيين.

---

<sup>1</sup> أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مرجع سابق، ص 338-339



#### 4.2.4 الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1967-1992

خلال هذه الفترة تعرضت المنطقة الى الكثير من الحروب والأزمات والتي كان لها الأثر الواضح في الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين مثل هزيمة الدول العربية في حرب حزيران/يونيو 1967 وتوقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982 وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، وستورد الدراسة أهم المشاريع الأمريكية التي عالجت قضية اللاجئين الفلسطينيين.

##### 1.4.2.4 مبادرة جونسون للسلام في الشرق الأوسط عام 1967

على اثر نتائج حرب حزيران/يونيو عام 1967، قام الرئيس الأمريكي الأسبق ليندون جونسون (Lyndon Johnson 1908-1973) بالإعلان عن مبادئه الهادفة إلى إيجاد حل سياسي للصراع العربي الإسرائيلي والتي تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضاياها.

رغم رفض الرئيس جونسون للدعوات التي تطالب إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها عقب حرب حزيران/يونيو عام 1967 بقوله: "لم تكن هذه الدعوات وصفة للسلام ولكنها من أجل تجدد القتال"؛ إلا أنه قام بإعلان عن مبادئه الخمسة لتحقيق السلام في المنطقة وهي<sup>1</sup>:

1. كل دولة لديها الحق الأساسي بالعيش بسلام ويجب أن يحترم جيرانها هذا الحق.
2. إن التهديدات المستمرة للوجود الوطني يجب أن تنتهي.
3. الحاجة إلى حل عادل لقضية اللاجئين يقوم إما على عودتهم إلى منازلهم أو إيجاد أماكن أخرى للعيش والعمل.
4. الحفاظ على الحقوق البحرية لكل دولة في المنطقة.

---

<sup>1</sup> Robert David Johnson, **Lyndon Johnson and Israel: The secret presidential recording**, the S. Daniel Abraham centre for international and regional studies, Tel Aviv university July 2008, p.p 58-59

5. التأكيد على أهمية الاحترام السياسي والسلامة الإقليمية لجميع دول المنطقة.

مما سبق يتضح أن الهزيمة العربية في حرب حزيران عام 1967 قد أدت إلى ازدياد الانحياز الأمريكي لصالح إسرائيل فيما يخص قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك نظراً لما شكلته الهزيمة العربية من صعود لأهمية إسرائيل في تحقيق المصالح الأمريكية في المنطقة، وبالتالي شكلت هذه الهزيمة بداية لانحسار الاهتمام الأمريكي بقضية اللاجئين وكيفية إيجاد حلول لها على الرغم من أنها تعتبر القضية الأهم في الصراع العربي الإسرائيلي.

#### 2.4.2.4 وثيقة ساوندرز عام 1975 (Saunders Peace Document)

أعد نائب وزير الخارجية الأمريكية هارولد ساوندرز (-1930 Harold Saunders) بتاريخ 12 تشرين ثاني/نوفمبر 1975 وثيقة سياسية تكون بمثابة أساس تفاوضي لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي قائم على<sup>1</sup>:

1. التشديد على الدور الأمريكي المهم لإحراز التسوية الشاملة بين العرب وإسرائيل.
  2. أخذ المصالح الفلسطينية بعين الاعتبار عند الحديث عن أي مفاوضات سلمية مستقبلاً.
  3. البعد الفلسطيني في الصراع هو جوهر المشكلة العربية الإسرائيلية.
  4. يكون قرار مجلس الأمن رقم (242) و (338) هما المرجعية الأساسية في المفاوضات.
- رحبت مصر بالوثيقة واعتبرتها تحولاً في الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، بينما عارضت منظمة التحرير الفلسطينية الوثيقة التي اعتبرتها دعوة أمريكية للتخلي عن الكفاح المسلح، أما إسرائيل فقد رفضت الوثيقة بشكل قطعي معتبرة إياها خروجاً عن سياسة التنسيق الإسرائيلية-الأمريكية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مرجع سابق ص 341

<sup>2</sup> حاتم خليل السطري، "مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية 1971-1993"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة-الجامعة الإسلامية 2016، ص ص 69-70

عبرت هذه الوثيقة عن بداية لتحولات جديدة للسياسية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية رأت فيها أن القضية الفلسطينية هي أساس الصراع العربي الإسرائيلي، ويجب إيجاد حلول لها قائمة على القرار الدولي رقم (242) لكنها مشروطة باعتراف من قبل منظمة التحرير الفلسطينية بشرعية وجود دولة إسرائيل والتخلي عن الكفاح المسلح، لذلك عبر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق هنري كيسنجر (Henry Kissinger) عن بداية هذه التحولات في خطاب له بتاريخ 16 أيلول/ سبتمبر 1975 جاء فيه: "إننا ندرك أنه لن يكون هناك سلام دائم إلا إذا اشتمل على ترتيبات تأخذ في الاعتبار المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني...من المستحيل على الولايات المتحدة أن توصي بالتفاوض مع منظمة التحرير حتى تقبل بوجود إسرائيل كدولة شرعية...ومادامت مبادئ منظمة التحرير تدعو بصورة أو بأخرى إلى تدمير إسرائيل فإننا لا نرى كثيراً من الأمل لإجراء مفاوضات معها"<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ومنذ عام 1967 دخلت في مرحلة تغيب أمريكية مقابل صعود الاهتمام الأمريكي بإيجاد قنوات تفاوض مشروطة مع منظمة التحرير الفلسطينية تتخلى بموجبه المنظمة عن حق الشعب الفلسطيني بممارسة حقه الطبيعي والمشروع في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي مقابل ترتيبات سياسية غير واضحة المعالم تخضع للموازن القوى والتي تصب في مصلحة إسرائيل.

#### 3.4.2.4 مشروع كارتر للسلام في الشرق الأوسط عام 1977

قدم الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (Jimmy Carter) رؤيته للسلام في المنطقة خلال خطاب ألقاه في ولاية ماساشوستس بتاريخ 16 آذار/مارس 1976 في المنطقة، وقامت رؤيته على تحقيق ثلاثة شروط لتحقيق السلام، وهي<sup>2</sup>:

1. اعتراف العرب بإسرائيل وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية كاملة في نهاية المطاف.

<sup>1</sup> زياد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد رقم 2 العدد رقم 8 خريف 1991، ص 14

<sup>2</sup> حاتم خليل السطري، مرجع سابق، ص ص 73-74

2. إقامة حدود ثابتة لإسرائيل وانسحابها من الأراضي المحتلة عام 1967 والتميز بين "الحدود السياسية" و"الحدود الأمنية" التي قد لا تتطابق.

3. معالجة القضية الفلسطينية وذلك بالنظر إلى الفلسطينيين كشعب عانى طويلاً ويستحق أن يكون له وطن.

وضح كارتر رؤيته لحل القضية الفلسطينية عبر الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967، وإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين قائم على أساس التعويض، وإقامة كيان فلسطيني ترتبط درجة استقلاله وحدوده الجغرافية باتفاق الأطراف المعنية<sup>1</sup>.

على الرغم من ترحيب الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالمشروع رغم ما يمتلكه من تجاهل للحقوق الفلسطينية وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والاكتفاء بتعويضهم، إلا أن إسرائيل رفضت المشروع وقادت ضغوطاً داخلية على الرئيس كارتر مما أدى إلى تراجع الأخير عن مشروعه.

تري الدراسة أن معالجة مشروع الرئيس كارتر لقضية اللاجئين الفلسطينيين عبر تعويضهم مادياً قد شكلت خروجاً عن السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والقائمة على قرار رقم (242) والذي لا يحمل في طياته أي بنود أو تفسيرات لعبارة "تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين".

#### 4.4.2.4 مشروع ريغان للسلام في الشرق الأوسط عام 1982

طرح الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان (Ronald Regan 1911-2004) مشروعه للسلام في المنطقة بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 1982 وقام على النقاط الآتية<sup>2</sup>:

1. لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة.

<sup>1</sup> حاتم خليل السطري، مرجع سابق، ص 73-74

<sup>2</sup> فانت محمد زعامرة، "السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000"، مرجع سابق، ص ص 82-

2. لا يحق لإسرائيل ضم الأراضي المحتلة.

3. إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

4. التجميد المباشر للمستوطنات الإسرائيلية عن طريق المفاوضات.

5. عدم تقسيم مدينة القدس على أن يتم تحديد مستقبلها عن طريق المفاوضات.

6. التزام الولايات المتحدة بحماية أمن إسرائيل.

على الرغم من أن ريغان أقر أن القضية الفلسطينية هي أكثر من مجرد قضية لاجئين؛ إلا أن هذا المشروع عبّر عن امتداد للسياسة الأمريكية التي دعمت اتفاقية كامب ديفيد عام 1978 والتي نصت على أن الحل النهائي للقضية الفلسطينية يتم من خلال إقامة حكم ذاتي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة قائم على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242).

ترى الدراسة أن توقيع مصر لاتفاقية كامب ديفيد عام 1978 وإنهاءها للصراع مع إسرائيل وخروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان وخسارتها لآخر جبهة قتال مباشرة مع إسرائيل، هي التي حفزت الرئيس ريغان على إعلان مشروعه للسلام، والذي أسقط قضية اللاجئين الفلسطينيين تماماً منه واستعاض عنه بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً ضمن الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

#### 5.4.2.4 مبادرة بوش عام 1991

قدّم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (George H. Bush 1924-2018) مبادرته للسلام في المنطقة وذلك في خطاب ألقاه في الكونغرس الأمريكي وقال فيه: "لا بد أن نفعل كل ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية وبين الإسرائيليين والفلسطينيين وأن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن (242) (338) ومبدأ الأرض مقابل السلام،

ويجب توسيع هذا المبدأ كي يتضمن أمن إسرائيل والاعتراف بها وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة، وقد حان الوقت لنضع حداً للنزاع العربي الإسرائيلي<sup>1</sup>.

تري الدراسة بأن مبادرة الرئيس بوش قد عبرت عن النهج الثابت للولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية عموماً وقضية اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً، حيث رأت هذه المبادرة أن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يقوم على قرار مجلس الأمن رقم (242) والذي لم يقدم أية توضيحات حول الأسس التي يجب البناء عليها لحل هذه القضية.

#### 6.4.2.4 مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991

قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بتاريخ 30 تشرين أول/أكتوبر 1991 بدعوة كل من إسرائيل وسوريا ومصر ولبنان وفدماً مشتركاً أردنياً فلسطينياً كممثلين عن الأردن والشعب الفلسطيني بالضفة الغربية وقطاع غزة لحضور مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، والذي هدف إلى تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة عبر مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين إسرائيل والدول العربية، وبين إسرائيل والفلسطينيين تركز على قراري مجلس الأمن رقم (242) (338).

استندت استراتيجية التفاوض التي انتهجتها الولايات المتحدة خلال هذا المؤتمر على تقسيم المفاوضات إلى مراحل ومسارات وقضايا وبإشراك أطراف دولية عملت على تقديم دعم مالي وسياسي لوضع نتائج المفاوضات موضع التنفيذ، دون أن تتدخل الإدارة الأمريكية بشكل مباشر بسير المفاوضات، أما فيما يخص المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، فإنها هدفت إلى إقامة حكم ذاتي فلسطيني كمرحلة أولى، ومن ثم وفي مرحلة أخرى سيتم التفاوض على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> حسن عارف الخطيب، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية 2014

ص 55

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 126

تم تشكيل مجموعة عمل خاصة باللاجئين ترأستها كندا حيث تم عقد أحد عشر اجتماعاً حتى عام 1995 وخرجت بإجماع واحد تم الاتفاق عليه وهو أن مشكلة اللاجئين في جوهرها ذات طابع سياسي، وأنه لا يمكن حل تلك القضية دون التفاوض المباشر بين الأطراف المعنية، وعلى الرغم من عديد الاجتماعات التي عُقدت إلا أن الموقف الإسرائيلي الراض لإدراج القرار الدولي رقم (194) قد أدى إلى توقف أعمال اللجنة دون نتائج تذكر<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن مؤتمر مدريد قد شكل انتصاراً سياسياً لإسرائيل عبر حصر التمثيل الرسمي الفلسطيني للمؤتمر بفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1967 ومحاولة تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الرسمي للشعب الفلسطيني، والاكتفاء بإنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية تحت السيطرة الإسرائيلية، وتأجيل قضايا اللاجئين والوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 إلى مرحلة أخرى تخضع لتوازن القوى والذي يميل بشكل قوي إلى إسرائيل.

مما سبق يتضح أنه وخلال هذه الفترة 1967-1992، وعلى الرغم من تصاعد الاهتمام الأمريكي لإيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية عبر إقامة كيان سياسي فلسطيني تحت نطاق السيطرة الإسرائيلية؛ إلا أن الاهتمام الأمريكي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وهي العامل الأهم بالقضية الفلسطينية قد انخفضت وتيرته وبشدة نتيجة تأثير الأحداث السياسية والعسكرية التي عصفت بالمنطقة وأدت إلى ازدياد النفوذ والسيطرة الإسرائيلية في المنطقة، مقابل تراجع أهمية قضية اللاجئين الفلسطينيين لدى الدول العربية نتيجة إعادة ترتيب أولوياتها القطرية، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تعزيز تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل والذي يتضمن في جزء منه تنسيق المواقف السياسية المشتركة فيما يختص بالقضايا التي تؤثر في مصالح الجانبين ومن ضمنها قضية اللاجئين الفلسطينيين.

---

<sup>1</sup> سامي يوسف أحمد، "اللاجئون الفلسطينيون وحقوق العودة في المفاوضات السلمية 1991-2000"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات - العدد الثالث، تموز 2012، ص ص 546-547

## 5.2.4 مشاريع توطين الأونروا للاجئين الفلسطينيين 1993-2017

خلال هذه الفترة الزمنية دخلت المنطقة في حقبة سياسية جديدة نتيجة قيام منظمة التحرير الفلسطينية والأردن بتوقيع معاهدات واتفاقيات سياسية مع إسرائيل كان لها الدور الأكبر في التأثير على قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلها، لذا قامت الأونروا بالتكيف مع الحالة السياسية الجديدة وقامت بتبني مشروع جديد يحاكي البيئة السياسية الجديدة وقد تمثل ببرنامج تطبيق السلام عام 1993.

شكل اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 نقطة تحول مهمة في مسيرة الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، ونظرا لكون الأونروا هي المؤسسة العاملة الوحيدة القادرة على إنشاء مشاريع تختص باللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا قامت الأونروا وبعد التشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية واللجنة الاستشارية وكبار المتبرعين بالإعلان عن برنامجها "لتطبيق السلام" بتاريخ 6 تشرين أول/أكتوبر 1993<sup>1</sup>.

هدف برنامج "تطبيق السلام" إلى تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للمرحلة الانتقالية من اتفاق اعلان المبادئ وذلك من أجل تشجيع اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن على دعم مسار التسوية الفلسطينية الإسرائيلية.

تتضمن برنامج "تطبيق السلام" قيام الأونروا بإنشاء مشاريع استهدفت في معظمها تطوير البنى الأساسية في قطاع الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليم، وشمل البرنامج تطوير مشاريع لتوسيع برنامج تطوير الدخل وتحسين البنى التحتية للصحة البيئية وخصوصا في قطاع غزة الذي يعاني من تدهور في بنيته التحتية وخصوصاً في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين<sup>2</sup>.

أعدت الأونروا بتاريخ 21 كانون ثاني/يناير 1995 وثيقة بعنوان "الأونروا والفترة الانتقالية: منظور خمس سنوات لدور الوكالة ومتطلباتها المالية"، حيث أكدت الأونروا حينها أن

<sup>1</sup> تقرير الأونروا إلى اجتماع اللجنة الرباعية في عمان (مقتطفات)، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 6 عدد 22 ربيع 1995 ص 235

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 235



هذه الوثيقة ستسعى إلى إنهاء خدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1950 مستندةً إلى عاملين رئيسيين، فأما أولهما فيتمثل بالنتائج التي ستتوصل إليها عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية التي انبثقت من اتفاقية إعلان المبادئ عام 1993، وأما ثانيهما فيتمثل في العجز المالي المستمر الذي تعاني منه الأونروا<sup>1</sup>.

استندت هذه الوثيقة إلى مجموعة من الافتراضات التي تنبأت بها الأونروا، حيث افترضت الأونروا أن عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية سوف تواصل تحقيق نتائج إيجابية خلال المرحلة الانتقالية، وأن مفاوضات الوضع النهائي بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين ستبدأ حسب موعدها المقرر، وأن التصفية النهائية للأونروا مرتبط بحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين<sup>2</sup>.

ترى الدراسة أن الأونروا حاولت وعبر تبنيها لبرنامج "تطبيق السلام" عبر تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة إلى محاولة دفع مسار التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية والوصول إلى حل نهائي لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

خلال تنفيذ برنامج "تطبيق السلام" تعرضت موازنة الأونروا إلى دعم متناقض من الجهات الدولية المانحة، ففي حين كانت الموازنة المنتظمة للأونروا والموجهة نحو تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين تعاني من عجز ترك آثاره السلبية على اللاجئين عبر التقليل المستمر لحجم ونوع الخدمات، كانت موازنة البرامج المخصصة لدعم برنامج "تطبيق السلام" تعاني من تخمة في الأموال والتبرعات، حيث بلغت موازنة برنامج تطبيق السلام في مرحلته الأولى عام 1994 مبلغ (93,000,000) دولار ومن ثم ارتفعت موازنة المرحلة الثانية إلى (311,000,000) دولار عام 1997<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسين شعبان، "الأونروا وخطة المرحلة الانتقالية"، الدراسات الفلسطينية عدد رقم (28) خريف عام 1996 ص 147

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 148

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 161

وجهت الغالبية الساحقة من أموال برنامج "تطبيق السلام" عام 1995 إلى قطاع غزة والضفة الغربية، ففي قطاع غزة تم انفاق (96,400,000) دولار، وأنفق (37,900,000) دولار في الضفة الغربية، بينما خصص البرنامج مبلغ (7,300,000) دولار للأردن، فيما أنفق في لبنان (5,000,000) دولار، وفي سوريا تم انفاق مبلغ (5,900,000) دولار<sup>1</sup>.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية برفع قيمة مساهمتها المالية المقدمة لبرنامج "تطبيق السلام" من (588,000) دولار عام 1994 إلى (9,322,391) دولار لعام 1995 ومن ثم إلى (18,256,244) دولار عام 1997، حيث استهدفت هذه الأموال تنفيذ مشاريع بنية تحتية دائمة مخصصة للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بشكل رئيسي<sup>2</sup>.

مما سبق يتضح أن الولايات المتحدة وبدعمها المالي للأونروا وعبر برنامج "تطبيق السلام"، هدفت إلى دعم مسار التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية من خلال إيجاد حلول بديلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين تقضي بتوطينهم في أماكن تواجدهم وخصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة وهو ما يتوافق مع سياستها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي قامت على التوطين والتعويض والعودة المحدودة.

شكل فشل المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية عام 2000 والتي عقدت في واشنطن من أجل الوصول إلى حل لقضايا الوضع النهائي للقضية الفلسطينية تحولاً في عمل الأونروا ودورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، فنتيجة لفشل مفاوضات الوضع النهائي في الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية استمرت الأونروا في تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، فتقرير المفوض العام للأونروا للعام 2001 يشير إلى أن الأونروا لم تستلم أي مبالغ مالية جديدة مخصصة لتطبيق مشاريع برنامج "تطبيق السلام"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> حسين شعبان، "الأونروا وخطة المرحلة الانتقالية"، مرجع سابق، ص 162

<sup>2</sup> تقارير الأونروا السنوية، لأعوام 1994، 1995، 1997

<sup>3</sup> الأمم المتحدة، "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى،

1 تموز 2000 - 30 حزيران 2001"، ص 32

## 6.2.4 الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1993-2017

خلال هذه الفترة الزمنية دخلت المنطقة بحقبة سياسية جديدة نتيجة قيام منظمة التحرير الفلسطينية والأردن بتوقيع معاهدات واتفاقيات سياسية مع إسرائيل كان لها الدور الأكبر في التأثير على قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلها، وقدمت الولايات المتحدة خلال هذه الفترة العديد من المبادرات السياسية والتي عكست رؤيتها اتجاه قضية اللاجئين وكيفية إيجاد حلول لها.

### 1.6.2.4 مفاوضات كامب ديفيد 2000

دعا الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون (Bill Clinton) خلال شهر تموز/يوليو عام 2000 كل من الرئيس السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (1929-2004) ورئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك (Ehud Barak)، وذلك من أجل التفاوض على قضايا الوضع النهائي المُنبتقة عن اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 والتي تم تأجيل التفاوض حولها إلى ما بعد انتهاء المرحلة الانتقالية من الاتفاق.

تبنى كلينتون خلال هذه المفاوضات الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تتمثل بعدم مسؤولية إسرائيل الكاملة عن نشأة هذه القضية وتحمل الجيوش العربية التي دخلت فلسطين عام 1948 المسؤولية الكاملة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وخلال هذه المفاوضات اعترفت بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنها وباستمرار تبنيها للموقف الإسرائيلي أدعت بأن إسرائيل غير قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

لجأت الولايات المتحدة خلال هذه المفاوضات وفي محاولة منها لدفع الطرفين باتجاه الوصول لاتفاق نهائي بتبني ما أطلق عليه المبعوث الأمريكي السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط دينيس روس (Dennis Ross) بمفهوم المرونة السياسية، والذي سعت واشنطن من

---

<sup>1</sup> سامي يوسف أحمد، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية 1991-2000"، مرجع سابق،

خلاله إلى التوفيق بين الاحتياجات الرمزية الفلسطينية والمخاوف الإسرائيلية المتعلقة بالأمن والمصالح العليا لإسرائيل<sup>1</sup>.

تمثلت المرونة السياسية الأمريكية بأن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم من خلال العودة إلى أراضي الدولة الفلسطينية، والتوطين في البلدان التي يقيمون فيها، وأن العودة إلى إسرائيل فيجب أن تكون رمزية بحيث لا تتجاوز عشرات الآلاف وفق نظام جمع شمل العائلات والحالات الإنسانية<sup>2</sup>.

على الرغم من فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق عام يُنهي قضايا الوضع النهائي إلا أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبريت (Madeleine Albright) قد أقرت بوصول الطرفين إلى اتفاق حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك عبر حديث اذاعي قالت فيه: "إن الطرفين اتفقا على حل مشكلة اللاجئين عبر إيجاد مأوى لهم ومنحهم تعويضات وتأهيل وإعادة توطين وعودة إلى أماكن سكناهم السابقة"<sup>3</sup>.

ترى الدراسة أنه وبالرغم من فشل المفاوضات في الوصول إلى اتفاق نهائي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، إلا أن تلك المفاوضات قد عبرت عن استمرار الموقف الأمريكي من سبل حل قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تقوم بشكل رئيسي على التوطين والتعويض والعودة الرمزية.

#### 2.6.2.4 رؤية الدولتين 2002

قدم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب (George W. Bush) رؤيته حول السلام في الشرق الأوسط وذلك خلال خطاب ألقاه بتاريخ 24 حزيران/يونيو 2002 جاء فيه:

---

<sup>1</sup> سامي يوسف أحمد، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية 1991-2000"، مرجع سابق، ص 522

<sup>2</sup> أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مرجع سابق ص 347

<sup>3</sup> سامي يوسف أحمد، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية 1991-2000"، مرجع سابق، ص 553

"رؤياي هي لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وأن الولايات المتحدة ستدعم إنشاء دولة فلسطينية تكون حدودها وبعض نواحي سيادتها مؤقتة إلى أن تُحل كجزء من تسوية نهائية في الشرق الأوسط، وأن الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 سينتهي من خلال تسوية يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الطرفين على أساس قراري مجلس الأمن رقم (242) و (338) مع انسحاب إسرائيل إلى حدود ائمة معترف بها، ويجب علينا أن نحل المسائل المتعلقة بالقدس ومعاناة ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

أسقطت رؤية بوش القرار رقم (194) الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقدمت بديلاً لهذا القرار تمثل برسالة الضمانات التي أرسلها الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون (Ariel Sharon 1928-2014) بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2004 والتي وضع فيها بوش لشارون أن الإطار العام لأي حل واقعي ومنصف لقضية اللاجئين الفلسطينيين من الضروري أن يتحقق من خلال إقامة الدولة الفلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها وليس في إسرائيل في إطار اتفاقية الوضع الدائم<sup>2</sup>.

يتضح من خلال ما سبق أن رؤية الرئيس بوش لقضية اللاجئين الفلسطينيين لم تخرج عن الإطار العام للموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ حرب حزيران/يونيو 1967 والتي رأت أن التوطين هو الوسيلة المثلى لحل هذه القضية.

#### 3.6.2.4 مبادئ كيري 2016

بدأ الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما (Barak Obama) ولايته بتعيين جورج ميتشل (George Mitchell) كمبعوث خاص للشرق الأوسط في كانون ثاني/يناير 2009، وذلك من أجل الوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية قائم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي

<sup>1</sup> مروان ناجي أبو جاسر، "رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة - جامعة الأزهر 2013 ص 50

<sup>2</sup> ساجي خليل، الرؤية الأمريكية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين: الخلفيات الإسرائيلية والفلسطينية، رام الله - الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين 2014 ص 68

الالتزام بأمن إسرائيل وتنفيذ حل الدولتين والمساعدة في إقامة علاقات عربية إسرائيلية وتطبيعها<sup>1</sup>.

قام أوباما وخلال فترة حكمه الأولى بممارسة العديد من الضغوط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق سلام قائم على المبادئ الثلاثة السابقة، والتي عبرت بدورها عن الانحياز الأمريكي التاريخي للموقف الإسرائيلي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، لكن هذه الضغوط الأمريكية لم تؤد إلى أي نتائج تذكر.

استمرت إدارة أوباما في دعم الموقف الإسرائيلي من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية وذلك حتى أيامها الأخيرة والتي شهدت تغيراً كبيراً في موقف أوباما من عملية السلام وتمثلت في الموقف الأمريكي من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334) وإعلان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري (John Kerry) عن مبادئه للسلام..

امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن رقم (2334) بتاريخ 23 كانون أول/ديسمبر 2016 والذي أدان الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام 1967 وأكتفت بالامتناع عن التصويت، ونص القرار في جزء منه: "إن بناء إسرائيل المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة رئيسية أمام قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دولياً"<sup>2</sup>.

أعلن جون كيري وبتاريخ 28 كانون أول/ديسمبر 2016 عن المبادئ الرئيسية التي يجب أن تسترشد بها المفاوضات النهائية بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية للوصول إلى اتفاق سلام ينهي الصراع، وتستند هذه المبادئ إلى قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967 مع تبادل متساو للأراضي وبما يضمن الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية، والتوصل إلى

---

<sup>1</sup> صلاح مصلح أبو خنلة، "سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والثلاثون، حزيران 2015 ص 242

<sup>2</sup> وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تصعيد إدارة أوباما مع إسرائيل: الدوافع والافاق"، ورقة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون ثاني 2017 ص ص 1-2

اتفاق بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر التعويض والتوطين ومن دون إحداث تغيير ديمغرافي في إسرائيل، وأن تكون القدس عاصمة لكل من الدولتين.

من خلال ما يتقدم يتضح أن الموقف الأمريكي من قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال هذه الفترة (1993-2017) قد تمثل بأن التعويض والتوطين سواء في أماكن الإقامة الحالية أو إعادة التوطين في دولة أخرى هو الحل النهائي لهذه القضية مقترنةً مع عدم تحميل إسرائيل المسؤولية السياسية عن نشأتها، لذا قامت الولايات قامت برفع اسهاماتها المادية المقدمة للأونروا منذ العام 1993 وحتى نهاية عام 2017 وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسين، أولهما هو تعزيز برنامج تطبيق السلام الذي بلورته الأونروا والذي هدف إلى تحسين البنى التحتية وتطويرها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك من أجل دفع عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، أما ثانيهما هو الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في الدول المستضيفة لهم.

### 3.4 التمويل المالي الأمريكي لخدمات الأونروا 1950-2017

خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة (1950-2017) قامت الأونروا وبناءً على الدعم المالي الأمريكي بإنشاء وتطوير مجموعة من الخدمات المتنوعة للاجئين الفلسطينيين، مستهدفةً الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي ومن ثم السياسي للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المستضيفة لهم من أجل دمجهم في هذه الدول.

منذ نشأة الأونروا عام 1950 وحتى عام 2017 ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الأونروا بمبلغ قدر (6,183) مليار دولار<sup>1</sup>، لذا ساهم هذا المبلغ وخلال ما يقرب من 70 عاماً في تمويل الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمسة، وهنا ستورد الدراسة أهم هذه الخدمات وتطورها.

---

<sup>1</sup> Congressional research service, ‘‘ U.S foreign aid to the Palestinians’’, Ibid, p.6

#### 1.3.4 البرنامج الصحي

يُعتبر البرنامج الصحي الذي تديره الأونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين أول برنامج يتم افتتاحه عام 1950، حيث تعاونت الأونروا مع كل من منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (United Nations Children's Emergency Fund/ UNICEF) وبعثة الإغاثة الدولية التي ترأسها الوسيط السابق للأمم المتحدة فولك برنادوت في توفير خدمات الصحة العامة والطب الوقائي<sup>1</sup>.

بلغ تعداد العيادات الصحية التي تديرها الأونروا عام 1951 (80) عيادة وفرت مجموعة من الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين مثل الطب العام وطب العيون والأمراض الجلدية والصحة المدرسية ورعاية الأمومة والطفولة<sup>2</sup>، ونظراً لأهمية الاعتناء بصحة اللاجئين خوفاً من انتشار الأمراض الوبائية بين صفوفهم قامت الأونروا برصد مبلغ (2,000,000) دولار كموازنة للبرنامج الطبي شملت الأجور واللوازم والمعدات والإعانات للجوانب الطبية والصحية العامة وصيانة المخيمات<sup>3</sup>.

ارتفعت موازنة البرنامج الصحي الذي تديره الأونروا بشكل دوري منذ عام 1950 نظراً للارتفاع المستمر في تعداد اللاجئين الفلسطينيين، فبلغت موازنة برنامج الأونروا الصحي عام 2017 (112,443,690) دولار شكلت ما نسبته 14,54% من الموازنة الإجمالية لذلك العام<sup>4</sup>، وبلغ تعداد العيادات الصحية التي تديرها الأونروا (143) عيادة تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية الوقائية والعلاجية، وتساهم الأونروا كذلك بتوفير الخدمات الصحية التخصصية للاجئين الفلسطينيين عبر نظام التعاقد مع المؤسسات الصحية الموجودة في الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين.

<sup>1</sup> United Nations, "Report of the director of the united nations relief and work agency for Palestine refugees in the Near East 28 September 1951", General Assembly- Sixth Session, Paris 1951 p. 18

<sup>2</sup> Ibid, p.19

<sup>3</sup> Ibid, p.22

<sup>4</sup> UNRWA, "annual operational report 2017 for the reporting period 01 January- 31 December 2017", p. 21



يتضح مما سبق أن الأونروا ومن خلال برنامجها الصحي قد ساهمت بتوفير الخدمات الصحية الأولية والتخصصية للاجئين الفلسطينيين، مما خفف عنهم سنوات اللجوء والمعاناة الطويلة وأدى بذات الوقت إلى الحد من تأثير المتطلبات المالية لهذه الخدمات المقدمة من الأونروا على الحالة المالية للدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين.

#### 2.3.4 البرنامج التعليمي

أنشأ وبالتعاون بين اليونسكو والأمم المتحدة لإغاثة لاجئي فلسطين ( United Nations Relief for Palestine Refugees/UNRPR) (61) مدرسة عام 1950 لصالح اللاجئين الفلسطينيين، التحق فيها آنذاك (31,336) طالباً وطالبة تراوحت أعمارهم بين 6-14 عاماً<sup>1</sup>.

تبنّت الأونروا عام 1951 البرنامج التعليمي السابق وطورته وذلك بفضل اعتماد بند مالي مخصص لبرنامج التعليم ضمن موازنتها، لذا تمكنت الأونروا وبفضل الدعم المالي للمانحين من زيادة أعداد المدارس الابتدائية عام 1951 إلى (114) مدرسة بالإضافة إلى (84) مدرسة أخرى قامت الأونروا بدعمها مالياً وهو ما أدى إلى زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى 42% من أطفال اللاجئين الفلسطينيين<sup>2</sup>.

اهتمت الأونروا ومنذ نشأتها بتوفير التعليم الجامعي لصالح الطلاب الجامعيين من اللاجئين الفلسطينيين، لذا قامت الأونروا وبالشراكة مع اليونسكو بتوفير النفقات التعليمية الجامعية لصالح مئات الطلاب في العديد من الجامعات المنتشرة في الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين.

توسع برنامج التعليم الذي تديره الأونروا وتضخمت موازنته عبر السنين وأصبح يشغل البند الأول والأكثر إنفاقاً واهتماماً في موازنة الأونروا وذلك لكون التعليم يسهم بتحسين الحالة الاجتماعية للاجئي الفلسطيني عبر نقله من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الانتاج والاكتفاء الذاتي،

<sup>1</sup> United Nations, "Report of the director of the united nations relief and work agency for Palestine refugees in the Near East 28 September 1951", Ibid, p. 26

<sup>2</sup> Ibid, p. 26

لذا ارتفعت موازنة الأونروا من (42,000) دولار شهرياً عام 1951<sup>1</sup> إلى (445,950,410) دولار شكلت ما نسبته 57,68% من الموازنة العامة للأونروا عام 2017<sup>2</sup>.

مما سبق يتضح أن الأونروا هدفت وعبر برنامجها التعليمي إلى تنمية وتطوير اللاجئين الفلسطينيين من أجل نقلهم من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والإنتاج والذي سوف يؤدي إلى دمجهم في البيئة الاجتماعية والاقتصادية للدول المستضيفة لهم، غير أن استمرار الأونروا بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين نظراً لغياب الحل السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين قاد إلى رفع المستوى التعليمي للاجئين الفلسطينيين مما أدى إلى تحسين ظروفهم الاجتماعية والحياتية.

#### 3.3.4 البرنامج الاغاثي

خصص القرار الدولي رقم (302) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1949 المبلغ الذي يجب ان ينفق على جهود الإغاثة المباشرة وقُدّر حينها (20,200,000) دولار من أجل أن يتم نقل اللاجئين الفلسطينيين من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الانتاج.

كانت أولى المهام المُناطة بالأونروا حين تم إنشائها هي تقديم الإغاثة للاجئين الفلسطينيين كوضع مؤقت ريثما يتم إيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وكان من ضمن أولويات الأونروا خلال تلك الفترة هي التخفيض المستمر لحصص الإغاثة التي توزع على اللاجئين الفلسطينيين.

قامت الأونروا ومنذ عام 1982 باستبدال نظام التوزيع العام لحصص الإغاثة والمساعدة والذي كان يقوم على منح كل لاجئ فلسطيني سلة غذائية دورية بنظام أكثر صرامة قائم على تحقيق عدد من الشروط للحصول على المساعدة الغذائية وهو يتطلب إثبات أن الأسرة اللاجئة لا تحصل على حد أدنى من المال يكفيها لسداد حاجاتها الرئيسية أو لا تضم أفراداً ذكورا قادرين

<sup>1</sup> United Nations, "Report of the director of the united nations relief and work agency for Palestine refugees in the Near East 28 September 1951" Ibid, p. 27

<sup>2</sup> UNRWA, "annual operational report 2017 for the reporting period 01 January- 31 December 2017", Ibid, p. 21

على العمل، لكن و منذ عام 2010 طورت الأونروا نظاماً جديداً للمساعدات الإغاثية قائم على تحديد أدق للاجئين الفلسطينيين المعوزين عبر أداة علمية تعرف "صيغة الاختبار بالوسائل غير المباشرة"<sup>1</sup>.

نظراً للتوجهات المانحين الدوليين الهادفة إلى خفض تكاليف الإغاثة المباشرة استمرت الأونروا بتبني تلك الرؤيا، فخفضت حجم الإنفاق على جهود الإغاثة من 43% من حجم الموازنة عام 1950 إلى 23% عام 1981<sup>2</sup>، لتصل إلى 6,01% عام 2017 بإجمالي مبلغ وصل إلى (46,427,860) دولار في العام الواحد<sup>3</sup>.

#### 4.3.4 البنية التحتية وتحسين المخيمات

استقر ما يقرب من ثلث اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 في تجمعات من الخيام، وبعد إنشائها عام 1950 بادرت الأونروا فوراً وعلى مراحل إلى إزالة تلك الخيام واستبدالها بأبنية سكنية بدائية.

تبنت الأونروا منذ نشأة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين سياسية تقضي بإبعاد اللاجئين الفلسطينيين عن السكن في المخيم قدر الإمكان لأن ذلك يتطلب وبشكل تلقائي زيادة الجهود الإغاثية والتي سعت الأونروا إلى خفضها بشكل مستمر، إلا أنه ونظراً لرغبة الكثير من اللاجئين الفلسطينيين في الاستقرار بالمخيمات على إثر نفاذ مدخراتهم المالية قامت الأونروا بتوسعة مساحة المخيمات وزيادة قدرتها الاستيعابية<sup>4</sup>.

تري الدراسة أنه ومن خلال تلك السياسة التي تبنتها الأونروا والمتمثلة بالحد من تعداد السكان في المخيمات فإن الأونروا هدفت إلى دمج اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات المحلية

<sup>1</sup> جلال الحسيني، "تمويل الأونروا ومستقبل اللاجئين الفلسطينيين"، مرجع سابق ص ص 5-6

<sup>2</sup> الموسوعة الفلسطينية، "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2Mr3uLV>

<sup>3</sup> UNRWA, "annual operational report 2017 for the reporting period 01 January- 31 December 2017", Ibid, p. 21

<sup>4</sup> محمد عبد الرحيم عبد الباقي الحواجري، "مورفولوجيا السكن في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة، مخيم جباليا- دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- الجامعة الإسلامية 2016، ص ص 28-30

التي لجأوا إليها وبالتالي إنهاء قضيتهم وذلك عبر منع تجمعهم في مناطق محددة تحفظ هويتهم الاجتماعية وقضيتهم السياسية.

خلال السنوات السبعين الماضية تطورت وزادت كثافة البناء في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وهذا يعود إلى التزايد السكاني الطبيعي بسبب زيادة المواليد ورغبة غالبية سكان المخيمات بالبقاء في مخيماتهم لأنها تشكل بيئة سياسية واجتماعية تحفظ قضيتهم، لذا شرع اللاجئون الفلسطينيون ومنذ عقد السبعينيات من العقد المنصرم بإضافة غرف جديدة إلى جانب الغرف القديمة التي قامت الأونروا ببنائها، ومع تزايد السكان مع مرور السنوات توجه اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات إلى البناء بشكل عمودي بدل البناء الأفقي الذي كان متبعاً في الماضي<sup>1</sup>.

برز الدعم المالي الأمريكي لمشاريع تطوير المخيمات وتحسين بنيتها التحتية عبر برنامج "تطبيق السلام" الذي أطلقته الأونروا عام 1993، مستهدفةً تطوير البنية التحتية للمخيمات بحيث تصبح صالحة للسكن بشكل دائم وخصوصاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، لهذا أنفقت الأونروا جزءاً كبيراً من أموال البرنامج في بناء وتحسين شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء وبناء خزانات المياه في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

مما سبق يتضح أن الدعم المالي الأمريكي لبرنامج تطوير المخيمات وتحسين بنيتها التحتية جاء على اثر اتفاقيات ومعاهدات السلام العربية الإسرائيلية والتي استندت الى التوطين والدمج والتعويض كحل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا برز هذا الدعم الأمريكي للأونروا مستهدفاً دعم مسار التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي.

استمرت الأونروا وبدعم مالي أمريكي في تطوير وتحسين البنية التحتية وإعادة بناء المنازل المدمرة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، لذا قامت الولايات المتحدة بتمويل البرنامج عام 2012 لإعادة بناء مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين شمال لبنان بمبلغ (8,000,000)

<sup>1</sup> محمد عاطف أبو عودة، مرجع سابق، ص ص 38-40

دولار وقامت بدعم جهود الأونروا بإعادة الأعمار في قطاع غزة بمبلغ (9,260,000) دولار<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن استمرار الدعم المالي الأمريكي لبرنامج تطوير المخيمات وتحسين بنيتها التحتية وخصوصاً بعد فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية هدف أولاً إلى حفظ الاستقرار الاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في الدول المستضيفة لهم، أما ثانياً فإن الدعم المالي الأمريكي هدف إلى الترويج لمبادئ السياسة الأمريكية والتي تستند إلى القوة الناعمة لفرض رؤيتها السياسية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

### 5.3.4 حالات الطوارئ

في ظل استمرار حالة اللجوء التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبصفتها المانح المالي الأكبر لموازنة الأونروا بزيادة نسبة إسهاماتها المالية لمعالجة آثار الحروب والأزمات التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وألقت بآثارها السلبية على اللاجئين الفلسطينيين.

على اثر حرب عام 1967 خصصت الأونروا مبلغ (5,700,000) دولار بغرض الحد من النتائج الكارثية لهذه الحرب على اللاجئين الفلسطينيين<sup>2</sup>، حيث أُجبر ما يزيد عن (380,000) فلسطيني على مغادرة الضفة الغربية وقطاع غزة والتوجه إلى الأردن، اذ شكل اللاجئون منهم (120,000) لاجئ<sup>3</sup>.

أعلنت الأونروا خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف عام 1982\* عن إنشائها لبرنامج طوارئ استهدف الاستجابة للمتطلبات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان والذين

<sup>1</sup> UNRWA, "Pledges to unrwa for 2012-Donor ranking as 31 December 2012", External relations and communication 9 April 2013, p.1

<sup>2</sup> United Nations, "Report of the commissioner general of the united nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near East 1 July 1966- 30 June 1967", New York 1967, p. 47

<sup>3</sup> Ibid, p. 2

\* حرب عام 1982: قامت اسرائيل باجتياح لبنان عسكرياً صيف عام 1982 وذلك من أجل تحطيم البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من اخر الجبهات الحدودية القتالية مع إسرائيل.

مرت منازلهم أو نزحوا عن أماكن إقامتهم أو أصابهم أضرار جسيمة نتيجة للحرب التي شنتها إسرائيل.

قدرت الأونروا أنه ونتيجة لتلك الحرب فإن (185,000) لاجئاً فلسطينياً في لبنان\* بحاجة إلى مساعدات إنسانية وإغاثة عاجلة منهم (30,000) لاجئ فلسطيني في أوضاع إنسانية مزرية، لذا رصدت الأونروا مبلغ (52,750,000) دولار خلال الفترة (حزيران-تموز 1982) كموازنة لبرنامج الطوارئ<sup>1</sup>.

ساهمت الولايات المتحدة ماليا بدعم برنامج الأونروا للطوارئ والذي خصص للبنان بمبلغ (16,500,000) دولار، في حين بلغ حجم مساهمتها في دعم موازنة الأونروا المنتظمة لعام (1982-1983) بمبلغ (67,000,000) دولار<sup>2</sup>.

نتيجة للأوضاع السياسية الصعبة التي عاشها الشعب الفلسطيني في ظل الحكم العسكري للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 والتي أدت إلى تبني الأونروا لبرنامجاً للطوارئ بهدف الحد من نتائج العقوبات والقمع الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومن ضمنهم اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لذا رأت الأونروا أن استمرار الضغط العسكري والاقتصادي الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني سيؤدي إلى استمرار وتصاعد العنف<sup>3</sup>، لذا استجابت الولايات المتحدة لنداء الطوارئ الذي وجهته الأونروا عبر تقديم مبلغ (4,000,000) دولار لدعم هذا البرنامج والذي بلغت موازنته الإجمالية عام 1990 مبلغ (20,499,814) دولار<sup>4</sup>.

---

\* بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في قوائم الأونروا عام 1982 (244,434)، مما يعني أن ما يزيد عن 75% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين قد تضرروا في هذه الحرب

<sup>1</sup> United Nations, "Report of the commissioner general of the united nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near East 1 July 1982- 30 June 1983", New York 1983, p. 5

<sup>2</sup> Ibid, P. 63

<sup>3</sup> United Nations, "Report of the commissioner general of the united nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near East 1 July 1988- 30 June 1989", New York 1989, P. 3

<sup>4</sup> United Nations, "Report of the commissioner general of the united nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near East 1 July 1989-30 June 1990", New York 1990, p. 46

خلال عام 2006 تسببت سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وإيقاف العوائد الضريبية للسلطة الفلسطينية\* والانهيار الكبير في حجم التبرعات الدولية للشعب الفلسطيني في ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والعوز في صفوف الشعب الفلسطيني وخصوصاً في قطاع غزة والذي بلغت نسبة الفقر فيه 79,8% بزيادة قدرها 5% عن منتصف عام 2005<sup>1</sup>، لذا تبنت الأونروا برنامجاً جديداً للطوارئ مستهدفاً الحد من تأثير الإجراءات القمعية الإسرائيلية على اللاجئين الفلسطينيين.

ساهمت الولايات المتحدة بدعم برنامج الطوارئ الذي أطلقته الأونروا عام 2006 والمخصص للضفة الغربية وقطاع غزة بمبلغ (50,850,000) دولار، في حين بلغ حجم الدعم المالي الأمريكي لموازنة الأونروا المنتظمة عام 2006 مبلغ (84,150,000) دولار<sup>2</sup>.

استمرت الولايات المتحدة ومنذ عام 2006 وحتى عام 2017 بتقديم الدعم المالي لبرامج الطوارئ التي خصصتها الأونروا لمعالجة آثار الحروب والأزمات الأمنية على اللاجئين الفلسطينيين في كل من قطاع غزة وسوريا ولبنان.

منذ عام 2006 أطلقت الأونروا برنامجاً للطوارئ في قطاع غزة وذلك بهدف الاستجابة للمتطلبات الإنسانية والإغاثية للاجئين الفلسطينيين نتيجة قيام إسرائيل بشن ثلاث حروب متتالية على قطاع غزة في الأعوام 2008 و2012 و2014 واستمرار إسرائيل بتبني سياسة الحصار والإغلاق المستمر لقطاع غزة مما أدى إلى ازدياد نسبة الفقر والعوز وخاصة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين.

---

\* حسب اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 وفيما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي من هذا الاتفاق وحسب بروتوكول باريس عام 1994 تعمل اسرائيل على جباية الضرائب لصالح السلطة الفلسطينية ومن ثم تقوم بتحويلها، و نتيجة لفوز حركة المقاومة الاسلامية (حماس) بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، قامت اسرائيل مطلع عام 2006 بإيقاف تحويل العوائد الضريبية للسلطة الفلسطينية.

<sup>1</sup> الأمم المتحدة، "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى 1 كانون ثاني-31 كانون أول 2006" نيويورك 2007، ص ص 3-4

<sup>2</sup> Fact sheet, office of the spokesman, "The United States government's contribution to UNRWA's 2006 emergency appeal for the West Bank and Gaza", Washington DC, July 17, 2006

استجابت الأونروا في سوريا لآثار الأزمة السياسية والعسكرية على اللاجئين الفلسطينيين ودفعتهم إلى ترك منازلهم والبحث عن ملاجئ آمنة سواء داخل سوريا أو خارجها عبر تأمين المأوى والغذاء بشكل أساسي.

أما في لبنان فإن الأزمة الأمنية التي اندلعت في مخيم نهر البارد\* للاجئين الفلسطينيين عام 2007 قد أدت إلى تدميره بشكل شبه كلي وأجبرت سكانه على مغادرته مما حدى بالأونروا إلى تبني برنامج للطوارئ مخصص لإغاثة وإيواء سكان المخيم وإعادة بنائه.

وصلت قيمة الإسهامات المالية الأمريكية للأونروا منذ عام 2007 وحتى عام 2017 إلى (3،129) مليار دولار خصص الجزء الأكبر منها لدعم برامج الطوارئ التي تبنيتها الأونروا في استجابتها للزمات الأمنية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وأثرت بشكل سلبي على استقرار اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن التمويل المالي الأمريكي للخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين وخلال عقود من اللجوء والمعاناة قد أسهم بتوفير المتطلبات الأساسية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين وأسهم في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي \_ السياسي للاجئين في الدول العربية المستضيفة لهم، ويوضح الجدول التالي قيمة المساهمات المالية الأمريكية المقدمة للأونروا منذ عام 1950 وحتى عام 2017 بالمليون دولار<sup>2</sup>.

---

\* أزمة مخيم نهر البارد: معركة استمرت ما يقرب من 100 يوم (20 أيار-3 أيلول 2007) بين الجيش اللبناني وعناصر من حركة فتح الإسلام تحصنت في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين وأسفرت عن نزوح 27 ألف لاجئ فلسطيني وتدمير شبه كلي في المخيم.

<sup>1</sup> Congressional research service, "U.S foreign aid to the Palestinians", Ibid, p. 6

<sup>2</sup> Ibid, p. 6



المبلغ	العام	المبلغ	العام	المبلغ	العام
268.0	2009	80.5	1999	1,473.3	1989-1950
237.8	2010	89.0	2000	57	1990
249.4	2011	123.0	2001	75.6	1991
233.3	2012	119.3	2002	69	1992
294.0	2013	134.0	2003	73.8	1993
398.7	2014	127.4	2004	78.2	1994
390.5	2015	108.0	2005	74.8	1995
359.5	2016	137.0	2006	77.0	1996
395.3	2017	154.2	2007	79.2	1997
6,183,4	المجموع	184.7	2008	78.3	1998

#### 4.4 أهداف التمويل المالي الأمريكي للأونروا 1950-2017

خلال هذه الفترة الزمنية الطويلة ونظراً لكون قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تجد لها حلاً سياسياً عادلاً يتفق والقرارات والقوانين الدولية الخاصة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وتعويبهم، قامت الولايات المتحدة ببلورة عدد من الأهداف السياسية سعت إلى تحقيقها من خلال تقديم الدعم المالي والسياسي للأونروا والتي يمكن تحديدها في الأهداف التالية:

##### 1.4.4 حفظ الاستقرار والامن الاقليمي

اقترنت الاونروا منذ نشأتها بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وتكمن خصوصية هذه المؤسسة بكونها المنظمة الدولية الوحيدة التي تم انشائها لخدمة جنسية واحدة من اللاجئين تتمثل باللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

قامت الولايات المتحدة ومنذ اللحظة الأولى لنشأة الأونروا على دعمها مالياً، فبنهاية شهر كانون أول/ديسمبر 1950 أقر الكونغرس الأمريكي قانون "المساعدة الاقتصادية الخارجية" والذي مُنح بموجبه الرئيس الأمريكي سابق ترومان الصلاحيات القانونية اللازمة لتقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين وإقامة مشاريع اقتصادية في المنطقة العربية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Jalal Al Hussen, **UNRWA and Refugees: A Difficult but lasting marriage**, Ibid, page N 6, website <http://bit.ly/2PDwAav>

<sup>2</sup> أديب صالح الهبيبي، مرجع سابق ص ص 158-159

وصف ترومان قانون "المساعدة الاقتصادية الخارجية" بأنه سيسهم في تحقيق الاستقرار السياسي للمنطقة بسبب وجود ثلاثة أرباع مليون لاجئ فلسطيني من دون مأوى أو عمل في ظل عجز الدول التي لجأوا إليها عن تقديم الدعم الكامل لهم وهو ما سيتسبب بحالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة، لذا أوصى ترومان أن تساهم الولايات المتحدة بمبلغ (27,450,000) دولار وهو نصف ميزانية الأونروا لذلك العام من أجل أن تنتج بقية الدول لدعم برامج الأونروا<sup>1</sup>.

على الرغم من أن الأونروا لا تمتلك تفويضاً سياسياً تجاه إيجاد حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين إلا أن وجودها شكل عامل مهماً في استقرار منطقة الشرق الأوسط من خلال دورها الذي يتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين بهدف منع وقوع أزمات اجتماعية وسياسية تؤثر في استقرار المنطقة<sup>2</sup>.

باشرت الولايات المتحدة ومنذ عام 1950-2017 بدعم موازنة الأونروا بشكل دوري سنوي مما ساعد وساهم في رفع قدرة الأونروا على ضمان تقديم خدماتها المتنوعة للاجئين الفلسطينيين عبر عقود من الزمن من خلال توفير الدعم المالي للمنظومة الصحية والتعليمية والاجتماعية التي تديرها الأونروا لصالح اللاجئين الفلسطينيين مما أدى إلى توفير الاستقرار الاجتماعي للاجئين في الدول المستضيفة لهم.

من خلال ما سبق يتضح أن الدعم المالي الأمريكي المقدم للأونروا ساهم في تمويل الاحتياجات والخدمات الرئيسية للاجئين الفلسطينيين، وساهم أيضاً بتخفيف العبء المادي عن الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين مما أسهم بشكل جزئي باستقرار المنطقة وبالتالي حفظ مصالح الولايات المتحدة المتمثلة بالحفاظ على أمن المنطقة ومن ضمنه أمن إسرائيل كشريك استراتيجي لها في المنطقة العربية.

<sup>1</sup> أديب صالح اللهيبي، مرجع سابق ص ص 158-159

<sup>2</sup> جير هارد بلفر وإنغريد جاسنر، "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة وسندان خدمة اللاجئين"، مرجع سابق، ص 18

#### 2.4.4 الحد من النفوذ السوفيتي السابق في المنطقة العربية

هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنشاء الأونروا وتحمل الجزء الأكبر من موازنتها إلى الحد من تأثير مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على مصالحها في المنطقة، لذا وضح جورج ماكغي (George C. McGhee 1912-2005) مساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق تبعات هذه المشكلة على مصالح الولايات المتحدة في كلمة ألقاها أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بتاريخ 16 شباط/ فبراير 1950 حيث قال: "إن خسارة هذه المنطقة لصالح الاتحاد السوفيتي ستكون كارثة كبرى تعادل خسارتها في زمن الحرب وبالتأكيد فإن المركز السياسي الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي سيقوى بشكل كبير إذا حقق أهدافه في الشرق الأدنى، وستطول الحرب الباردة كثيراً... وعلى أساس هذه الخلفية فأن اهتمامنا باللاجئين الفلسطينيين بُني جزئياً على اعتبارات إنسانية له مبرر إضافي، فما دامت مشكلة اللاجئين غير محلولة، فأن تحقيق التسوية السياسية سيتأخر... وسيتسمر اللاجئون في لعب دور بؤرة طبيعية للاستغلال من قبل العناصر الشيوعية والمخربة التي لا نستطيع نحن ولا حكومات الشرق الأدنى تجاهلها، إن وجود ثلاثة أرباع مليون من البشر العاطلين عن العمل والمعدمين، وهو رقم يفوق عدد الجيوش النظامية لدول الشرق الأدنى مجتمعة، والذين سيزداد سخطهم مع الزمن هو أعظم خطر يهدد امن المنطقة"<sup>1</sup>.

ارتكزت سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط على منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على المنطقة بصفته يُشكل تهديداً جوهرياً للأمن القومي الأمريكي، وذلك نظراً لما يتمتع به الشرق الأوسط من موقع جغرافي استراتيجي عالمي وامتلاكه لكميات ضخمة من النفط والموارد الطبيعية وسوقاً كبيراً لمنتجاتها الزراعية والصناعية.

ترى الدراسة أن التمويل الأمريكي للأونروا شكل جزء من الجهود الأمريكية الهادفة إلى منع الاتحاد السوفيتي من السيطرة على المنطقة خلال فترة الحرب الباردة وذلك عبر سياسة

<sup>1</sup> أديب صالح اللهيبي، مرجع سابق ص ص 159 - 160

الدعم المالي التي قدمتها للاجئين الفلسطينيين وللدول العربية المستضيفة لهم وذلك باستعمال الأونروا كأداة من أدواتها السياسية بهدف إبعاد المنطقة عن النفوذ السوفيتي والفكر الشيوعي.

#### 3.4.4 دعم مسيرة التسوية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

شكل اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تغييراً جذرياً في أسس الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، فالموقف الفلسطيني الذي كان يطالب بدولة فلسطينية على حدود عام 1967 وفق مبادرة السلام الفلسطينية عام 1988\* قد أقر وفق هذا الاتفاق بإقامة حكومة ذاتية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تأجيل القضايا الكبرى ومن ضمنها قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مفاوضات الوضع النهائي التي تستند إلى القرار رقم (242) كمرجعية تفاوضية بين الطرفين والذي بدوره لا يمنح الشعب الفلسطيني دولة فلسطينية.

عقب إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994 وحتى عام 2017 ارتكزت سياسة الولايات المتحدة على أن تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية وإسرائيل سوف سيشجع الطرفان إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع ويساعد الفلسطينيين على تحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير منظومة الحكم ومكافحة الجماعات الإرهابية\*\* الفلسطينية لذا قامت الولايات المتحدة بتقديم ما يزيد عن 5 مليار دولار كمساعدات موجهة للفلسطينيين خلال تلك الفترة وكان من ضمنها الأونروا<sup>1</sup>.

وكعامل محفز للتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل تُنتهي الصراع دأبت واشنطن منذ توقيع اعلان المبادئ عام 1993 على قيادة الجهود الدولية الهادفة إلى توجيه الدعم الاقتصادي إلى السلطة الفلسطينية، فبعد عام واحد من توقيع الاتفاق تم عقد مؤتمر المانحين الدوليين في

---

\* مبادرة السلام الفلسطينية: قبلت منظمة التحرير الفلسطينية عام 1988 بدولة فلسطينية على حدود 4 حزيران 1967 بعاصمتها القدس والموافقة على قراري 242 و 338 كأساس لمؤتمر دولي للسلام تشارك به منظمة التحرير الفلسطينية كممثل عن الشعب الفلسطيني.

\*\* تصنف الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الفصائل الفلسطينية كجماعات إرهابية من أهمها حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي وكتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة التحرير الوطني الفلسطيني افتح

<sup>1</sup> Jim Zanotti, "The Palestinians: Background and U.S relations", Congressional research service, November 21, 2018, p.1

واشنطن بتاريخ 1 تشرين أول/أكتوبر 1995 حيث تعهدت ستة وأربعون دولة بجمع مبلغ (2,4) مليار دولار على مدار خمسة سنوات كدعم موجه للسلطة الفلسطينية الناشئة حيث ساهمت الولايات المتحدة بمبلغ (500) مليون دولار من أصل المبلغ<sup>1</sup>.

استمرت الولايات المتحدة بتبني سياسة الدعم المالي لدفع عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، لذا قامت الولايات المتحدة بالدعوة إلى مؤتمر آخر للمانحين في واشنطن بتاريخ 30 تشرين ثاني/نوفمبر 1998 وساهمت بمبلغ (400) مليون دولار كمساعدة اقتصادية للسلطة الفلسطينية<sup>2</sup>.

دعت واشنطن الى عقد مؤتمر آخر للمانحين الدوليين في باريس بتاريخ 17 كانون أول/ديسمبر 2007 على اثر مؤتمر أنابوليس\* للسلام بتاريخ 27 تشرين ثاني/نوفمبر 2007، لذا عبرت كوندليزا رايس (Condoleezza Rice) وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق عن الهدف من وراء عقد مؤتمر باريس في كلمتها التي ألقته في مؤتمر أنابوليس حيث قالت: "انصب تركيز مؤتمر أنابوليس على الالتزامات، لا من جانب الطرفين فقط بل من جانب المجتمع الدولي لتحقيق هدفنا المشترك بقيام دولتين ديمقراطيتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنب إلى جنب بسلام وامن... سيمثل مؤتمر باريس فرصة ضرورية للمجتمع الدولي كي يتعهد بمساعدات سخية وملموسة للتنمية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني ولتوفير أكبر قدر ممكن من الموارد لبرنامج السلطة الفلسطينية الخاصة ببناء المؤسسات للإعداد للدولة"<sup>3</sup>.

شكل الدعم المالي الأمريكي للأونروا جزءاً من سياسة الدعم المالي الأمريكي الموجه الى تعزيز مسار التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، لذا فإن الدعم المالي الأمريكي للأونروا قد ارتفع أيضاً بالتزامن مع ارتفاع مستوى المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية منذ

<sup>1</sup> Clyde Mark, "United State Aid to the Palestinians", CRS Report for Congress, March 4,2005, p.2

<sup>2</sup> Clyde Mark, "United State Aid to the Palestinians", Ibid, p. 3

\* مؤتمر أنابوليس للسلام: تم عقد المؤتمر برعاية الرئيس الأمريكي جورج جورج بوش بحضور فلسطيني وعربي ودولي وذلك من أجل دفع مسار التسوية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية وتقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية

<sup>3</sup> كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس في مؤتمر أنابوليس 27/11/2007، الدراسات الفلسطينية

توقيع اتفاق اعلان المبادئ عام 1993 وحتى عام 2017 بنسبة 270% عن الفترة الزمنية 1950-1992<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن التمويل الأمريكي للأونروا هو بمثابة جزء لا يتجزأ من منظومة الدعم المالية الأمريكية المقدمة لدول المنطقة والسلطة الفلسطينية، والتي ساهمت بتحقيق عدة أهداف رئيسية تخدم المصالح الأمريكية في المنطقة والتي تمثلت بالحد من تأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين على الاستقرار السياسي في المنطقة والحد كذلك ممن التدخل السوفيتي السابق في المنطقة ومحاولة اقامة سلام دائم بين العرب وإسرائيل وضمان أمن شركاء الولايات المتحدة في المنطقة.

---

<sup>1</sup> Congressional research service, ‘‘ U.S foreign aid to the Palestinians’’, Ibid, p.6

## الفصل الخامس

# وقف التمويل المالي للأمريكي للأونروا عام 2018

## الفصل الخامس

### 5. وقف التمويل المالي لأمريكي للأونروا عام 2018

#### 1.5 تمهيد

استندت السياسة الخارجية الأمريكية ومنذ حرب حزيران عام 1967 إلى القرار الدولي رقم (242) كمرجعية تفاوضية بين الدول العربية وإسرائيل بهدف الوصول إلى اتفاق سلام يُنهى الصراع العربي الإسرائيلي والتي تُعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضاياها.

تبنّت الإدارات الأمريكية السابقة الحلول القائمة على التعويض المادي للاجئين الفلسطينيين كبديل عن حق العودة وفق القرار الدولي رقم (194)، واستمرت بتقديم الدعم المالي للأونروا منذ تأسيسها عام 1949، وذلك في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي من ضمنها الحفاظ على أسس العملية السلمية بين الدول العربية وإسرائيل والتي تقوم على تنفيذ القرار الدولي رقم (242) وحفظ الاستقرار الإقليمي.

أدى انتخاب الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب بتاريخ 9 تشرين ثاني/نوفمبر 2017 كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية إلى أحداث تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية الأمريكية وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تبني الرئيس ترامب سياسات جديدة مغايرة تماماً للموقف الأمريكي التاريخي من الصراع في الشرق الأوسط عبر اتخاذ عدة خطوات سياسية كان أهمها قراره بخفض تمويل الأونروا إلى (60) مليون دولار من أصل (365) مليون دولار كانت تعهدت الولايات المتحدة بتقديمها للأونروا عام 2018.

استمر الرئيس ترامب بتبني نهج التغيير في المواقف السياسية الأمريكية التقليدية من الأونروا ودورها المتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال اتخاذه قراراً بتاريخ 31 آب/أغسطس 2018 تمثل بقطع التمويل المالي الأمريكي للأونروا وبشكل نهائي.

يهدف هذا الفصل من الدراسة إلى التعرف إلى أهداف ودوافع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من اتخاذ هذا القرار وأثر هذا القرار على قضية اللاجئين الفلسطينيين ومستقبلها.



## 2.5 السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب

منذ أن تم تنصيب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 كانون ثاني/يناير 2017، قام الرئيس الأمريكي بتبني مجموعة من المبادئ الاقتصادية والأمنية والسياسية تناقضت بدورها مع مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية والتي مُرست منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 وحتى قبيل انتخابه.

### 1.2.5 السياسة العسكرية الخارجية

على الصعيد الأمني رأى ترامب أن العلاقات الأمنية والعسكرية الحالية لواشنطن تُعتبر امتداداً للعلاقات الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وهي تشكل ثقلًا على الاقتصاد الأمريكي في ظل تجاوز الدين العام الأمريكي للناتج القومي الإجمالي\*، فترامب يرى أن منظمة حلف شمال الأطلسي\*\* لم تعد تلبي الأهداف التي أنشئت من أجلها، وأن الاستمرار بدعمها يكلف الولايات المتحدة فوق طاقتها<sup>1</sup>.

لجأ ترامب إلى تهديد حلفائه في منظمة حلف شمال الأطلسي بعدم تقديم المساعدة العسكرية الأمريكية لهم في حال لم يؤديوا ما عليهم من التزامات مالية، وأشار كذلك إلى أنه سوف يكون من الأفضل لدول مثل المملكة العربية السعودية واليابان وكوريا الجنوبية أن تقوم بدفع الأموال مقابل الحماية الأمريكية لها لأن الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظل قيادته لن تقوم بتوفير هذه الحماية بشكل مجاني<sup>2</sup>.

---

\* الدين العام الأمريكي: بلغ الدين العام الأمريكي حين تم تنصيب ترامب 19.9 تريليون دولار، بينما ارتفع في عهده بنسبة 16% ليصل إلى 23 تريليون وهو الارتفاع الأعظم في تاريخ الولايات المتحدة

\*\* منظمة حلف شمال الأطلسي: تم تأسيس الحلف عام 1949 من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وذلك من أجل حماية أوروبا الغربية من أي تدخل عسكري سوفيتي وقد توسع الحلف قبل انهيار الاتحاد السوفيتي لكنه تعاضد بعد الانهيار ليصل إلى 29 دولة

<sup>1</sup> مروان قبالن، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، مجلة سياسات عربية، عدد رقم 24، كانون الثاني 2017 ص 101

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 101

دعا ترامب إلى امتلاك حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية للسلاح النووي وذلك للدفاع عن نفسها وكبديل عن الحماية العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لهذه الدول، لذا شكلت هذه الدعوة خروجاً عن السياسة الخارجية الأمريكية والداعية إلى الحد من انتشار السلاح النووي وفق معاهدة عام 1968<sup>1</sup>.

أما فيما يختص بالعلاقات الأمريكية الإيرانية فقد تعرضت هي الأخرى للتغيير في عهد الرئيس ترامب وفقاً للاستراتيجية الأمريكية الجديدة، لذا ووفقاً لهذه الاستراتيجية أعلن ترامب وبتاريخ 8 أيار/مايو 2018 عن الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران<sup>\*\*</sup> وأعاد فرض العقوبات الاقتصادية عليها، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكية الحالي مايك بومبيو Michael Pompeo) وفي خطابه له بتاريخ 21 أيار/مايو 2018 صرح بومبيو: " يجب على إيران وقف برنامج أسلحتها النووية والصاروخية المتقدمة ويجب عليها كذلك وقف دعمها للإرهاب وزعزعة استقرار الحكومات في المنطقة والإفراج عن جميع الرهائن ووقف عدوانها على إسرائيل وغيرها من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة"<sup>2</sup>.

## 2.2.5 السياسة الاقتصادية الخارجية

من اللحظة الأولى التي تولى فيها ترامب رئاسة الولايات المتحدة وحتى خلال حملته الانتخابية عام 2016 تبني الرئيس الأمريكي نهج سياسي عدائي تجاه حلفاء وأصدقاء وشركاء الولايات المتحدة على صعيد التجارة الدولية، حيث صرح بأنه سوف ينتهج سياسة الحماية الاقتصادية للاقتصاد الأمريكي وظهر ذلك خلال خطابه الافتتاحي عقب تسلمه الرئاسة، حيث

---

<sup>\*</sup> معاهدة عام 1968: وقعت من قبل الولايات المتحدة و الاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وتهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد الأمن والسلم العالميين، وانضمت إليها دول أخرى فيما بعد.

<sup>1</sup> مروان قبلان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، مرجع سابق، ص 101

<sup>\*\*</sup> الاتفاق النووي الإيراني: وقع في مدينة لوزان السويسرية بتاريخ 2 نيسان 2015 بين كل من إيران من جهة والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا من جهة أخرى، وهدف الاتفاق إلى الحد من القدرات النووية الإيرانية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية على إيران

<sup>2</sup> Foundation for defence of democracies, "Midterm assessment: The Trump administration's foreign and national security policies", January 2019, p.11

قال: "لحماية حدود بلادنا من التخريب الاقتصادي الذي تمارسه الدول الأخرى التي تصنع منتجاتنا وتسرق شركاتنا وتدمر وظائفنا...لذا فإن الحماية سوف تؤدي إلى رخاء وقوة كبيرة للولايات المتحدة"<sup>1</sup>.

في العديد من المرات قام ترامب بمهاجمة حلفاءه الاقتصاديين وبشكل علني، حيث قام بمهاجمة ألمانيا ووصف الألمان بأنهم سيئين للغاية وذلك بسبب ملايين السيارات الألمانية التي يقومون ببيعها سنوياً للولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يختص بالعلاقة الاقتصادية الأمريكية مع كندا فقد قام ترامب برفض التوقيع على البيان النهائي المشترك للدول الصناعية السبع الكبرى\* عام 2018 وذلك يعود إلى القناعة التي يحملها ترامب بأن كندا تفرض تعرفه جمركية ضخمة على المزارعين والعمال والشركات الأمريكية، أما سياسته الاقتصادية اتجاه الصين فقد عبر عنها بقوله: "إن الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار بالسماح للصين باغتصاب بلدنا بممارساتها التجارية"<sup>2</sup>.

يعتقد ترامب بأن العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة سببه أن الدول الأخرى ومن خلال علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة تكسب أكثر مما تكسبه الولايات المتحدة من هذه العلاقة، فترامب يرفض المفهوم السائد بأن العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة مرتبط وقائم بشكل أساسي على أن الولايات المتحدة تنفق مالياً أكثر مما تدخر مما أنتج عنه هذا العجز<sup>3</sup>.

يؤكد المستشارون الاقتصاديون لترامب والذين يحملون أيضاً نفس قناعاته الأيدلوجية والاقتصادية بأن العجز التجاري يضر بالاقتصاد الأمريكي، وأن التفاوض من جديد على شروط الاتفاقيات التجارية الدولية سوف يزيد من فرص النمو المحلي مما يؤدي إلى سد العجز

---

<sup>1</sup> Robert D. Blackwill, "Trump's foreign policies are better than foreign relations", Council on foreign relations, New york, Council special report No.84 April 2019, p.59

\* مجموعة السبع: منظمة اقتصادية دولية تم تأسيسها عام 1975 وتضم سبع دول صناعية كبرى هي: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، كندا، وحسب احصائيات عام 2018 تمتلك هذه الدول ما نسبته 58% من قيمة الثروة العالمية

<sup>2</sup> Robert D. Blackwill, "Trump's foreign policies are better than foreign relations", Ibid, p.59

<sup>3</sup> Ibid, p.59

التجاري، وعلى الرغم من أن هذه القناة لترامب ومستشاريه تتحدى النظرية الاقتصادية الأساسية إلا أن هذا لم يقلل من طموحهم القائم على أن النهج الاقتصادي الجديد كفيل بإيجاد حلول لمشاكل الاقتصاد الأمريكي<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن السياسة الخارجية الامريكية منذ بدء عهد ترامب قامت على أن السياسات العسكرية والاقتصادية الخارجية السابقة للولايات المتحدة والتي قامت على تعزيز الاقتصاد الليبرالي العالمي من خلال تحرير التجارة الدولية واستخدام القوة الناعمة وعقد التحالفات العسكرية ودعم الحلفاء ونشر القيم الأمريكية لزيادة النفوذ والتأثير الأمريكي في العالم بحاجة إلى إعادة تقييم وبناء جذري بحيث تحقق هدفها الرئيس الأول والذي يتمثل بتعزيز المصالح الأمريكية في العالم من خلال الحد من الإنفاق العالمي الأمريكي ودفع الحلفاء التاريخيين إلى تبني مبدأ المقايضة مقابل الحماية والتخلي التدريجي عن نمط العلاقات الخارجية والانكفاء نحو تحقيق المصالح الأمريكية أولاً.

### 3.2.5 السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

ظهرت ملامح السياسة الأمريكية الخارجية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية خلال حملة ترامب الانتخابية عام 2016، حيث ارتكزت مبادئ هذه السياسة على الآتي<sup>2</sup>:

1. الاستمرار بتقديم المعونة الأمريكية إلى إسرائيل وتعزيزها.
2. تضائل فرص حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني طبقاً لمبدأ الدولتين.
3. لن تقوم الولايات المتحدة بدعم دولة فلسطينية تدعم الإرهاب.
4. نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس والاعتراف بمدينة القدس كعاصمة لإسرائيل.

---

<sup>1</sup> Robert D. Blackwill, "Trump's foreign policies are better than foreign relations", Ibid, p. 60

<sup>2</sup> محمود جرابعة وليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في منظور ترامب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول 2016 ص 4

5. ستقوم واشنطن بتجريم كل من يدعو الى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وسحب الاستثمارات من إسرائيل.

6. دعم الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967.

رأى ترامب أثناء حملته الانتخابية أن المفاوضات الثنائية الإسرائيلية-ال فلسطينية تعتبر بمثابة حجر الأساس للوصول إلى اتفاق نهائي للقضية الفلسطينية وخصوصاً فيما يتعلق بالاتفاق على قضايا الوضع النهائي مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، فالرئيس الأمريكي يعتقد أن الدور الأمريكي خلال المفاوضات يجب أن ينحصر في دور "المسير للتفاوض" بين الطرفين دون تدخل أي جهات أخرى مثل الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي، حيث ظهر هذا الموقف من خلال قوله في إحدى لقائته الانتخابية: "إن الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف وأنه سوف يستخدم الفيتو ضد أي حل يتبناه مجلس الأمن الدولي".<sup>1</sup>

من خلال ما سبق يتضح أن التناقض الكبير في موقف الرئيس ترامب من القضية الفلسطينية والذي ظهر خلال حملته الانتخابية، فتارةً هو مع حل الدولتين وتارةً أخرى يرفضها، لكن الثابت في موقف ترامب هو التناقض التام من الموقف الأمريكي السابق من القضية الفلسطينية والقائم على حل الدولتين والوصول إلى حل نهائي من خلال المفاوضات الثنائية القائمة على القرار الدولي رقم (242).

### 3.5 وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا

منذ أن تولى ترامب منصب الرئاسة في الولايات المتحدة بتاريخ 20 كانون ثاني/يناير 2017 قام باتخاذ مجموعة من القرارات السياسية التي أثرت سلباً في العلاقة الأمريكية

---

\* ميسر التفاوض: طرف ثالث محايد متفق عليه بشكل متبادل لقيادة اجتماع معقد بين طرفين أو أكثر من المشاركين في العملية التفاوضية، والغرض من هذا الميسر هو التنظيم والمساعدة وتقديم المساعدة للأطراف المتفاوضة لإيجاد حلول للقضايا قيد المناقشة.

<sup>1</sup> وليد عبد الحي، "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، تقدير استراتيجي رقم (90)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تموز 2016 ص 3

الفلسطينية، وأثرت سلباً على مستقبل العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية و على مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، لأنها تتمثل بوقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا وإعادة النظر بمهامها وبالصفة القانونية التي يتمتع بها اللاجئين الفلسطينيون.

### 1.3.5 السياق العام لقرار وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا

سبق القرار الأمريكي المتعلق بالوقف التام لتمويل الأونروا عدة قرارات سياسية قام باتخاذها الرئيس ترامب وعبرت عن الموقف الأمريكي الجديد تجاه القضية الفلسطينية والذي يمتاز بالانحياز المطلق للموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية.

#### 1.1.3.5 الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل

أعلن الرئيس ترامب وخلال خطاب تلفزيوني بتاريخ 6 كانون أول/ديسمبر 2017 عن اعترافه بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وعزمه عن نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس، حيث صرح وخلال هذا الخطاب بالاتي: "قراري اليوم يمثل بداية لنهج جديد تجاه الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ففي عام 1995 تبنى الكونغرس قانوناً يحث الحكومة الفيدرالية على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وبالاعتراف بأن تلك المدينة ذات الأهمية الكبيرة هي عاصمة إسرائيل...منذ أكثر من 20 عاماً وجميع الرؤساء الأمريكيين أجلوا تطبيق هذا القانون ورفضوا نقل السفارة إلى القدس أو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لاعتقادهم بأن تأخير الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من شأنه أن يعزز قضية السلام...في الحقيقة كنا نحن نرفض الاعتراف بأي عاصمة إسرائيلية على الإطلاق لكننا نعترف اليوم بما هو واضح وهو أن القدس عاصمة لإسرائيل، وهذا ليس أقل أو أكثر من الاعتراف بالواقع بل هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، لهذا السبب وتماشياً مع قانون السفارة أوجه الخارجية الأمريكية للمباشرة بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عبد الجبار ابو راس، "تص اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل"، وكالة الاناضول، الموقع الالكتروني

شكل اعتراف الرئيس ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل خروجاً عن الموقف الأمريكي تجاه أسس العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية والقائمة على قرار مجلس الأمن رقم (242) والتفاوض حول مصير قضايا الوضع النهائي والتي تعتبر قضية القدس من بنودها الرئيسية.

عبر قرار ترامب باعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل عن الانحياز المطلق للموقف الإسرائيلي من الوضع السياسي للمدينة وتعبيراً عن فرض سياسة الأمر الواقع، حيث ترى إسرائيل أن القدس بشقيها الشرقي والغربي تعتبر عاصمة أبدية لها وفقاً للقرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية باعتبار مدينة القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الإسرائيلية على اثر حرب حزيران عام 1967 وقرار البرلمان الإسرائيلي بتاريخ 30 تموز/يوليو 1980 باعتبار القدس بشطريها عاصمة لإسرائيل.

أما على صعيد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية فقد عبر هذا القرار عن التعارض الصريح للسياسة الأمريكية الجديدة مع هذه القوانين والقرارات، فالجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن اتخذ العديد من القرارات التي تطالب بعدم إدخال أي تغييرات على الوضع القانوني والسياسي لمدينة القدس مثل القرار رقم (2253) بتاريخ 4 تموز/يوليو 1967 والذي دعا إسرائيل إلى إلغاء التدابير المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس والقرار رقم (15/36) والصادر بتاريخ 28 تشرين أول/أكتوبر 1981 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي أقر بأن أية تغييرات في مدينة القدس غير شرعية ومنافية للقانون الدولي، أما أخيراً فكان قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334) بتاريخ 23 كانون أول/ديسمبر 2016 والذي رفض الاعتراف بأي تغيير على حدود عام 1967.

### 2.1.3.5 الوقف الجزئي للتمويل المالي الأمريكي للأونروا

أدى قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل إلى قيام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس بالإعلان عن وقف جميع الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بقوله: "بعد قرار الرئيس ترامب أن القدس عاصمة لدولة

إسرائيل ونقل السفارة إليها، فإن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية السلام ولم نقبل منها أية خطة بسبب انحيازها وخرقها للقانون الدولي<sup>1</sup>.

أدى الموقف الفلسطيني الجديد من الإدارة الأمريكية إلى إعلان نيكى هيلي ( Niki Haley) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة بتاريخ 2 كانون ثاني/يناير 2018 أن إدارة الرئيس ترامب "لا تتوي الاستمرار في دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات"، أما الرئيس ترامب فقد أكد على مضمون التصريح الصحفي لهيلي من خلال تصريح مكتوب له على موقع تويتر بتاريخ 3 كانون ثاني/يناير 2018: "سنوياً ندفع للفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات، ولا نحصل في المقابل على أي تقدير واحترام، إنهم لا يريدون مباحثات السلام، فلماذا ينبغي علينا أن ندفع لهم كل هذه المبالغ الطائلة في المستقبل"<sup>2</sup>.

استمرت إدارة الرئيس ترامب بالخروج عن السياسة الأمريكية التاريخية المتعلقة بدعم الأونروا من خلال إعلان وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 16 كانون ثاني/يناير 2018 عن قرارها بتخفيض المساهمة السنوية المالية الكلية المقدمة للأونروا إلى (60) مليون دولار من إجمالي (365) مليون دولار والتي كان من المقرر أن تساهم الولايات المتحدة بها لدعم ميزانية الأونروا وأنها سوف تخضع باقي المبلغ للتدقيق وذلك من أجل إجراء مراجعة عميقة لطريقة عمل الأونروا وتمويلها<sup>3</sup>.

### 3.1.3.5 قانون تايلر فورس (Taylor Force Act)

أقر الكونغرس الأمريكي وبتاريخ 23 اذار/مارس 2018 قانون تايلر فورس، وتعود تسمية هذا القانون بهذا الاسم نسبة إلى الضابط الأمريكي الذي قُتل في مدينة يافا على يد

<sup>1</sup> وثائق، مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتاريخ 22 كانون أول 2017، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد رقم 29 عدد 114 ربيع 2018، ص 233

<sup>2</sup> نادية سعد الدين، " أزمة الأونروا: الخلفيات والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد رقم 22 العدد رقم 85 (خريف 2018)، ص 80

<sup>3</sup> Daryl Grisgraber, "The thousandth cut: Eliminating U.S humanitarian assistance to Gaza", Refugees international, field report November 2018, p. 10



فلسطيني بشهر اذار/مارس 2016، وينص هذا القرار على الاتي: " إن أية مبالغ من المساعدات الأمريكية تُدفع لصالح السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية (باستثناء ما يذهب لمستشفيات القدس ولبرامج تنقية المياه والتطعيم) سوف تكون مشروطة بتأكد الإدارة الأمريكية من أن السلطة ومنظمة التحرير تتخذ إجراءات فعلية لإيقاف أعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين والأمريكيين ومحاسبة كل من يساعد على مثل هذه الأعمال، وأنهما سوف تقومان بتسديد ما يترتب عليهما من تعويضات لضحايا هذه الأعمال من إسرائيليين وأمريكيين، وأنهما سوف تقومان بتجميد كافة القوانين والإجراءات والتي تسمح بتقديم تعويضات للمساجين المتهمين بالإرهاب وأن تعلن إدانتهم لأعمال العنف وتتعهدا بالتحقيق في هذه الأعمال والتعاون على تقديم المتهمين للعدالة"<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن قانون "تايلر فورس" الأمريكي قد شجع إسرائيل على سن قانون اخر مشابه وهو قانون يجيز للحكومة الإسرائيلية القيام باقتطاع قيمة المبالغ المالية التي تقوم السلطة الفلسطينية بدفعها كرواتب للأسرى وذوي الشهداء الفلسطينيين من الضرائب الفلسطينية التي تقوم إسرائيل بجمعها وتحويلها للسلطة الفلسطينية، حيث قام البرلمان الإسرائيلي بالمصادقة على هذا القانون بتاريخ 2 حزيران/يوليو 2018 وبأغلبية كبيرة، حيث دعى القانون إلى أن إسرائيل سوف تقوم بإعادة قيمة المبالغ المقتطعة حين تتوقف السلطة الفلسطينية عن دفع هذه المبالغ للأسرى وذوي الشهداء.

#### 4.1.3.5 إيقاف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 28 اب/أغسطس 2018 عن وقف المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وجاء هذا القرار ضمن مؤتمر صحفي للمتحدث الرسمي السابق باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيدر نويرت (Heather Nauert)، حيث قالت في جزء من المؤتمر: "في وقت سابق من هذا العام...أوصى الرئيس ترامب بإجراء مراجعة شاملة

<sup>1</sup> نعمان كنفاني، "توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين: المسار والاثار"، مجلة المراقب الاقتصادي الريعي، عدد 56

للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة...تم اتخاذ القرار بعد ذلك بأن هذا المال في الوقت الحالي لا يصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية ولا يزود دافع الضرائب الأمريكي بأي قيمة<sup>1</sup>.

بناءً على هذا القرار تم وقف (231.532.000) مليون دولار كانت موجهة للسلطة الفلسطينية وذلك لمساعدتها على القيام بمشاريع زراعية ومشاريع بنية تحتية وتوفير منظومة حماية اجتماعية، وتضمن هذا القرار أيضاً وقف مبلغ (25) مليون دولار كانت موجهة إلى المشافي الفلسطينية في القدس الشرقية.

منذ بدء العملية السلمية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993 قامت الولايات المتحدة بتقديم مئات الملايين من الدولارات، وذلك ضمن استراتيجيتها القائمة على أن تقديم المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية سوف يساهم بالحفاظ على استمرارية العملية السلمية وسوف يساعد السلطة الفلسطينية على القيام بمهامها الحكومية في سبيل حفظ الاستقرار في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ترى الدراسة أن قرار وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية يعبر عن النهج الجديد الذي يتبناه الرئيس ترامب تجاه أسس العملية السلمية ومتطلباتها المالية كعامل مساعد يساهم في تحقيق الاستقرار، فالقرار يعبر عن الاستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة والمتمثلة بخفض الإنفاق الموجه للخارج ويعبر بذات الوقت عن سياسة الضغط السياسي والاقتصادي التي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية على منظمة التحرير الفلسطينية عبر استعمال أدوات المساعدات الاقتصادية وذلك من أجل الوصول إلى اتفاق سلام نهائي يلبي المطالب الإسرائيلية فقط.

#### 5.1.3.5 الوقف الكلي للتمويل الأمريكي للأونروا

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية وعلى لسان المتحدث الرسمي السابقة هيزر نويرت وبتاريخ 31 اب/اغسطس 2018 أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف توقف جميع مساهماتها

<sup>1</sup> U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, p.2

المالية للأونروا وذلك عبر مؤتمر صحفي عبرت في جزء منه عن الرؤية الأمريكية الجديدة للأونروا، حيث قالت: "إن الولايات المتحدة لن تقدم المزيد من المساهمات المالية إلى الأونروا، عندما قامت الولايات المتحدة بتقديم مساهمة مالية بقيمة (60) مليون دولار قمنا بإيضاح أن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتحمل الحصة غير المتناسبة من عبء تكاليف الأونروا، لقد أبدت عدة دول بما في ذلك الأردن ومصر والسويد وقطر والإمارات العربية المتحدة القدرة على معالجة هذه المشكلة لكن الاستجابة الدولية لم تكن كافية"<sup>1</sup>.

شكل هذا القرار خروجاً عن الاستراتيجية الأمريكية التاريخية والتي تبنتها الإدارات الأمريكية المختلفة منذ إنشاء الأونروا عام 1949، فالولايات المتحدة ومنذ عام 1950 تعتبر المانح المالي الأكبر للأونروا، وعلى الرغم من تغير الموقف الأمريكي تجاه قضية اللاجئين باعتبارها قضية إنسانية تتطلب حلاً اقتصادياً إلى اعتبارها قضية سياسية تتطلب حلاً سياسياً إلا أن الثابت في الموقف الأمريكي كان يتمحور حول استمرار تقديم الدعم المالي للأونروا من أجل المساهمة في حفظ الاستقرار السياسي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين، وذلك بهدف الحد من تأثير هذه القضية على الاستقرار الإقليمي ومن ثم الإسهام في الحفاظ على المصالح الأمريكية.

### 6.1.3.5 إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة

استمرت الإدارة الأمريكية الحالية في ممارسة الضغوط السياسية على منظمة التحرير الفلسطينية لإجبارها على الشروع في مفاوضات مع إسرائيل للوصول إلى اتفاق نهائي للقضية الفلسطينية، ولكن بدون مناقشة قضيتي القدس واللاجئين الفلسطينيين حيث أن قرار ترمب المتعلقين بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ووقف المساهمات المالية الأمريكية للأونروا قد أفرغهما من مضمونهما وأهميتهما.

شكل إعلان وزارة الخارجية الأمريكية إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن جزء من الضغوط الأمريكية المستمرة على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت

---

<sup>1</sup> U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, page N 4

وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2018 عن قرارها بالإغلاق عبر مؤتمر صحفي، جاء منه: " لقد قررت الإدارة الأمريكية وبعد المراجعة الدقيقة أن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن يجب أن يُغلق. لقد سمحنا لمكتب المنظمة بإجراء مهام وعمليات تدعم الهدف المتمثل بتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين...ومع ذلك لم تتخذ منظمة التحرير أية خطوات لتعزيز التقدم المباشر ولإجراء مفاوضات هادفة مع إسرائيل، على العكس من ذلك، فقد قامت منظمة التحرير بإدانة خطة السلام الأمريكية التي لم يروها بعد ورفضوا التعامل مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بجهود السلام وغيرها. وعلى هذا النحو، وبما يعكس مخاوف الكونغرس، قررت الإدارة الأمريكية إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في هذه المرحلة، ويتمشى مع هذا القرار أيضاً مع مخاوف الإدارة والكونغرس من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى إجراء تحقيق دولي مع إسرائيل من قبل المحكمة الجنائية الدولية"<sup>1</sup>.

#### 7.1.3.5 قانون تفسير محاربة الإرهاب (Anti-Terrorism Clarification Act)

قام الكونغرس الأمريكي بسن قانون جديد موجه لتقنين المساعدات الأمريكية الخارجية للسلطة الفلسطينية بتاريخ 3 تشرين أول/أكتوبر 2018، حيث نص القانون في جزء منه: "إن الطرف الذي يتلقى مساعدات أمريكية خارجية [السلطة الفلسطينية] وبما فيها المساعدات الثنائية، عليه أن يوافق على المسؤولية القانونية الشخصية في المحاكم الأمريكية تجاه الأعمال التي ترتكب ضد المدنيين الأمريكيين على أراضي السلطة الفلسطينية"<sup>2</sup>.

وفقاً لهذا القانون فإنه من المحتمل أن يتم محاكمة شخصيات سياسية فلسطينية أمام المحاكم الأمريكية في حال قبلت السلطة الفلسطينية مساعدة اقتصادية وأمنية أمريكية، وتم في ذات الوقت تعرض أحد المواطنين الأمريكيين إلى اعتداء على أراضي السلطة الفلسطينية، وهو ما يتطلب دفع تعويضات كبيرة إذا ما قورنت بالمساعدات الأمريكية المستلمة، لذا قام رئيس

---

<sup>1</sup> Jim Zanotti, "The Palestinians: Background and U.S relations", Ibid, p. 4

<sup>2</sup> Jim Zanotti, "Anti-Terrorism clarification Act of 2018(P.L 115-253) and U.S aid for the Palestinians", Congressional research service, February 5,2019, p. 1

الوزراء الفلسطيني الأسبق رامي الحمد الله بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو بتاريخ 12 كانون أول/ديسمبر 2018 مفادها أن السلطة الفلسطينية لن تستلم أية مساعدات أمريكية تخضع للمطالبة القانونية وفق أحكام هذا القانون<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا جاء ضمن السياق العام الذي انتهجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية والعملية السلمية، حيث عبر هذا السياق عن التحولات الكبيرة في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسُبل حله من خلال الانحياز التام والصريح للموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية وممارسة كل أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وذلك من أجل القبول بإجراء مفاوضات سلام للوصول إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يستثني قضيتي القدس واللاجئين والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية من المفاوضات من المفاوضات.

### 2.3.5 المبررات الأمريكية لقرار وقف التمويل

قامت الإدارة الأمريكية بتقديم عدة أسباب فنية وسياسية تتعلق بوجود الأونروا واليات عملها كمنظمة دولية تُعنى بالشؤون الخدمائية للاجئين الفلسطينيين وذلك بهدف تقديم مبررات لقرارها بقطع التمويل المالي للأونروا وبشكل نهائي، حيث أوجز المتحدث باسم الخارجية الأمريكية الأسباب الفنية والسياسية والتي دعت إلى اتخاذ هذا القرار بالاتي<sup>2</sup>:

1. تقاعس المجتمع الدولي عن الاستجابة للآزمات المالية ونقص الميزانية التي تتعرض لها الأونروا بشكل دائم وعدم تناسب الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة للأونروا مع باقي دول العالم.

---

<sup>1</sup> Jim Zanotti, "Anti-Terrorism clarification Act of 2018(P.L 115-253) and U.S aid for the Palestinians", Ibid, p.1

<sup>2</sup> وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول 2018 ص ص 3-4

2. إن بقاء الأونروا كمنظمة دولية تختص باللاجئين الفلسطينيين يُسهم في استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فبقاء الأونروا واستمرارها مرتبط بإيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين قائم على قرار رقم (194) وهو ما يتناقض بشكل كلي مع يهودية دولة إسرائيل ويُضعف من فرص تحقيق السلام وبالتالي فإن بقاء الأونروا واستمرارها يساهم بإذكاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

3. التوسع الدائم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين، فإدارة الرئيس ترامب ترى أن التعريف الذي قدمته الأونروا للاجئ الفلسطيني يُعتبر بمثابة أداة من أدوات استمرار الصراع وتضاؤل فرص السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فهذا التعريف وحسب الرؤية الأمريكية الجديدة لقضية اللاجئين الفلسطينيين رفع تعداد اللاجئين الى ما يزيد عن خمسة ملايين لاجئ، لذا طالبت إدارة ترامب بتحديد صفة اللاجئ بالأشخاص الذين عاصروا نكبة عام 1948 وبقوا على قيد الحياة حتى الآن.

4. الحاجة إلى إجراء عمليات إصلاح واسعة للأونروا ومهامها.

5. تطوير نماذج جديدة لإيصال المساعدات وبالتالي إنهاء دور الأونروا وتفكيكها.

قامت مجلة السياسة الخارجية الأمريكية (Foreign policy) بالكشف عن الجهود التي بذلها مستشار الرئيس ترامب وصهره جاريد كوشنر (Jared Kushner) من أجل التخلص من الأونروا وتجريد اللاجئين الفلسطينيين من وضعيتهم القانونية كلاجئين، وذلك في سبيل إزالة قضيتهم من طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وذلك حتى قبل أن تتخذ الإدارة الأمريكية قرارها بوقف التمويل المالي<sup>1</sup>.

ظهرت الجهود التي بذلها كوشنر للتخلص من الأونروا من خلال الرسائل الإلكترونية التي تبادلها مع المسؤولين الأمريكيين ومن ضمنهم المبعوث الرسمي الأسبق للرئيس ترامب لعملية السلام في الشرق الأوسط جيسون غرينبلات (Jason Greenblatt) حيث خاطبه قائلاً:

<sup>1</sup> Colum Lynch, Robbie Gramer, "Trump and allies end to refugee status for millions of Palestinians", foreign policy, website <http://bit.ly/2nW4FZK>

”من المهم بذل جهد صادق ومخلص لتعطيل الأونروا...هذه الوكالة تعمل على إدامة الوضع الراهن وهي فاسدة وغير فعالة ولا تساعد السلام...لا يمكن أن يكون هدفنا هو الحفاظ على استقرار الأمور كما هي...يتعين عليك في بعض الأحيان أن تخاطر استراتيجياً بتعطيم الأشياء من أجل الوصول إلى هدفك”<sup>1</sup>.

ومن ضمن الجهود التي بذلها كوشنير وغرينبلات للتخلص من الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين قبل صدور قرار وقف التمويل هي ممارسة الضغط على الحكومة الأردنية أثناء زيارتهم للأردن بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2018، بهدف تجريد أكثر من مليوني فلسطيني مسجلين لدى الأونروا من وضعيتهم القانونية كلاجئين في سبيل إنهاء عمل الأونروا في الأردن وتوطين اللاجئين الفلسطينيين، وقيام الحكومات المضيفة للاجئين بتقديم نفس الخدمات التي تقدمها الأونروا عبر تقديم الدعم المالي الأمريكي المباشر لها<sup>2</sup>.

بذلت فيكتوريا كوتس (Victoria Coates) كبيرة مستشاري جرينبلات جهداً للتخلص من الأونروا عبر إقناع خبراء وموظفي الأمن القومي الأمريكي بدعم توجهات البيت الأبيض بالبحث عن طريقة يتم من خلالها التخلص من الأونروا وذلك عبر رسالة إلكترونية وجهتها إليهم بتاريخ 3 كانون ثاني/يناير 2018 قالت فيها: "على الأونروا أن تضع خطة لتحل نفسها وأن تصبح جزءاً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"<sup>3</sup>.

مما سبق يتضح أن التحولات الاستراتيجية الأمريكية في عهد الرئيس ترامب تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تمثلت بوقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا هدفت إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر محاولة اسقاط صفة اللجوء عنهم وتوطينهم في الدول المضيفة من خلال تقديم الدعم المالي المباشر لهذه الدول عبر التخلص من الأونروا كوكالة دولية تعبر عن قضية اللاجئين الفلسطينيين منذ نشأتها عام 1948، فوجود الأونروا واستمرار وجودها مرتبط بتنفيذ القرار الدولي رقم (194) أو إيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين حسب قرار إنشائها وهو أمر لم يتم حتى الآن.

<sup>1</sup> Ibid, website <http://bit.ly/2nW4FZK>

<sup>2</sup> Ibid

<sup>3</sup> Ibid

### 3.3.5 أهداف وقف التمويل المالي الأمريكي عن الأونروا

سعت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب وعبر وقف التمويل المالي عن الأونروا إلى تحقيق عدة أهداف سياسية تتعلق باللاجئين الفلسطينيين ومصير قضيتهم وارتباطها التاريخي بالأونروا، وستورد الدراسة أهم هذه الأهداف:

#### 1.3.3.5 إسقاط صفة اللجوء عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين

قدمت الولايات المتحدة وفي سياق مبرراتها لوقف التمويل المالي للأونروا "أن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يتوسع بلا نهاية"<sup>1</sup>، لكن هذا المبررات هدفت إلى إسقاط صفة اللجوء عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي إنهاء قضيتهم السياسية وحقهم بالعودة إلى وطنهم طبقاً للقرار الدولي رقم (194)، وذلك عبر الطلب من الأونروا وعلى لسان العديد من المسؤولين الأمريكيين بأن تعمل على إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين وتقليص أعدادهم إلى أدنى الحدود وإلغاء الصفة الوراثة للجوء والتي تقدمها الأونروا كمنظمة دولية وحصر اللاجئين الفلسطينيين بمن تم تسجيلهم كلاجئين على إثر نكبة عام 1948<sup>2</sup>.

سبق قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا دعوات من المسؤولين في الإدارة الأمريكية إلى إعادة تعريف الأونروا للاجئين الفلسطينيين حيث كان من أبرزهم جون بولتون (John Bolton) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق والذي قال في إحدى تصريحاته بتاريخ 11 كانون ثاني/يناير 2018 "الأونروا الية فاشلة. إنها تنتهك القانون الدولي الموحد بشأن وضع اللاجئين، وبرنامجها هو البرنامج الوحيد في التاريخ القائم على الافتراض بأن وضع اللاجئين وراثي، واعتقد أنه من المتأخر منذ زمن طويل أن نكون قد اتخذنا خطوات بوقف التمويل"<sup>3</sup>، أما نيكى هيلي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة فقد دعت الأونروا إلى

<sup>1</sup> محمد العلي، ترامب واللاجئون الفلسطينيون "اللعبة انتهت" تركيع الأونروا..خلفيات القصة"، الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2MFHona>

<sup>2</sup> المرجع السابق

<sup>3</sup> المرجع السابق.



إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين مقابل عودة الدعم المالي الأمريكي، حيث قالت في تصريح لها: "سنكون احدى المانحين إذا قامت الأونروا بإصلاح ما تفعله...إذا غيرت بشكل فعلي عدد اللاجئين إلى عدد دقيق فإننا سنعيد النظر في شراكتنا معهم"<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن المسعى الأمريكي لإسقاط صفة اللجوء القانونية التي يتمتع بها ملايين اللاجئين الفلسطينيين يتطابق بشكل كلي مع الموقف الإسرائيلي من الأونروا كمنظمة دولية تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، فعلى الرغم من أن إسرائيل قامت بتقديم الدعم المالي للأونروا وخصوصاً خلال الخمسينيات من القرن المنصرم إلا أن موقفها قد تغير خلال السنوات الأخيرة وذلك لعدم نجاح الأونروا في ظل المنظور الإسرائيلي بإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين سواء عبر التوطين أو الحلول الاقتصادية لإسرائيل وعلى لسان مسؤوليها الرسميين دعت وبشكل مستمر إلى إنهاء وتفكيك الأونروا بحجة إسهامها في إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر منحها صفة اللجوء بشكل تلقائي للاجئين وابنائهم منذ عام 1949 وحتى الان، حيث قام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق داني أيلون (Danny Ayalon) وخلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 8 كانون أول/ديسمبر 2011 بالتحريض على الأونروا معتبراً أنها لم تسهم بإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم بل قامت بإطالة أمد قضيتهم من خلال استمرار منحهم صفة اللجوء وطالب بالعمل على تغيير التفويض الممنوح للأونروا من قبل الأمم المتحدة<sup>2</sup>.

أما رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو فقد دعا هو أيضاً إلى إنهاء دور الأونروا وتفكيكها متهماً الأونروا بالعمل على استمرار وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تصريحه بتاريخ 7 كانون ثاني/يناير 2018 عقب التهديدات الأمريكية بوقف تمويل الأونروا: "إن الأونروا منظمة تعمل على استمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتديم سرديّة ما يسمى "حق العودة" بهدف القضاء على دولة إسرائيل وبالتالي يجب أن تختفي الأونروا".

<sup>1</sup> محمد العلي، ترامب واللاجئون الفلسطينيون "اللعبة انتهت" تركيع الأونروا..خلفيات القصة"، مرجع سابق

<sup>2</sup> ناهض زقوت، "وكالة الغوث (الأونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين"، منشورات مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق أيار 2013 ص 63

### 2.3.3.5 إنهاء الارتباط التاريخي بين الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين

ترتبط الأونروا تاريخياً بقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال القرار الدولي رقم (302) والذي تم بموجبه إنشاء الأونروا من أجل تقديم خدمات الغوث والعمل للاجئين الفلسطينيين، لذا فإن الأونروا عملت على مدار ما يقرب من سبعين عاماً على إبراز حجم المعاناة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المحافل الدولية وخصوصاً في ظل انعدام حل سياسي عادل لهذه القضية.

بررت الإدارة الأمريكية خطوتها في إنهاء هذا الارتباط من خلال تعبير الناطق الرسمي السابق باسم وزارة الخارجية هيزر ناووت: "ستكتف الولايات المتحدة الحوار مع الأمم المتحدة والحكومات المضيفة وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن النماذج والأساليب الجديدة والتي قد تشمل مساعدة ثنائية مباشرة من الولايات المتحدة وشركاء آخرين"<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن الحوار الذي دعت الولايات المتحدة لإجرائه مع الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة صاحبة القرار في إنشاء الأونروا أو إنهاء عملها أو مع الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين ومع أصحاب المصلحة الدوليين يهدف إلى تجاوز الأونروا ووقف دعمها مالياً مما يؤدي بشكل تلقائي إلى انهيارها وتفككها وبالتالي تساهم هذه الخطوة حسب الرؤية الأمريكية الجديدة في الحد من تأثير قضية اللاجئين على أي حل مستقبلي للقضية الفلسطينية وذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الثنائية للدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل قيام هذه الدول بتوفير الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين وتوطينهم مقابل تلقي مساعدات اقتصادية أمريكية تساهم بحل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين.

### 3.3.3.5 إلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين عنصراً جوهرياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى الرغم من حجم المرونة التي أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية أثناء جولات المفاوضات

<sup>1</sup> U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, p.5

العديدة منذ عام 1993 في سبيل إيجاد حل لهذه القضية إلا أن التعنت الإسرائيلي المزمّن برفض الاعتراف بمسؤوليته عن نشأة هذه القضية قد أدى إلى غياب حل سياسي لها.

هدفت الإدارة الأمريكية ومن خلال وقف تمويل الأونروا إلى تحييد قضية اللاجئين الفلسطينيين من طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على اعتبار أنها تشكل معضلة كبيرة تعيق التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية حسب رؤيتها، فاستناداً إلى منطق الرئيس ترامب بالتعامل مع القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية وسُبل حلها ووفقاً لخطوة ترامب بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل وهدفها السياسي والذي برز من خلال قوله: "كان شيئاً جيداً، ذلك أننا أزلنا هذه العقبة من طاولة المفاوضات. في كل مرة كانت هنالك محادثات سلام ولم يتمكنوا أبداً من تجاوز أن تكون القدس هي العاصمة ولذلك قلت فلنزحها عن الطاولة"<sup>1</sup>، لذا وضمن الطريقة التي يؤمن بها الرئيس ترامب في حل القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين والمرتبطة بالقرار الدولي رقم (194) تعتبر بمثابة "عقبة" أخرى في طريق السلام الفلسطيني الإسرائيلي ويجب إزاحتها<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يتضح بأنه وعلى الرغم من تطابق الموقف الأمريكي الجديد من قضية اللاجئين الفلسطينيين مع الموقف الإسرائيلي منها والمتمثل برفض الاعتراف بمسؤوليتها عن نشأتها إلا أن المحاولات الأمريكية الهادفة إلى إنهاء قضية اللاجئين عبر وقف تمويل الأونروا وسحب هذه القضية من طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد شكل خروجاً عن السياسة الأمريكية للإدارات السابقة والمتمثلة بالاستناد إلى القرار الدولي رقم (242) كأساس للعملية السلمية وبالتالي الارتكاز إلى أسس جديدة للعملية السلمية.

#### 4.3.3.5 تعريب قضية اللاجئين الفلسطينيين

في سياق المبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لوقف التمويل المالي للأونروا هو "أن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتحمل الحصة غير المتناسبة للغاية من عبء تكاليف الأونروا

<sup>1</sup> وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، مرجع سابق، ص 4

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 4

التي تحملناها لسنوات عديدة، لقد أبدت عدة دول بما في ذلك الأردن ومصر والسويد وقطر والإمارات العربية المتحدة القيادة في معالجة هذه المشكلة<sup>1</sup>.

خلال عامي 2017 و 2018 ارتفعت قيمة المساهمات المالية التي قدمتها دول الخليج العربي الغنية إلى الأونروا وبشكل بارز، فالمملكة العربية السعودية رفعت قيمة تمويلها السنوي للأونروا من (53,275,000) دولار عام 2017<sup>2</sup> إلى (159,956,771) دولار عام 2018<sup>3</sup>، أما الإمارات العربية المتحدة فقد ارتفع تمويلها المالي للأونروا من (12,800,000) دولار عام 2017<sup>4</sup> إلى (53,800,000) عام 2018<sup>5</sup>، فيما قامت دولة قطر برفع قيمة تمويلها من (1,000,000) دولار عام 2017<sup>6</sup> إلى (51,500,000) دولار عام 2018<sup>7</sup>، وزادت دولة الكويت من تبرعاتها المالية للأونروا من (9,000,000) دولار عام 2017 إلى (50,000,000) دولار عام 2018<sup>8</sup>.

من خلال ما تقدم يتضح أن الدول العربية النفطية الخليجية الغنية قد قامت لوحدها بتمويل ما نسبته 24,6% من القيمة الإجمالية لتبرعات الأونروا عام 2018 متجاوزةً ما نسبته 7,8% وهي النسبة التي حددتها مؤتمرات القمة العربية منذ عام 1987 كسقف أعلى للتمويل وذلك بهدف منع تعريب الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

تري الدراسة أن إدارة الرئيس ترامب هدفت من وراء هذا القرار إلى التخلي عن مسؤولياتها المالية والسياسية تجاه الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين والتي التزمت بها منذ

---

<sup>1</sup> U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, p.4

<sup>2</sup> UNRWA, "2017 pledges to UNRWA's programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017", p. 1

<sup>3</sup> UNRWA, "2018 confirmed pledges to UNRWA's programme as 31 December 2018", p. 2

<sup>4</sup> UNRWA, "2017 pledges to UNRWA's programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017", Ibid, p. 1

<sup>5</sup> UNRWA, "2018 confirmed pledges to UNRWA's programme as 31 December 2018", Ibid, p. 2

<sup>6</sup> UNRWA, "2017 pledges to UNRWA's programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017", Ibid, p.1

<sup>7</sup> UNRWA, "2018 confirmed pledges to UNRWA's programme as 31 December 2018", Ibid, p. 2

<sup>8</sup> Ibid, p.2

نشأتها عام 1949، ودفع الدول العربية إلى تحمل القسم الأكبر من هذه المسؤولية، حيث تماهت الدول العربية الخليجية مع السياسات الأمريكية الجديدة وقامت بتحمل الجزء الأكبر من أزمة التمويل التي عانت منها الأونروا نتيجة وقف التمويل الأمريكي، وذلك في سبيل الحفاظ على استمرارية التحالف الأمريكي الخليجي وخصوصاً في ظل الأزمات الأمنية والسياسية المعقدة والتي تعيشها منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يتفق تماماً مع الرؤية الإسرائيلية التاريخية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين والقائمة بجزء منها على حل هذه القضية من خلال الدول العربية بعيداً عن إسرائيل وأكثريتها اليهودية.

#### 4.3.5 الدور الإسرائيلي في وقف التمويل الأمريكي للأونروا

وفقاً للرؤية الإسرائيلية فإن إسرائيل سعت ومنذ نشأتها عام 1948 إلى إنهاء وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر محاولة إيجاد حلول اقتصادية وسياسية لها بعيداً عن حدود وديمغرافيا الدولة الإسرائيلية وذلك نظراً لاستمرارية وجود هذه القضية وتأثيراتها المصيرية على مستقبل الدولة الإسرائيلية، ونظراً للارتباط التاريخي بين الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين فإن إسرائيل عملت جاهدة وخلال السنوات القليلة الماضية على إنهاء وتفكيك الأونروا وذلك كجزء من جهودها في إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين.

بدأت إسرائيل وبعض المنظمات اليهودية العالمية\* ومنذ عام 2002 بحملة عالمية ضد الأونروا تركزت جهودها في كل من الكونغرس الأمريكي ومنظمة الأمم المتحدة والصحف العالمية، حيث هدفت هذه الحملة إلى تحقيق هدفين رئيسيين مرتبطين بالأونروا ومسؤولياتها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين:<sup>1</sup>

1. الضغط على الأونروا وذلك بغية التوقف عن نشاطها الإعلامي المتعلق بنشر الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وخروقاتها تجاه القانون الإنساني الدولي في الأراضي الفلسطينية

---

\* شارك كل من الكونغرس اليهودي العالمي ومركز سايمون فايزنتال والجمعية العالمية للقضاء والمحلفين اليهود وبعض النواب الأمريكيين بالحملة ضد الأونروا

<sup>1</sup> تيري رمبل، " الأونروا تتعرض للهجوم وتعاي نقص في التمويل"، مرجع سابق ص 9

المحتلة، فالأونروا ووفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (605) لعام 1987 تتمتع بقدرتها على توفير الحماية من خلال الإعلام.

2. الدفع باتجاه تغيير الصلاحيات الموكلة للأونروا تجاه اللاجئين الفلسطينيين وذلك عبر قيام الأونروا بتوطين اللاجئين القاطنين في مناطق عملياتها بشكل قسري.

أسفر هذا الضغط الإسرائيلي اليهودي عن قيام الكونغرس الأمريكي بإصدار القرار رقم (1950) خلال شهر حزيران/يونيو عام 2003 والذي ينص بجزء منه على "إن الأونروا تحافظ على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، ويدعو القرار إلى الرقابة والتحقق من المساعدات الأمريكية المخصصة للأونروا وأن يقوم وزير الخارجية الأمريكي بجهود داخل الأمم المتحدة من أجل إجراء تعديلات وتغييرات في صلاحيات الأمم المتحدة تجاه الأونروا<sup>1</sup>.

ارتفعت وتيرة خطاب الكونغرس تجاه الأونروا عندما اتخذ في تشرين أول/أكتوبر 2003 قراراً آخرًا يحمل الرقم (311) متذرعاً بعدم اهتمام الأونروا باللاجئين اليهود من الأقطار العربية وداعياً إلى قيام الأونروا بتوطين اللاجئين الفلسطينيين ضمن نطاق عملياتها في البلدان المستضيفة لهم أو دول عربية أخرى أو أي دولة مستعدة لاستضافة اللاجئين وفق جدول زمني لتنفيذ القرار يبدأ بعد ستة أشهر من تبني القرار<sup>2</sup>.

استمرت إسرائيل ببذل جهودها على المستوى الدولي وذلك من أجل التخلص من الأونروا ورميزتها السياسية المتعلقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث صرح رون بروسور (Ron Prosor) المندوب الإسرائيلي السابق لدى منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 10 آذار/مارس 2010: "إن الإصرار على حق العودة الفلسطيني هو تعبير مخفف لتدمير إسرائيل، فالأونروا تقوم بنقل صفة اللاجئ للأبناء وهو أمر مضر<sup>3</sup>".

<sup>1</sup> تيري رمبل، "الأونروا تتعرض للهجوم وتعاين نقص في التمويل"، مرجع سابق ص 9

<sup>2</sup> المرجع السابق ص 9

<sup>3</sup> حملة إسرائيلية في الأمم المتحدة لإسقاط صفة "لاجئ" عن أبناء الفلسطينيين، موقع فلسطين اليوم الإلكتروني، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2HcC1da>

من خلال ما سبق ترى الدراسة أن الموقف الإسرائيلي الداعم لوجود الأونروا قد تعرض للتحويل الاستراتيجي وذلك بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد الثانية صيف عام 2000 ودخول عملية السلام في مازق وفشل برنامج دعم السلام الذي تبنته الأونروا في تحقيق أهدافه، فإسرائيل وخلال تلك المفاوضات رفضت الاعتراف بمسؤوليتها عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا ونتيجةً لهذا الموقف الإسرائيلي وفي ظل استمرار انعدام حل سياسي لقضية اللاجئين فإن إسرائيل باشرت جهودها من أجل إنهاء وتفكيك الأونروا كرمز دولي سياسي معبر عن قضية اللاجئين الفلسطينيين.

منذ عام 2013 صعدت إسرائيل وحلفائها في الإدارة الأمريكية من جهودهما الهادفة إلى إنهاء وجود الأونروا عبر القيام بحملة منظمة ضدها في الأمم المتحدة ومبررةً ذلك بأن الأونروا تشكل "عقبة أمام السلام" عبر إدامة الصراع العربي-الإسرائيلي وبأن الأونروا ومن خلال التفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة تطبق معايير مزدوجة عندما لا تعيد توطين اللاجئين الفلسطينيين ضمن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأن قيام الأمم المتحدة بتخصيص منظمة من منظماتها تهتم بالفلسطينيين دون غيرهم من لاجئي العالم يعد بمثابة "انحياز ممنهج من قبل الأمم المتحدة ضد إسرائيل".<sup>1</sup>

يتضح مما سبق أنه وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها إسرائيل وحلفائها في الإدارة الأمريكية اتجاه التحريض على الأونروا ووجودها إلا أن الرؤية الأمريكية الرسمية السابقة للأونروا ودورها في إيجاد الاستقرار السياسي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين قد شكل عقبة أمام تلك الجهود الرامية إلى إنهاء الأونروا أو تعديل التفويض الممنوح لها من قبل الأمم المتحدة.

شكل صعود الرئيس ترامب فرصة مواتية لإسرائيل وحلفائها الحاليين في الإدارة الأمريكية من أجل إنهاء الأونروا وتفكيكها، وذلك نظراً لما أبداه الرئيس ترامب وخلال حملته

---

<sup>1</sup> جابر سليمان، "أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والاتفاق وسبل المواجهة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات اب 2018 ص ص 14-15

الانتخابية من انحياز مفرط لإسرائيل، وقيامه بتسليم ملف الشرق الأوسط إلى سياسيين مؤيدين بشكل مطلق لإسرائيل وتوجهاته بالحد من الإنفاق المالي الأمريكي الخارجي.

ارتفعت وتيرة الخطاب السياسي الإسرائيلي الهادف إلى تفكيك الأونروا وإنهاء وجودها في ظل الرئيس ترامب وظهر ذلك واضحاً من خلال العديد من التصريحات الرسمية الإسرائيلية، فأتثناء اللقاء الذي جمع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في مدينة القدس بتاريخ 7 حزيران/يونيو 2017 صرح نتنياهو: "إن الوقت قد حان لأن تعيد الأمم المتحدة النظر في وجود الأونروا"، وفي مستهل افتتاح جلسة الحكومة الإسرائيلية صرح نتنياهو أيضاً: "الأونروا أبقت على مشكلة اللاجئين بدل من أن تحلها وقد ان الاوان لحلها ودمجها في المفوضية السامية للأمم المتحدة<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أن الرئيس ترامب قد استجاب للرغبة الإسرائيلية الهادفة إلى إنهاء الأونروا وتفكيكها ويظهر ذلك واضحاً عبر التبريرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لوقف التمويل المالي للأونروا والتي تعكس بشكل جلي المسوغات والتبريرات التي قدمتها إسرائيل للأمم المتحدة وللإدارات الأمريكية السابقة وذلك ضمن جهودها المعارضة للأونروا وجودها منذ عام 2003.

### 5.3.5 الغاية من قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا

جاء قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا في سياق مجموعة من الخطوات والإجراءات والتي تبنتها إدارة الرئيس ترامب وذلك من أجل ممارسة الضغط السياسي والمالي على بعض الدول والأنظمة العربية بهدف تحقيق ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية الحالية من فرض لتسوية سياسية جديدة قائمة على الحل الاقتصادي وبعيدة كل البعد عن أسس العملية السلمية والتي انطلقت عام 1993 بهدف تنفيذ القرار الدولي رقم (242) كمرجعية للعملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية وصولاً إلى حل الدولتين.

<sup>1</sup> جابر سليمان، "أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والاتفاق وسبل المواجهة"، مرجع سابق، ص 15



### 1.5.3.5 جذور خطة السلام الاقتصادي

قامت فكرة الحل الاقتصادي والتي عُرفت لاحقاً "بصفقة القرن" والتي لم يُعلن إلى الآن عن شقها السياسي إلى الخطة التي أعدها الضابط الإسرائيلي المتقاعد ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق جيورا أيلاند (Giora Eiland) وحملت عنوان "بدائل إقليمية لحل الدولتين" وصدرت عام 2010 من "مركز بيجين-السادات للدراسات الاستراتيجية" التابع لجامعة بار إيلان الإسرائيلية<sup>1</sup>.

رأى أيلاند أن حل القضية الفلسطينية والقائم على مبدأ الدولتين قد فشل وأنه لا يمكن الوصول إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفقاً لمشاريع السلام والتصورات السياسية السابقة، لذا ووفقاً ليلاند فإن الحل المنشود لن يتم إلا من خلال إدخال الدول العربية في التسوية السياسية الجديدة كضامن وشريك مستفيد<sup>2</sup>.

تقوم خطة التسوية الأمريكية الجديدة ذات الجذور الإسرائيلية على إدخال الدول العربية الإقليمية في التسوية السياسية عبر تكليفها بأعباء حل القضية الفلسطينية واستمرار إسرائيل بالتخلي عن مسؤولياتها تجاه حل الصراع من خلال استبدال مسار المفاوضات الثنائي إلى مسار متعدد الأطراف تشارك به الدول العربية ويقوم على أساس العامل الاقتصادي والتخلي عن العامل السياسي وذلك بهدف ضمان مشاركة أوسع وتنفيذ أدق لمخرجات التسوية<sup>3</sup>.

استندت هذه الخطة إلى فكرة تأسيس وإنشاء الاتحاد الأوروبي كنموذج يحتذى به، حيث رأى ليلاند أن العالم اليوم يتبنى مبدأ مشاركة أطراف متعددة لحل القضايا العالمية على أساس اقتصادي وهو عكس ما كان يتم في الماضي الذي اعتمد على مبدأ حل القضايا العالمية بطريقة

---

<sup>1</sup> عامر عبد المنعم، "الرابعون والخاسرون في صفقة القرن"، مجلة دراسات سياسية، القاهرة-المعهد المصري

للدراسات، 2 نيسان 2018، ص 2

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 2

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص 6

ثنائية قائمة على أسس سياسية-استراتيجية، لهذا فإن الحل الإقليمي المقترح سوف يحقق هذه التسوية ويُمكن الفلسطينيين من أن يصبحوا "سنغافورة الشرق الأوسط"<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن الاستراتيجية الأمريكية الحالية تجاه إيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية والتي برزت من خلال الشق الاقتصادي لصفقة القرن هي عودة لذات الاستراتيجية التي كانت تتبناها الولايات المتحدة خلال عقد الخمسينيات من القرن المنصرم والتي كانت تقوم على إشراك دول الإقليم بما فيها إسرائيل بالحل السياسي للصراع العربي الإسرائيلي من خلال محاولة بناء منظومة اقتصادية مشتركة بين هذه الدول تقوم واشطن بدعمها مالياً وسياسياً مثل مشروع الإنماء الموحد عام 1953 ومشروع داغ همرشولد عام 1959، أما الاختلاف الرئيسي الحالي مع الاستراتيجية الأمريكية السابقة فيستند إلى قيام الدول العربية النفطية بتحمل الأعباء المالية لكلفة السلام الاقتصادي مقابل الشراكة الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل.

### 2.5.3.5 البيئة الإقليمية لخطة السلام الاقتصادي

قامت خطة السلام الأمريكية الجديدة على محاولة التخلص من القضايا الكبرى العالقة والتي تشكل جوهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وهي قضيتي القدس واللاجئين كخطوة أساسية ومن ثم العمل على ضمان الوصول إلى سلام إقليمي وتطبيع عربي-إسرائيلي كخطوة أولى نحو حل القضية الفلسطينية.

خلال السنوات الأخيرة طرأ تحول استراتيجي في العلاقات الإسرائيلية-الخليجية وذلك نظراً للتغيرات السياسية والأمنية التي عصفت بالمنطقة وقادت بالتالي إلى التقارب الاسرائيلي-الخليجي، فالتمدد والانتشار الإيراني في المنطقة واهتزاز ثقة الأنظمة الخليجية بنفسها بعد ثورات الربيع العربي والانقسام الداخلي الفلسطيني كلها عوامل ساهمت في تلاقي المصالح الإسرائيلية-الخليجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عامر عبد المنعم، "الرابحون والخاسرون في صفقة القرن"، مرجع سابق، ص ص 14-15

<sup>2</sup> Ian Black, "just below the surface: Israel, the Arab gulf states and the limits of cooperation", Middle East centre, report March 2019, p. 35

رأت إدارة ترامب الحالية أن محاولة تطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية وخصوصاً مع دول الخليج العربي سوف يُسهم بدفع التسوية السياسية الجديدة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وذلك من خلال قيام دول الخليج العربي بتمويل الكلفة الاقتصادية لخطة السلام الأمريكية المنشودة، حيث أنه برز تغير كبير وملحوظ في طبيعة العلاقات الخليجية-الإسرائيلية منذ تولي ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة عبر الزيارات الرسمية لمسؤولين إسرائيليين إلى بعض دول الخليج والتصريحات الإعلامية المتكررة لشخصيات خليجية وإسرائيلية حول مستقبل العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة<sup>1</sup>.

قامت عدة شخصيات إسرائيلية وخليجية بزيارات متبادلة عكست بالتالي طبيعة التحولات الكبرى في العلاقات الثنائية، حيث قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة رسمية إلى سلطنة عُمان بتاريخ 26 تشرين أول/أكتوبر 2018، وشارك الأمير تركي الفيصل وهو الرئيس السابق للمخابرات السعودية في لقاء عمل في مدينة واشنطن الأمريكية جمعه مع إفرام هليفي (Efraim Halevy) المدير السابق لجهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلية "الموساد" خلال شهر تشرين أول/أكتوبر 2017 وذلك لمناقشة الملف الإيراني النووي، في حين قام أنور عشقي وهو ضابط سعودي متقاعد يرافقه وفد أكاديمي سعودي بزيارة إلى إسرائيل التقى خلالها بأعضاء من الكنيست<sup>2</sup>.

ارتفعت وتيرة التقارب الإسرائيلي-الخليجي وخصوصاً في ظل تبني ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لهذا التقارب لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، فخلال مقابلة صحفية لولي العهد مع مجلة "ذا أتلانتيك" الأمريكية بتاريخ 3 نيسان/أبريل 2018 عبر ولي العهد خلالها عن حق إسرائيل في الوجود من خلال قوله: "إن للإسرائيليين الحق في العيش على أرضهم...تمتلك إسرائيل اقتصاداً كبيراً بالمقارنة بحجمها وهو اقتصاد متنام، هناك الكثير من

<sup>1</sup> محمود جرابعة، "صفقة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 22 أيار 2019، ص 6

<sup>2</sup> محمود جرابعة، "مرحلة جديدة من التطبيع العربي الإسرائيلي وافقه"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 25 كانون الأول 2018، ص ص 4-6

المصالح التي نتقاسمها مع إسرائيل، وإذا كان هناك سلام، سيكون هناك الكثير من المصالح بين إسرائيل ومجلس التعاون الخليجي ودول مثل مصر والأردن<sup>1</sup>.

ترى الدراسة أن المصالح العربية عموماً والخليجية خصوصاً قد أسهمت بالتقارب الخليجي-الإسرائيلي على حساب القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث أسهم هذا التقارب بتحضير البيئة السياسية والمالية المناسبة من أجل تحفيز الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها إسرائيل على محاولة إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين والأونروا واستبدال الحل السياسي للقضية الفلسطينية بالحل الاقتصادي، وعلى الرغم من أن مبادرة السلام العربية عام 2002 قد أقرت بإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل وذلك ضمن إطار شامل للسلام إن هي وافقت على قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو عام 1967 وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الدولي رقم (194) إلا أن التراجع الخليجي عن مضمون تلك المبادرة وذلك تبعاً لمصالحها القطرية في ظل تولي وجوه جديدة لمقاليدي الحكم هو الذي شجع الولايات المتحدة على اتخاذ قرارات تختص بالبعد الجوهري للقضية الفلسطينية وتتمثل بقضيتي القدس واللاجئين.

### 3.5.3.5 الترويج لخطة السلام الاقتصادي

اعتقدت الولايات المتحدة أنه ومن خلال ممارسة الضغط السياسي والمالي على بعض الدول والأنظمة العربية ومحاولة إنهاء قضيتي القدس واللاجئين أن الفرصة أصبحت مناسبة لطرح رؤيتها الجديدة للسلام خصوصاً أنها تزامنت مع التقارب الخليجي-الإسرائيلي الداعم لهذه الخطة، لذا قامت إدارة الرئيس ترامب بإيفاد جيرد كوشنر إلى العديد من الدول العربية للترويج لهذه الخطة خلال شهر شباط/فبراير 2019، حيث قام بزيارة كل من الإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر والبحرين والسعودية وتركيا.

<sup>1</sup> نص حوار محمد بن سلمان مع مجلة "ذا اتلانتيك" الأمريكية، موقع إرم نيوز، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2NkNiL1>

استمرت الإدارة الأمريكية بالترويج لخطة السلام الجديدة وذلك عبر محاولة استعمال العامل الاقتصادي كمدخل ضاغط ومحفز وداعم لمسار التسوية السياسية الجديدة التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على الشعب الفلسطيني، لذا قامت الإدارة الأمريكية ومملكة البحرين وبتاريخ 19 أيار/مايو 2019 بالإعلان عن عقد ورشة عمل اقتصادية استضافتها مدينة المنامة بعنوان "من السلام إلى الازدهار" يومي 25 و26 حزيران/يونيو 2019، وحسب البيان الصادر عن الدولتين فإن ورشة العمل هذه ستشكل إلى: "فرصة محورية حيث سيجتمع فيها معاً قادة الحكومات والمجتمع المدني والأعمال لمشاركة الأفكار والاستراتيجيات وشحذ الدعم للاستثمارات والمبادرات الاقتصادية المحتملة التي يمكن أن يوفرها التوصل إلى اتفاق سلام"<sup>1</sup>.

قامت المملكة العربية السعودية بدعم الرؤية الأمريكية الجديدة للسلام الاقتصادي ومارست ضغوطها على الرئيس الفلسطيني محمود عباس من أجل المشاركة بورشة المنامة الاقتصادية وقبول خطة السلام الأمريكية الجديدة، حيث اتضحت تلك الضغوط عبر قيام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بإبلاغ جيرد كوشنر "بأنه مستعد لاستثمار كميات ضخمة من رؤوس الأموال في الصفقة وسيعطي القيادة الفلسطينية الحوافز للاستجابة الإيجابية"، حيث نُقل عن مسؤولين فلسطينيين قيام ولي العهد السعودي بتقديم عرض مالي مغرٍ للسلطة الفلسطينية ويقضي برفع قيمة الدعم السعودي المقدم للسلطة الفلسطينية إلى ثلاثة أضعاف مقابل الموافقة على الخطة<sup>2</sup>.

تري الدراسة أن الجهود الأمريكية السعودية الإسرائيلية التي سعت إلى عقد وإنجاح ورشة البحرين الاقتصادية هدفت إلى تحقيق مصالح مشتركة لكل من الأطراف السابقة، فعلى الصعيد السعودي الإسرائيلي فإن نجاح الورشة كمدخل إلى حل سياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي سوف يؤدي إلى فتح علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع إسرائيل تساهم بجزء منها إلى رفع وتيرة تنسيق الجهود السعودية الإسرائيلية المشتركة للحد من النفوذ الإيراني في

<sup>1</sup> ماجدة إبراهيم، "العدو البديل...إمالة إسرائيل وفزاعة إيران والقضية الفلسطينية: قراءة في نماذج لمؤتمرات عربية ودولية"، مجلة قضايا ونظرات، العدد الرابع عشر تموز 2019 ص 45

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 46

منطقة الشرق الأوسط، أما على الصعيد الأمريكي والذي تميز تاريخياً بدعم السياسة الإسرائيلية فإن نجاح الورشة سوف يساهم بحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والذي سوف يقود بشكل تلقائي إلى تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة ويساهم بزيادة حظوظ الرئيس ترامب في الفوز في الانتخابات القادمة.

### 4.5.3.5 بنود الحل الاقتصادي

تم عقد ورشة البحرين الاقتصادية في الفترة 25-26 حزيران/يونيو 2019 وشاركت بها كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر والأردن والمغرب وقطر وإسرائيل والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما تغيبت كل من فلسطين ولبنان والعراق والكويت وتونس وسلطنة عُمان على الصعيد العربي عن الورشة، أما دولياً فقد امتنعت كل من روسيا والصين عن حضور الورشة الاقتصادية.

وفقاً للرؤية الأمريكية الجديدة لعملية السلام فإن ورشة البحرين هدفت إلى "تمكين الشعب الفلسطيني من بناء مجتمع فلسطيني مزدهر ومفعم بالحيوية وذلك عبر دعم الركائز المتميزة للمجتمع الفلسطيني وهي الاقتصاد والشعب والحكومة من خلال إطلاق ثلاثة مبادرات" وهي:<sup>1</sup>

1. إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للفلسطينيين من خلال تبني تدابير لمكافحة الفساد وسيادة القانون وتطوير حقوق الملكية والعقود والاستثمار في البنية التحتية وربط الأسواق الفلسطينية بأسواق مصر والأردن وإسرائيل ولبنان مما يعمل على إنهاء أزمة البطالة ويحول الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مركز غني بفرص العمل.

2. تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق طموحاته عبر إيجاد وتوسيع التعليم وتطوير التدريب المهني والتقني مما يساهم من زيادة فرص الفلسطينيين من الانضمام للقوى العاملة، أما على الصعيد الصحي والاجتماعي فإن تطوير العيادات والمستشفيات الفلسطينية والحدائق العامة

<sup>1</sup> منشورات البيت الأبيض، "من السلام إلى الازدهار، رؤيا جديدة للشعب الفلسطيني"، البيت الأبيض 2019، ص 5

والمؤسسات الرياضية والثقافية سوف تسهم في تحسين الحياة العامة للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

3. تعزيز الحوكمة الفلسطينية وتحسين قدرة القطاع العام الفلسطيني على خدمة مواطنيه وتمكين القطاع الخاص من النمو، فهذه المبادرة سوف تسهم في تحسين وإصلاح قدرة القطاع العام على تحقيق هذا الهدف عبر تطوير الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال التجارية وتعديل القوانين الضريبية وتطوير النظام القضائي وتعزيز مفاهيم المساءلة والشفافية.

سعت الولايات المتحدة إلى تأسيس صندوق دولي للاستثمار برأس مال يزيد عن (50) مليار دولار، حيث أن هذا الصندوق سوف يكون بمثابة قناة خاصة للشركات والمؤسسات التي ترغب في الاستثمار، وهو يقوم بمهمة مراقبة الأموال نيابة عن المانحين والمستثمرين والشعب الفلسطيني وذلك من أجل تحقيق الهدف الرئيسي من هذا الصندوق وهو تطوير الأعمال الاستثمارية والتجارية بغية إنهاء الاعتماد الفلسطيني على أموال المانحين من خلال وضع الية مشابهة لمشروع مارشال<sup>1</sup>.

وفقاً لهذه الخطة فإن مبلغ (50) مليار دولار سوف يتم جمعه عبر المنح الحكومية والقروض المدعومة واستثمارات القطاع الخاص، حيث سوف تحصل الضفة الغربية وقطاع غزة على (27,813) مليار دولار، فيما تحصل مصر على (9,167) مليار دولار، بينما بلغت حصة الأردن (7,365) مليار دولار، أما لبنان فسوف تحصل على (6,325)<sup>2</sup>.

هدفت الخطة ومن خلال الاستثمار في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى رفع قيمة الناتج القومي الفلسطيني إلى الضعف وتوفير أكثر من مليون فرصة عمل وخفض نسبة البطالة

<sup>1</sup> موقع النجاح الاخباري، "تفاصيل خطة كوشنير في ورشة البحري الاقتصادية بالأرقام"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2q0kwrg>

<sup>2</sup> المرجع السابق

إلى أقل من 10% والحد من نسبة الفقر بمقدار النصف وذلك عبر التخفيف من حدة القيود التي تفرضها إسرائيل على الأفراد والبضائع عبر نقاط التفتيش والحواجز والحدود<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن الخطة الأمريكية الاقتصادية للسلام تهدف بشكل عام إلى استدامة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وذلك عبر تطوير منظومة الحكم الذاتي الفلسطينية القائمة منذ عام 1994، وتحسين حياة الفلسطينيين الاقتصادية، واستبدال الحل السياسي القائم على تنفيذ القرار الدولي رقم (194) وإقامة الدولة الفلسطينية بالحل الاقتصادي وذلك في محاولة أمريكية إسرائيلية إلى إعادة إحياء مفهوم الشرق الأوسط الجديد الذي نادى به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شمعون بيريز (Shimon Peres)، والذي رأى حينها أن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وإسرائيل وقيام الدول العربية الخليجية الغنية بالاستثمار في الأراضي الفلسطينية عام 1967 يشكل بديلاً عن الحل السياسي للقضية الفلسطينية ويسهم في صنع السلام.

### 6.3.5 ردود الأفعال الفلسطينية والإقليمية والدولية على قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا

تعددت المواقف السياسية الرسمية الفلسطينية والإقليمية والدولية من قرار الرئيس ترامب بوقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا وذلك تبعاً للمواقف السياسية لتلك الدول من القضية الفلسطينية عموماً وقضية اللاجئين الفلسطينيين خصوصاً، لذا يمكن تحديد المواقف السياسية للدول من القرار عبر رصد وتحليل البيانات والتصريحات الرسمية الصادرة عنها.

#### 1.6.3.5 الموقف الفلسطيني من قرار وقف التمويل الأمريكي

عبرت منظمة التحرير الفلسطينية وعلى لسان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات عبر بيان صحفي بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2019 عن رفضها واستنكارها للقرار الأمريكي بوقف التمويل المالي للأونروا ودعت دول العالم إلى رفض هذا القرار وتقديم كل ما هو ممكن لدعم الأونروا إلى حين حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك كما

<sup>1</sup> منشورات البيت الأبيض، مرجع سابق، ص 7



نص القرار الدولي الذي أنشأ الأونروا، حيث صرح عريقات وفي جزء من البيان بالآتي: "لا يحق للولايات المتحدة إلغاء الأونروا التي تشكلت بقرار من الجمعية العامة... هذا القرار هو مخالفة للقانون الدولي... لا يحق للولايات المتحدة تأييد سرقة الأراضي الفلسطينية والاستعمار الاسرائيلي غير الشرعي للأرض الفلسطينية وسرقة القدس وضماها إلى إسرائيل... على المجتمع الدولي بأكمله رفض وإدانة القرار الأمريكي وتقديم كل ما هو مطلوب من مساعدات للأونروا لتمكينها من الاستمرار بالنهوض بمسؤولياتها كافة تجاه اللاجئين الفلسطينيين"<sup>1</sup>.

قامت السلطة الفلسطينية ومن خلال تصريح صحفي لوزير خارجيتها رياض المالكي بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2019 بالتوضيح عن الإجراءات التي سوف تقوم بها السلطة الفلسطينية لمواجهة هذا القرار الأمريكي: "إن دولة فلسطين ستعمل ومن خلال التنسيق الوثيق مع الأردن بشكل رئيسي لحماية الأونروا ودورها الريادي... سنشهد الأسابيع القادمة المقبلة تحركاً كثيفاً ليس فقط فلسطينياً وأردنياً وإنما عربياً وأوروبياً وأمياً لصالح حماية الأونروا والعمل على حث العديد من الدول على تغطية العجز الذي خلفه تواطؤ الإدارة الأمريكية مع سياسية "الأبارتهايد" الإسرائيلية"<sup>2</sup>.

أوضحت دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية وعبر تصريح صحفي لرئيسها أحمد أبو هولي بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 عن أهداف وتداعيات القرار الأمريكي: "إن القرار الأمريكي يأتي في إطار الابتزاز السياسي والضغط على القيادة الفلسطينية لتمرير صفقة القرن التي رفضتها القيادة الفلسطينية والتي تهدف إلى إسقاط ملفي القدس واللاجئين من مفاوضات الحل النهائي... إن محاولات إنهاء دور الأونروا في ظل غياب الحل السياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين سيدفع بالمنطقة إلى دوامة عنف وحالة من عدم الاستقرار من الصعب السيطرة عليها"<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> منظمة التحرير الفلسطينية، "تتديد واسع لقرار وقف المساعدات الأمريكية للأونروا..حرب ترمب مستمرة على اللاجئين..والقيادة تؤكد على حق العودة"، الموقع الرسمي الإلكتروني، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2oRqHxu>

<sup>2</sup> المرجع نفسه

<sup>3</sup> المرجع نفسه

أما حركة المقاومة الإسلامية "حماس" فقد عبرت من موقفها من هذا القرار من خلال ناطقها الرسمي سامي أبو زهري وعبر منشور على موقع تويتر الإلكتروني بتاريخ 31 اب/أغسطس 2018 قال فيه: "إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بوقف دعم الأونروا بالكامل يهدف إلى شطب حق العودة ويمثل تصعيداً أمريكياً خطيراً ضد الشعب الفلسطيني، إن القرار الأمريكي يعكس الخلفية الصهيونية للقيادة الأمريكية التي أصبحت عدواً للشعب الفلسطيني والأمة العربية وإننا لن نستسلم لمثل هذه القرارات"<sup>1</sup>.

عبرت حركة الجهاد الإسلامي عن رفضها للقرار الأمريكي، وطالبت الأمة العربية والإسلامية بإسناد قضية اللاجئين وعدم السماح بإنهاء الأونروا وذلك من خلال تصريح صحفي لناطقها الرسمي داود شهاب بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 ورد في جزء منه: "إن الحرب على اللاجئين الفلسطينيين هي أحد أوجه الاستهداف الأمريكي للقضية الفلسطينية من خلال خطة ترامب... إن الرد على الموقف الأمريكي يتطلب توحيد الموقف الفلسطيني والتخلي عن مشروع التسوية الذي تسللت من خلاله جميع هذه المؤامرات... نطالب العرب والمسلمين بإسناد حقوق اللاجئين ودعم صمودهم وعدم السماح بتصفية الأونروا"<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق يتضح اتفاق جميع الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية المعارضة والمؤيدة للتسوية السياسية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على شجب القرار الأمريكي واستنكاره وذلك لما يحمله هذا القرار من استهداف مباشر للأونروا ودورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وذلك باعتبارها أن مؤسسة دولية تمثل مسؤولية المجتمع الدولي عن نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين واستمراريتها حتى الآن بدون أي حل سياسي.

### 2.6.3.5 الموقف الإسرائيلي من قرار وقف التمويل الأمريكي

عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو عن تأييده للقرار ودعا إلى اتخاذ المزيد من الخطوات السياسية اتجاه إنهاء الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك من

<sup>1</sup> قناة الغد الإخبارية، "تتديد واسع لقرار واشنطن وقف دعم الأونروا"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/34w5dFA>  
<sup>2</sup> موقع حركة الجهاد الإسلامي على الانترنت، "الجهاد الإسلامي: يجب مواجهة مخططات ترامب باستعادة الوحدة ووقف نهج التنسيق الأمني"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2Civdbu>

خلال تصريح صحفي بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2018 جاء في جزء منه: "هذا تغيير مرحب به ويجب دعمه...يتوجب إلغاء مؤسسة اللجوء الفلسطيني وأخذ الأموال التي خصصت لها وتحويلها إلى إعادة تأهيل اللاجئين الذين عددهم الحقيقي يشكل جزءاً قليلاً جداً من العدد الذي تعلنه الأونروا"<sup>1</sup>.

أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية وعبر ناطقها الرسمي إيمانويل نحشون (Emmanuel Nahshon) بيان يوضح فيه الموقف الإسرائيلي الرسمي من القرار الأمريكي بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 2018 على موقع تويتر الإلكتروني جاء فيه: "تعمل الأونروا على إدامة أسطورة وضع "اللاجئ" الأبدى للفلسطينيين، إن الغرض الوحيد هو الحفاظ على أداة غير مشروعة تهدف إلى تدمير دولة إسرائيل، الأونروا جزء من المشكلة وليس الحل"<sup>2</sup>.

من خلال ما سبق فإن الدراسة ترى بأن القرار الأمريكي القاضي بوقف التمويل المالي للأونروا حقق الهدف الذي سعت إسرائيل ومنذ سنوات لتحقيقه، فإسرائيل ترى ومنذ دخول عملية السلام في حالة جمود أن الأونروا تمثل عقبة في وجه جهودها الرامية إلى إنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين باعتبارها منظمة دولية ساهمت بالحفاظ على حق اللاجئين بالعودة وتحظى بدعم المجتمع الدولي لها، لذا فإن إسرائيل ترى بأن القرار الأمريكي يمثل خطوة أولى تجاه تخلي المجتمع الدولي عن دعمه للأونروا والذي سوف يساهم بإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وخصوصاً في ظل الأزمات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعيشها الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، لذا فإن الموقف الإسرائيلي من هذا القرار كان مرحباً ومؤيداً وداعماً.

### 3.6.3.5 الموقف العربي من قرار وقف التمويل الأمريكي

تباينت ردود الأفعال العربية من قرار الإدارة الأمريكية الحالية بوقف التمويل المالي للأونروا ما بين الاستنكار أو الرفض أو الأسف، لذا ستقوم الدراسة برصد المواقف السياسية

<sup>1</sup> Michel Barcher, "Netanyahu hails US defunding of refugee perpetuation agency UNRWA", The Times of Israel, website <http://bit.ly/34Bvja5>

<sup>2</sup> Ibid

للدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين أو الدول التي كان لها حضور سياسي واضح تجاه الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ضد الشعب الفلسطيني.

#### 1.3.6.3.5 الموقف الأردني من قرار وقف التمويل الأمريكي

تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من أشد الدول المتضررة من هذا القرار كونها تستضيف ما يزيد عن مليوني لاجئ فلسطيني مسجلين بقوائم الأونروا وتربطها بذات الوقت بالولايات المتحدة علاقات سياسية واقتصادية قوية، لهذا تبني الأردن الحذر في اتخاذ موقفه.

عبر وزير الخارجية أيمن الصفدي وفي تصريح لوكالة رويترز للأنباء بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 عن الموقف الأردني من القرار، حيث صرح بالاتي: "إن الأردن يأسف لقرار الولايات المتحدة وقف تمويل الأونروا...إن حرمان اللاجئين من خدمات الوكالة سيعمق مشاعر اليأس والحرمان وسيجعل من زيادة التوتر وتفجر الأوضاع خطراً حقيقياً...إن الأردن سيواصل حشد الدعم للوكالة لتيسير المصاعب المالية التي تواجهها"<sup>1</sup>.

تري الدراسة أن الموقف الأردني الحذر من قرار وقف التمويل له مبرراته السياسية، فالأردن يتلقى معونة اقتصادية وعسكرية أمريكية منتظمة ويعاني من نقص مزمن في الموازنة العامة وارتفاع في الدين العام الأردني ويستضيف ما يزيد عن مليوني لاجئ فلسطيني يحملون الجنسية الأردنية، لذا فإن الموقف الأردني من القرار جاء وفقاً لبيئة سياسية واقتصادية أردنية معقدة فرضت عليه اتخاذ مثل هذا الموقف الحذر.

#### 2.3.6.3.5 الموقف المصري من قرار وقف التمويل الأمريكي

صرح أحمد أبو زيد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية عن الموقف المصري من القرار الأمريكي بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 وذلك عبر مؤتمر صحفي جاء بجزء منه: "تعبّر مصر عن قلقها البالغ إزاء الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين والتي تزداد

<sup>1</sup> موقع الخليج أون لاين الإلكتروني، "الأردن: وقف تمويل الأونروا سيؤدي إلى إنكفاء التطرف"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2JW02Xz>

صعوبة يوماً بعد يوم لا سيما مع تزايد التضيق على وكالة الأونروا وعدم تمكينها من الاضطلاع بدورها الهام... إن القرار الأمريكي الأخير جاء في توقيت حرج تتضافر فيه الجهود الدولية من أجل الحفاظ على وتيرة العمل الإنساني للوكالة... مصر حريصة كل الحرص على التواصل مع كافة الأطراف الدولية خلال الفترة المقبلة لدعم الأونروا واتخاذ كل ما هو ضروري للحفاظ على وتيرة العمل الإنساني للوكالة كأحد ركائز الاستقرار لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين والعمل على استمرار ولايتها وهيكلتها القائمة<sup>1</sup>.

ترى الدراسة أن الموقف المصري من قرار التمويل والذي لم يرقى إلى الشجب أو الاستنكار جاء وفقاً للعديد من الأسباب التي توضح أسباب اتخاذ هذا الموقف، فمصر كالأردن تتلقى معونة اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة وتعاني كذلك من أزمات اقتصادية وسياسية وأمنية مزمنة ولكنها لا تشكل إقليماً من أقاليم عمل الأونروا على الرغم من أنها تستضيف عشرات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين.

### 3.3.6.3.5 الموقف اللبناني من قرار وقف التمويل الأمريكي

عبرت الجمهورية اللبنانية عن رفضها للقرار الأمريكي وأهدافه وتبعاته وذلك لإدراك الجهات الرسمية والحزبية في لبنان لتبعات هذا القرار السلبية على المكونات الطائفية والدينية اللبنانية وبالتالي تهديد النظام السياسي والتوازن الديمغرافي للدولة اللبنانية بشكلها الحالي.

صرح وزير الخارجية والمغتربين اللبناني جبران باسيل وخلال اجتماع له مع سفراء خمسة عشرة دولة عربية وأجنبية وممثلين عن الأونروا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة فيما تغيب سفير الولايات المتحدة عن الاجتماع بتاريخ 3 أيلول/سبتمبر 2018 بأن: "إن القرار الأمريكي بوقف تمويل الأونروا ليس إلا قراراً سياسياً وليس إدارياً أو مالياً، ويأتي من ضمن القرارات والسياسات المعتمدة في الفترة الأخيرة... وأخيراً وقف تمويل الأونروا بما يعني من

<sup>1</sup> موقع سبوتنيك الاخباري، "مصر تعرب عن بالغ قلقها بعد وقف التمويل الأمريكي للأونروا"، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/2rBPLte>

إلغاء حق العودة وهو حق مقدس للشعب الفلسطيني، وبالنسبة للبنان فهو أمر دستوري لا يمكن القبول به لأنه يلغي لبنان الكيان والوطن"<sup>1</sup>.

تري الدراسة أنه وعلى الرغم من أن لبنان يرتبط بعلاقات اقتصادية وعسكرية متينة مع الولايات المتحدة ويعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة ويستضيف ما يقرب من نصف مليون لاجئ فلسطيني إلا أن الموقف اللبناني والذي امتاز بارتفاع مستوى الإدراك السياسي لقرار وقف التمويل الأمريكي وتبعاته على مصير الدولة اللبنانية له دوافعه ومبرراته، فالدولة اللبنانية يقوم نظامها السياسي على الديمقراطية الطائفية والتي تستند إلى الدستور اللبناني وأن أي تغيير مفاجئ في توازنه الديمغرافي نتيجةً للجهود الأمريكية الرامية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سوف تؤدي إلى كوارث سياسية واجتماعية يصعب التنبؤ بنتائجها.

#### 4.3.6.3.5 الموقف السعودي من قرار وقف تمويل الأونروا

على الرغم من ارتفاع المساهمات المالية للمملكة العربية السعودية للأونروا خلال السنوات الماضية إلا أنه لم يتم إصدار أي تصريح صحفي أو بيان رسمي سعودي يختص بالموقف السعودي من قرار واشنطن بوقف تمويل الأونروا.

خلال اجتماع جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2018، وبناء على طلب أردني لمناقشة الحملة التي تتعرض لها الأونروا، أوضح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير موقف بلاده من القرار الأمريكي بقوله: "القضية الفلسطينية هي رأس أولويات واهتمامات بلادي التي تسعى لكي ينال الشعب الفلسطيني الشقيق حقوقه المشروعة...كما نؤيد الجهود الرامية لدعم وكالة الأونروا والحفاظ على دورها التاريخي"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> أرشيف نشرة فلسطين اليوم، "باسيل: قرار وقف تمويل الأونروا يمس السلام"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد رقم 4728 ص 25

<sup>2</sup> كلمة وزير الخارجية السعودي في الدورة (150) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/33kE0ok>

ترى الدراسة أن الموقف السعودي من قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا والذي لم يصل إلى مرحلة الادانة أو حتى الاسف جاء متناسقاً مع السياسة السعودية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية والتي تستند إلى تبني سياسية تحييد القضية الفلسطينية وتهميشها من العلاقات والمصالح السعودية مع دول الإقليم.

#### 4.6.3.5 الموقف الدولي من قرار وقف تمويل الأونروا

توالت ردود الأفعال الدولية الراضة لقرار الولايات المتحدة بوقف التمويل المالي للأونروا، لذا ستقوم الدراسة برصد بعض ردود الأفعال للدول والمنظمات والتي لها حضور وفاعل على المستوى السياسي الإقليمي والعالمي.

#### 1.4.6.3.5 موقف الأونروا من قرار وقف تمويل الأونروا

صرحت الأونروا وعلى لسان متحدثها الرسمي سامي مشعشع عبر بيان صحفي بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2018 عن اسفها وخيبة أملها من القرار الأمريكي ومن المبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية من أجل إقراره، حيث جاء في جزء من البيان: "تعرب الأونروا عن اسفها العميق وخيبة أملها من إعلان الولايات المتحدة من انها لن تقدم الدعم للوكالة... إن هذا القرار هو قرار مفاجئ بالنظر إلى قيام الأونروا والولايات المتحدة بتجديد اتفاقية التمويل في كانون الأول من عام 2017 والذي كن عن اعتراف الولايات المتحدة بالإدارة الناجحة والمتفانية والمهنية للأونروا...نحن نرفض وبأشد العبارات الممكنة الانتقاد بأن مدارس الأونروا ومراكزها الصحية وبرامج المساعدات الطارئة تشوبها عيوب لا يمكن إصلاحها...نحن ممتنون للغاية للتضامن الواسع النطاق الذي عمل وضعنا غير المسبوق على خلقه وممتنون أيضاً لسخاء العديدين من المانحين"<sup>1</sup>.

أما المفوض العام الأسبق للأونروا بيير كرينبول (Pierre Krahenbuhl's) ومن خلال رسالة وجهها للاجئين الفلسطينيين بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 فقد عبر عن رفضه وبلا

<sup>1</sup> منشورات الأونروا، "بيان عاجل صادر عن الأونروا"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2rdw9eG>

تحفظ للنص الأمريكي المصاحب لقرار وقف التمويل، حيث جاء في جزء من الرسالة: " إن قرار وقف التمويل من دولة عضو وعلى الرغم من أنها تعتبر تاريخياً الأكثر سخاءً وثباتاً إلا أنه لن يقوم بالتعديل أو بالتأثير على الطاقة والشغف اللتان نتعامل بهما مع دورنا ومسؤولياتنا تجاه لاجئي فلسطين...إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها تبقى أن لدى لاجئي فلسطين حقوقاً بموجب أحكام القانون الدولي وأنهم يمثلون مجتمعاً قوامه (5.4) مليون رجل وإمراة وطفل لا يمكن ببساطة القيام بإلغاء وجودهم"<sup>1</sup>.

من خلال التصريحات السابقة لمسؤولين من الأونروا ترى الدراسة أن الأونروا وفي موقفها الرافض لقرار وقف التمويل الأمريكي استندت إلى أن مهامها تجاه اللاجئين الفلسطينيين ينظمها القانون الدولي والقرارات الدولية كمنظمة تابعة للأمم المتحدة وذلك إلى حين إيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين وهو الأمر الذي لم يتم حتى الآن، وأن المبررات التي قدمتها الولايات المتحدة غير كافية لإنهاء الأونروا ومهامها.

#### 2.4.6.3.5 موقف منظمة الأمم المتحدة من قرار وقف تمويل الأونروا

عبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس (Antonio Guterres) عن أسفه لقرار واشنطن بوقف تمويل الأونروا بشكل نهائي وذلك من خلال تصريح صحفي للمتحدث باسمه ستيفان دوجاريك (Stephan Dujarric) بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 جاء فيه: " نأسف لقرار الولايات المتحدة بعدم تقديم أي تمويل إضافي للأونروا والذي يوفر الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين ويسهم في الاستقرار في المنطقة. كانت الولايات المتحدة أكبر مساهم منفرد في الأونروا، نحن نقدر دعمها على مر السنين. تتمتع الأونروا بثقة كاملة من الأمين العام، قاد المفوض العام للأونروا بيير كرايينبول جهوداً سريعة ومبتكرة ومثابرة للتغلب على الأمور المالية غير المتوقعة"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> موقع قدس الالكتروني، "مفوض عام أونروا للاجئين: نرفض التحريض الأمريكي ولن نخذل اللاجئين"، الموقع الالكتروني <http://bit.ly/2PT9e2E>

<sup>2</sup>United Nations, "statement attributable to the Spokesman for the security-general on UNRWA 1 Sep 2018", political and peace building affairs", website <http://bit.ly/2DDUu04>



ترى الدراسة أن الموقف الذي اتخذته الأمين العام للأمم المتحدة من قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا والذي لم يرتقي إلى مستوى الإدانة يعود إلى الثقل السياسي والمالي الأمريكي في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها، حيث تعتبر الولايات المتحدة الداعم المالي الأكبر لمنظمة الأمم المتحدة.

#### 3.4.6.3.5 موقف الاتحاد الاوربي من قرار وقف تمويل الأونروا

صرح الناطق الرسمي باسم الشؤون الخارجية للاتحاد الاوربي مايا كوكيجانيتش (Maja Kocijanic) عن أسف الاتحاد الأوروبي من قرار واشنطن بوقف التمويل المالي للأونروا وطلب من الولايات المتحدة إعادة النظر بقرارها وذلك عبر بيان رسمي صدر بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018، جاء بجزء منه: "إن القرار المؤسف الذي اتخذته الولايات المتحدة بعدم المشاركة في هذا الجهد الدولي والمتعدد الأطراف يترك فجوة كبيرة ونأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من إعادة النظر في قرارها. لطالما لعبت الولايات المتحدة وستستمر في لعب دور أساسي في أي جهد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، سيواصل الاتحاد الاوربي التعامل مع الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين والدوليين الآخرين للعمل من أجل تحقيق هذا الهدف...ناقش وزراء الخارجية للاتحاد الاوربي هذه المسألة في اجتماعهم غير الرسمي في فيينا هذا الاسبوع، سوف نستمر في المناقشات خلال الأسبوع الوزاري للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مع شركائنا الدوليين والإقليميين حول كيفية تقديم مساعدة مستديمة للفلسطينيين وبما في ذلك الأونروا في هذا المنعطف الخطير"<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح حجم التباعد بين سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تجاه القضايا الدولية والإقليمية، فالموقف الأوروبي الداعم لبقاء الأونروا كمؤسسة دولية إنسانية تساهم في الاستقرار الإقليمي يتنافى مع الموقف الأمريكي الجديد والذي يرى أن الأموال الأمريكية التي تُدفع للأونروا لا تصب في صالح دافع الضرائب الأمريكي.

<sup>1</sup> European union external action, "Statement by the spokesperson on UNRWA 1 September 2018", website <http://bit.ly/2rFYqLp>

ترى الدراسة أن التباين في السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه الأونروا شكل جزءاً من التباين والتباين السياسي العام تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل الملف الإيراني النووي والقضية الفلسطينية والتجارة العالمية وتغير المناخ.

#### 4.4.6.3.5 الموقف الروسي من قرار وقف تمويل الأونروا

صرح فيدور سترجيغوسكي (Fyodor Strjyvesky) الناطق الإعلامي للبعثة الروسية في منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2018 بأن القرار الأمريكي بوقف تمويل الأونروا لا يصب في مصلحة عملية السلام في الشرق الأوسط.

قال سترجيغوسكي ومن خلال تصريح صحفي لوسائل الإعلام بأن: "روسيا صرحت مراراً بموقفها من تقليص الدعم المالي للأونروا، إن قرار الولايات المتحدة الأخير لا يسهم في دفع عملية التسوية الشرق أوسطية والتي يتمثل الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين جزءاً مهماً منها...ستواصل موسكو دعم الأونروا والتي يتعدى نشاطها الإطار الإنساني البحت ويهدف إلى تعزيز الاستقرار والإسهام في العملية السلمية في الشرق الأوسط"<sup>1</sup>.

ترى الدراسة أن الموقف الروسي من قرار واشنطن وقف تمويل الأونروا وعلى الرغم من إدراكه لمدى مساهمة الأونروا وأهميتها في الحفاظ على الاستقرار السياسي للاجئين الفلسطينيين إلا أنه جاء وفق السياق السياسي الروسي العام تجاه القضية الفلسطينية والذي ينحصر بالتصريحات الإعلامية دون أي تأثير سياسي فعال.

من خلال استعراض الردود الدولية والإقليمية والمحلية يتضح أن قرار وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا قد تعرض للكثير من الرفض والإدانة والاستنكار وخصوصاً من الدول والهيئات ذات المصلحة المباشرة باستمرار وجود الأونروا وأهميتها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين ودورها في عملية الاستقرار السياسي في المنطقة مما أدى إلى انبثاق بيئة سياسية دولية جديدة تعمل الأونروا من خلالها.

<sup>1</sup> قناة روسيا اليوم، موسكو تعلق على قرار واشنطن وقف تمويل "الأونروا"، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/2DIZOW1>

### 7.3.5 الإجراءات المتخذة للحد من تأثير القرار الأمريكي بوقف تمويل الأونروا

قامت الأونروا بالعديد من الإجراءات السياسية والمالية بهدف الحد من تأثيرات القرار الأمريكي على مهامها وواجبتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وستوجزها الدراسة فيما يلي.

#### 1.7.3.5 إطلاق الأونروا للحملة العالمية لجمع التبرعات بعنوان " الكرامة لا تقدر بثمن"

على إثر قرار واشنطن بخفض التمويل المالي للأونروا بتاريخ 16 كانون ثاني/يناير 2018 قام المفوض العام السابق للأونروا بيير كرينبول بالإعلان عن انطلاق الحملة العالمية لجمع التبرعات لصالح الأونروا بتاريخ 22 كانون ثاني/يناير 2018 بعنوان "الكرامة لا تقدر بثمن"<sup>1</sup>.

هدفت هذه الحملة إلى جمع مبلغ (500) مليون دولار من أجل الحد من تأثير قرار خفض التمويل المالي الأمريكي على مهام الأونروا وواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين حيث عبر المفوض العام السابق عن أهداف هذه الحملة بقوله مخاطباً طلاب إحدى مدارس الأونروا في قطاع غزة: "نحن نعمل على إطلاق هذه الحملة لأن الأونروا تقف معكم كشاهد على محنتكم التاريخية...أود أن أؤكد لكافة لاجئي فلسطين بأن مدارس الأونروا، تلك المدارس المفخرة كهذه التي نقف فيها الآن ستظل مفتوحة وبأن الرعاية الصحية، أيضاً، كغيرها من الخدمات الأخرى سيتم توفيرها، إن هذا تحد كبير، إلا أنه ضروري ولازم بكل تأكيد...إن تفويض الأونروا ليس للبيع وقد تم تمديده من قبل مائة وسبع وستون دولة"<sup>2</sup>.

استندت الأونروا ومن خلال هذه الحملة على محورية وأهمية وجودها الإنساني في دعم ملايين اللاجئين الفلسطينيين عبر التركيز على الخدمات الإنسانية التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين من أجل تحفيز المتبرعين على التبرع لصالحها، حيث أبرزت الأونروا أهمية استمرار وجودها تجاه ما يزيد عن (525,000) طالب وطالبة في (700) مدرسة، وتقديم

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا تطلق الحملة العالمية لجمع التبرعات "الكرامة لا تقدر بثمن من غزة"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/33DrkZT>

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

الخدمات الطبية المجانية لـ (5,3) مليون لاجئ فلسطيني في (150) مركز وعيادة صحية منتشرة في مناطق عمليات الأونروا الخمس، وتأمين المساعدات النقدية والمالية لـ (1,7) مليون لاجئ من الفئات المهمشة والأكثر ضعفاً بين اللاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

هدفت الأونروا وعبر هذه الحملة أيضاً إلى حفظ الكرامة والأمن الإنساني والافق السياسي لـ (5,3) مليون لاجئ فلسطيني في سبيل حفظ الاستقرار الإقليمي وخصوصاً في ظل تصاعد التوتر الأمني والسياسي في المنطقة<sup>2</sup>.

ترى الدراسة أن الأونروا ومن خلال هذه الحملة استشعرت مبكراً السياسات الأمريكية الجديدة تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين لذا قامت الأونروا وعبر هذه الحملة على التركيز على الجانب الإنساني لمهامها وإبراز التفويض الذي تحظى به من قبل (167) دولة وأهميتها تجاه الاستقرار السياسي في المنطقة وهو ما يشير إلى بداية انفكاك الأونروا من الهيمنة والسيطرة الأمريكية.

### 2.7.3.5 توجه الأونروا نحو الدول العربية لسد العجز المالي

قام المفوض العام السابق للأونروا بيير كرينبول بإلقاء كلمة في اجتماع المجلس الوزاري رقم (150) لدى جامعة الدول العربية بتاريخ 11 أيلول/سبتمبر 2018 والذي دعت له الأردن لمناقشة القرار الأمريكي بوقف التمويل النهائي للأونروا، حيث أوضح كرينبول أهمية توفير دعم عربي مستمر للحفاظ على الأونروا ودورها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

أوضح كرينبول ومن خلال كلمة له جاء جزء منها عن دوافع الولايات المتحدة لوقف تمويل الأونروا، حيث قال: "أعرب عن امتناني الشديد للتبرعات الاستثنائية بمبلغ خمسين مليون دولار من كل من السعودية والإمارات وقطر، علاوة على الدعم التاريخي من دولة الكويت... إن قرار الولايات المتحدة بوقف تمويلها للأونروا لن يؤدي بأي حال من الأحوال

<sup>1</sup> منشورات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الكرامة لا تقدر بثمن"، ص 2، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/34EvIhQ>

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 2

بتغيير تصميم الوكالة على تقديم خدماتها للاجئين فلسطين وتنفيذ المهام الموكلة لها...بمصاحبة الإعلان الأمريكي كانت هنالك أحاديث متجددة مفادها أن الأونروا تعمل على إدامة وضع اللجوء...لا يستطيع أحد حل المشاكل في المنطقة عن طريق شطب (5،3) مليون لاجئ من فلسطين...بالرغم من المحاولات المتكررة العديدة لتقليل أو نزع شرعية التجارب الفردية والجماعية للاجئين فلسطين، فإن الحقيقة التي لا يمكن انكارها هي أن لديهم حقوقاً وفق القانون الدولي<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق يتضح أنه وعلى الرغم من أن الأونروا أدركت الأهداف السياسية للقرار الأمريكي بوقف تمويلها وتأكيدا على أن استمرار وجودها مرتبط بإيجاد حل سياسي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا أنه وعبر قيام الدول العربية النفطية الغنية بتغطية نسبة كبيرة من العجز المالي للأونروا فإنها قد ساهمت بتعزيز القرار اتجاه تخلي الولايات المتحدة عن مسؤولياتها اتجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين والاتجاه نحو تعريب الأونروا وهو الأمر الذي اجتمع قادة الدول العربية تاريخياً على عدم تبنيه في سبيل استمرار المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين كونه شكل جزءاً مهماً من عوامل نشأتها.

### 3.7.3.5 مؤتمر نيويورك للمانحين 2018

على هامش اجتماعات الدورة السنوية الثالثة والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في مدينة نيويورك عام 2018 تم عقد مؤتمر دولي لدعم الأونروا بتاريخ 27 أيلول/سبتمبر 2018 على مستوى وزراء الخارجية لكل من الأردن وتركيا واليابان وألمانيا وبمشاركة الممثل السامي للاتحاد الأوروبي ونائب رئيس الاتحاد الأوروبي، وقد ضم الاجتماع (34) دولة عضو بالأمم المتحدة بالإضافة إلى عدد من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية وذلك بهدف حشد الدعم المالي والسياسي للوكالة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وكالة بربوغندا للإعلام، "مفوض عام أونروا: الوكالة تحتاج 186 مليون دولار لاستمرار خدماتها"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/361PvTr>

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "اجتماع وزاري بشأن الأونروا يحقق تبرعاً بقيمة 122 مليون دولار، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2sCS27T>

أدى الاجتماع إلى تحقيق نتائج إيجابية على المستوى المالي والسياسي، فعلى الصعيد المالي قامت كل من الكويت وألمانيا والنرويج وبلجيكا وإيرلندا والاتحاد الأوروبي بإعلان عن تعهدهم بتقديم دعم مالي بلغ مجموعه (122) مليون دولار، أما على الصعيد السياسي فقد أكدت الدول والمنظمات التي حضرت الاجتماع على الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي والتزامات المجتمع الدولي وحرصهم أيضاً على تقديم الدعم السياسي القوي للأونروا ولتفويضها الدولي الذي تتمتع به في سبيل استمرارها بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين<sup>1</sup>.

#### 7.3.5.4 مخاطبة المجتمع الدولي لطلب الدعم المالي

خلال مؤتمر تم عقده بمقر منظمة الأمم المتحدة بمدينة جنيف بتاريخ 29 كانون/يناير 2019 قام المفوض العام السابق للأونروا بيير كرينبول بالطلب من الدول والمنظمات المانحة للأونروا بتوفير مبلغ (1،2) مليار دولار بهدف استمرار الأونروا بتقديم خدماتها لصالح اللاجئين الفلسطينيين.

عبر كرينبول عن التداعيات المصيرية الناتجة عن قرار واشنطن بوقف تمويل الأونروا مالياً بقوله: "إن تقديم أولويات الأونروا لعام 2019 والمتطلبات المالية يأتين في أعقاب عملية حشد دولية لافقة للتغلب على عجز مالي غير مسبوق وأزمة وجودية بعد قرار أكبر مانح للوكالة بوقف (300) مليون دولار من تبرعاتها في العام الماضي"<sup>2</sup>.

وجه كرينبول خطابه للمانحين الدوليين محفزاً إياهم للتبرع المالي للأونروا عبر إبراز الدور الإنساني والسياسي الذي تحظى به الوكالة في سبيل حفظ الاستقرار السياسي للاجئين الفلسطينيين من خلال توفير خدماتها المنتظمة وسرعة استجابتها للآزمات الأمنية المندلعة في

---

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "اجتماع وزاري بشأن الأونروا يحقق تبرعاً بقيمة 122 مليون دولار، مرجع سابق

<sup>2</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا تطلق نداءي الاستغاثة وميزانية البرامج بقيمة 1،2 مليار دولار"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2DYbY7D>

المنطقة والتي تؤثر على استقرار اللاجئين الفلسطينيين في ظل غياب أي افق سياسي لحل قضيتهم<sup>1</sup>

من خلال رصد الاجراءات التي قامت الأونروا باتخاذها بهدف الحد من تأثير القرار الأمريكي على وجود الأونروا واستمرارها بتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، يتضح أن المجتمع الدولي بغالبيته قد لبي النداءات التي أطلقتها الأونروا من أجل مواجهة قرار واشنطن بوقف تمويل الوكالة وهو ما يشير إلى معارضة الغالبية العظمى من مكونات المجتمع الدولي للقرار الأمريكي وهو ما أدى وحسب ما ترى الدراسة إلى بداية تكون بيئة سياسية دولية جديدة تعمل الأونروا من خلالها للقيام بواجباتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين وقضيتهم ومحاولة الابتعاد عن السيطرة والهيمنة الأمريكية.

---

<sup>1</sup> الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا تطلق نداءي الاستغاثة وميزانية البرامج بقيمة 1,2 مليار دولار"، مرجع سابق.

## الخاتمة والاستنتاجات

### 1. الخاتمة

نشأة قضية اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 نتيجة تداخل عدة عوامل محلية وإقليمية ودولية، إلا أن العامل الإسرائيلي المدعوم بريطانياً وأميركياً كان من أهم هذه العوامل التي أدت إلى هذه الكارثة، وذلك نتيجة قيام العصابات الصهيونية المسلحة والتي نمت وترعرت في ظل الانتداب البريطاني لفلسطين بارتكاب عشرات المذابح والمجازر ، مما أدى إلى اجبار مئات الاف من الفلسطينيين على ترك منازلهم وأرزاقهم ووطنهم وتحولوا إلى مجموعات من اللاجئين منشرة في نطاق جغرافي واسع.

كان إنشاء منظمة الأمم المتحدة لوكالة غوث اللاجئين وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (UNRWA) بمثابة استجابة دولية لكارثة اللجوء الفلسطينية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قادت الجهود الدولية السياسية والمالية من أجل إنشاء هذه الوكالة كمؤسسة دولية مسؤولة عن رعاية اللاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية تتمثل أهمها بالحد من تأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين على مصالحها في المنطقة.

قامت الولايات المتحدة وخصوصاً خلال عقد الخمسينيات من القرن المنصرم باستعمال الأونروا كأداة من أدواتها السياسية مستهدفة إيجاد حلول بديلة لقضية اللاجئين الفلسطينيين تركز على التوطين وإعادة الدمج الاقتصادي ضمن شراكة اقتصادية إقليمية عربية إسرائيلية وذلك كجزء من رؤيتها السياسية الشاملة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

تحولت الأونروا وخلال السبعين عاماً الماضية من أداة من أدوات الولايات المتحدة سعت إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين إلى مؤسسة دولية تقوم بتقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية لجموع اللاجئين الفلسطينيين، ويعتبر وجودها وفعاليتها كمؤشر يدل على استمرار



المجتمع الدولي بالاهتمام بقضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين التوصل إلى حل سياسي لقضيتهم.

استندت الولايات المتحدة ومنذ العام 1967 إلى القرار الدولي رقم (242) كقاعدة تفاوضية تهدف إلى إيجاد حل سياسي للقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن القرار السابق لا يعالج قضية اللاجئين الفلسطينيين إلا أن واشنطن ارتأت أن حل هذه القضية يقوم على ركيزتين أساسيتين هما التعويض والتوطين في الدول العربية المستضيفة للاجئين الفلسطينيين.

شكل انتخاب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بداية تحول استراتيجي أمريكي تجاه الأونروا ودورها تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، إذ جاء القرار الأمريكي المتمثل بالوقف النهائي لتمويل الأونروا في سياق عام هدف إلى إيجاد حلول اقتصادية بديلة عن الحلول السياسية للقضية الفلسطينية بشكل عام ولقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، حيث رأى ترامب وبتحريض وتخطيط إسرائيلي عميق أن الأونروا تمثل حجر عتبة أمام التخلص من قضية اللاجئين الفلسطينيين وذلك لما تمثله من رمزية سياسية تتمثل بالمساهمة بالحفاظ على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين من خلال نظام تسجيلها للاجئين الفلسطينيين والذي يحفظ الصفة القانونية للاجئ الفلسطيني وفق مبادئ القانون الدولي.

رأى ترامب أن الحل الأمثل للقضية الفلسطينية يتمثل بإيجاد بيئة سياسية جديدة من أجل الاستعاضة عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) بالحل الاقتصادي القائم على الرؤية الإسرائيلية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لذا قام الرئيس الأمريكي باتخاذ عدة خطوات سياسية جوهرية تتعلق بإيجاد هذه البيئة عبر ممارسة الضغط السياسي والمالي على منظمة التحرير الفلسطينية للقبول ببدء مفاوضات مع إسرائيل تستثنى مصير مدينة القدس واللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يعني تفريغ القضية الفلسطينية من جوهرها الأساسي.

توالت ردود الأفعال المحلية والعربية والدولية المستتكرة للقرار الأمريكي وأهدافه، إلا أن التحولات في العلاقات الخليجية الإسرائيلية خلال الفترة الأخيرة وخصوصاً السعودية منها قد

دعمت وعززت من تحقيق الأهداف السياسية للقرار الأمريكي والذي تمثل بجزء منها إلى تعريب قضية اللاجئين الفلسطينيين ومتطلباتها المالية.

بوقف التمويل المالي للأونروا، واستمرت الأونروا بالقيام بمهامها وواجباتها تجاه ملايين اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما يشير إلى خروج الأونروا بشكل جزئي من نطاق الهيمنة والسيطرة الأمريكية واستمرارها كمنظمة دولية تحمل رمزية سياسية تتعلق باستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى حين التوصل إلى حل سياسي متفق عليه بين الأطراف المعنية.

## 2. الاستنتاجات

توصل الباحث إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها ما يلي:

1. أسهمت الأونروا وخلال سبعين عاما الماضية بالحفاظ على الاستقرار السياسي للاجئين الفلسطينيين عبر تقديم مجموعة من الخدمات الاجتماعية الأساسية للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس.
2. هدف الدعم المالي الأمريكي المُقدم للأونروا 1950-2017 إلى تحقيق عدة أهداف سياسية كان من أهمها الحد من النفوذ السوفيتي السابق في المنطقة ودعم مسار التسوية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.
3. سعت الولايات المتحدة ومن خلال وقف تمويلها للأونروا إلى إلغاء حق عودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وفقاً للقرار الدولي رقم (194) الصادر عام 1948 واستبداله بالحل الاقتصادي والتوطين في خروج واضح عن الرؤية الثابتة للإدارات الأمريكية السابقة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تمثلت بالتوطين والتعويض والعودة الرمزية.
4. قامت الأونروا باستنكار وشجب قرار واشنطن بوقف تمويلها المالي، واتخذت مجموعة من الإجراءات السياسية على المستوى العربي والدولي بهدف الحد من تأثير القرار الأمريكي على وجودها ورمزيتها السياسية واستمرارها بتقديم خدماتها لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

5. استنكرت منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل والأحزاب الفلسطينية قرار الولايات المتحدة بوقف تمويل الأونروا لإدراكها للغاية السياسية من وراء هذا القرار، وذلك على الرغم من اختلاف مواقفها السياسية تجاه عملية التسوية السياسية.
6. أظهر القرار الأمريكي عمق الفجوة السياسية بين كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وذلك جراء اتخاذ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدة قرارات سياسية سابقة أثرت بشكل سلبي على العلاقة الأمريكية الأوروبية ومن ضمنها قرار وقف تمويل الأونروا.
7. على الرغم من ارتفاع إسهام الدول العربية الخليجية النفطية لتغطية العجز المالي الذي تسبب به القرار الأمريكي، إلا أن هذا الإسهام العربي توافق مع هدف الرئيس الأمريكي بتعريب الأونروا ومتطلباتها المالية.
8. استطاعت الأونروا تجاوز أزمته المالية على اثر القرار الأمريكي، وبذلك استمر وجود الأونروا كمؤسسة دولية تمثل مسؤولية المجتمع الدولي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن الهيمنة والسيطرة الأمريكية على المدى المنظور.

## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر العربية

#### الكتب

ابن منظور المصري، لسان العرب، المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر 1995.

أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت مكتبة لبنان، بدون سنة نشر

سليمان أبو ستة، أطلس فلسطين 1917-1966، لندن: هيئة أرض فلسطين 2011.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة، معجم الوسيط، الطبعة الخامسة 2011

#### التقارير

الأمم المتحدة، "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى 1 تموز 2000 - 30 حزيران 2001."

الأمم المتحدة، "تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى 1 كانون ثاني-31 كانون أول 2006" نيويورك 2007.

الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الحادية والسبعون، عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2017" نيويورك بتاريخ 30/اذار 2017.

حسين الريماوي وهناء البخاري، "خصائص السكان في مخيمات الأراضي الفلسطينية"، فلسطين-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2002.

## المراجع العربية

### الكتب

- إدوارد سيدهم، مشكلة اللاجئين العرب، القاهرة: مطبعة الوحدة 1961.
- أديب صالح اللهبي، موقف الولايات المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1948-1967، عمان- دار غيداء للنشر والتوزيع 2012.
- إيلان بابه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان-بيروت.
- حسن عارف الخطيب، السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية 2014.
- ساجي خليل، الرؤية الأمريكية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين: الخلفيات الإسرائيلية والفلسطينية، رام الله- الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين 2014.
- سامي حكيم، أمريكا والصهيونية، القاهرة- المكتبة الأنجلو مصرية 1967.
- عصام محمد عدوان، اللاجئ الفلسطيني إشكالات التعريف والحلول الواجبة، دمشق- دار واجب للنشر 2012.
- عوني عبد الهادي، أوراق خاصة، اعداد خيرية قاسمية، بيروت- مركز الأبحاث 1974.
- فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية/الجزء الثالث، عمان- دار أسامة للنشر والتوزيع 2003.
- مجموعة مؤلفين- الشعبة الخامسة للجيش اللبناني، القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان-بيروت 1973.

محسن محمد صالح، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أيلول/سبتمبر 2015

محمد عزيز شكري، الارهاب الدولي - دراسة قانونية نافذة، القاهرة: دار العلم للملايين 1999.  
محمود كريم، أوضاع اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وحق العودة ووكالة الغوث والمعاملة الدولية للمشكلة، القاهرة-مكتبة جزيرة الورد 2010.

نجوى مصطفى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، تقديم: سلمان أبو ستة، لبنان-بيروت- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2008.

نواف الزرو، موسوعة الولوكوست الفلسطيني، الجزء الاول، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2008.

نور الدين مصالحة، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882-1984، مؤسسة الدراسات الفلسطينية: بيروت 1993.

واصف منصور، مسألة اللاجئين جوهر القضية الفلسطينية، لبنان-بيروت-الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2008.

الياس شوفاني، الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة 1949، لبنان-بيروت- مؤسسة الدراسات الفلسطينية - الطبعة الثانية 1998.

الياس صنبر، فلسطين 1948 التغييب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1987.

## المجلات

أحمد ناصر، "واقع الأونروا و مستقبلها في ظل التسوية"، مجلة شؤون الأوسط- عدد رقم 33 أيلول/سبتمبر 1993.

أحمد يونس، "حقيقة العجز المالي في الأونروا"، مجلة شؤون الأوسط، العدد رقم 81 / آذار 1999.

أكرم عدوان، "مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكية البريطانية 1937"، مجلة الجامعة الإسلامية-المجلد 10 العدد الأول عام 2002.

إيليا زريق، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية العدد رقم 19 سنة 1994.

أيمن طلال يوسف، "الاتحاد السوفيتي وقرار تقسيم فلسطين 1947: المصالح تنتصر على الأيدلوجيا"، مجلة قضايا إسرائيلية عدد 67 سنة 2017.

أيمن طلال يوسف، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في السياسات الأمريكية: من مبادرات الحرب الباردة إلى مقترحات كلينتون"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، عدد رقم 15 سنة 2009

تقرير الأونروا إلى اجتماع اللجنة الرباعية في عمان (مقتطفات)، الدراسات الفلسطينية، المجلد 6 عدد 22 ربيع 1995.

حمدان رمضان محمد، "الارهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلام العالمي- دراسة تحليلية من منظور اجتماعي"، جامعة الموصل، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 11 العدد رقم 1.

زياد أبو عمرو، "المقاربة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد رقم 2 العدد رقم 8 خريف 1991.

سامي يوسف أحمد، "اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة في المفاوضات السلمية 1991-2000"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات- العدد الثالث، تموز 2012.

صبحي يوسف الاستاذ، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين-دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2009 المجلد 11 عدد 2.

صلاح مصلح أبو ختله، "سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السادس والثلاثون، حزيران 2015.

عامر عبد المنعم، "الرابعون والخاسرون في صفقة القرن"، مجلة دراسات سياسية، القاهرة-المعهد المصري للدراسات، 2 نيسان 2018.

ماجدة إبراهيم، "العدو البديل...إمالة إسرائيل وفزاعة إيران والقضية الفلسطينية: قراءة في نماذج لمؤتمرات عربية ودولية"، مجلة قضايا ونظرات، العدد الرابع عشر تموز 2019.

محمد قنطار، "قراءة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيال القضية الفلسطينية من روزفلت حتى ترومان"، مجلة دراسات تاريخية العددان 137-138 تموز-كانون الأول 2014.

مروان قبلان، "أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: "انقلاب" في السياسة الخارجية أم نسخة باهتة من الجاكسونية"، مجلة سياسات عربية، عدد رقم 24، كانون الثاني 2017.

نادية سعد الدين، "أزمة الأونروا: الخلفيات والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد رقم 22 العدد رقم 85 (خريف 2018).

نعمان كنفاني، "توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين: المسار والاثار"، مجلة المراقب الاقتصادي الريعي، مجلة المراقب الاقتصادي الريعي، عدد 56 سنة 2018.

هاشم حسن حسين، "قضية اللاجئين الفلسطينيين في الأمم المتحدة: وكالة الغوث الدولية نموذج"، مجلة آداب الرفادين، عدد 56 لسنة 2010.



وثائق، مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتاريخ 22 كانون أول 2017، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد رقم 29 عدد 114 ربيع 2018.

وليد الخالدي، "بناء الدولة اليهودية 1897-1948، الاداة العسكرية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 10، العدد 39 صيف 1999.

وليد الخالدي، "عودة إلى قرار التقسيم-1947"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 9، العدد 33 شتاء 1998.

وليد الخالدي، "لم غادر الفلسطينيون - إعادة نظر"، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 34 عدد 2 شتاء 2005.

وليد عبود محمد، عبير وفيق شفيق، "موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948"، مجلة مداد الآداب العدد السادس.

#### الرسائل الجامعية

حاتم خليل السطري، "مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية 1971-1993"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة-الجامعة الإسلامية 2016.

حليمة لقويرح، "مشروع تقسيم فلسطين في هيئة الأمم المتحدة والمواقف الدولية منه"، رسالة ماجستير غير منشورة عام 2016، الجزائر - جامعة محمد خيضر-بسكرة.

سعيد جميل تماراز، "طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية 1882-1949"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة-الجامعة الإسلامية 2013.

طارق زياد مقداد، "مخالفة إسرائيل شروط وقواعد العضوية في الأمم المتحدة والآثار المترتبة عليها"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة-الجامعة الإسلامية عام 2016.

علي أكرم مهاني، " العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1917-1936"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة - الجامعة الاسلامية 2010.

فاتن محمد زعامرة، "السياسة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2000"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس 2011

محمد عاطف أبو عودة، " دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين، مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر- غزة، قسم العلوم السياسية 2016م.

محمد عبد الرحيم عبد الباقي الحواجري، "مورفولوجيا السكن في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة، مخيم جباليا دراسة حالة"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة- الجامعة الاسلامية 2016.

مروان ناجي أبو جاسر، "رؤية حل الدولتين وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة -جامعة الأزهر 2013.

وهيبة دباب، "الهجرة الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر - بسكرة، جامعة محمد خيضر 2016.

#### الدوريات

أرشيف نشرة فلسطين اليوم، "باسيل: قرار وقف تمويل الأونروا يمس السلام"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، عدد رقم 4728.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، "بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الأونروا"، سلسلة تقارير رقم 70 سنة 2013.

تقرير معلومات، "الأونروا برامج العمل وتقييم الأداء"، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات 2010.

تيري رمبل، " الأونروا تتعرض للهجوم وتعاين نقص في التمويل"، حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل).

جابر سليمان، " أزمة الأونروا الراهنة: السياق والأبعاد والاتفاق وسبل المواجهة"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات اب 2018.

جودات جودة، "دور وكالة الغوث (الأونروا) تجاه حق العودة في ضوء قرار انشائها"، جمعية منتدى التواصل- مشروع حق العودة للاجئين (سنعود)، أوراق عمل مؤتمر حق العودة بين القرارات الدولية والقرارات العربية، قطاع غزة 2010.

جيرهارد بلفر " (Gerhard Belfer) وكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بين مطرقة السياسة و سندان خدمة اللاجئين"، تحريراً باللغة الإنجليزية إنغريد جاسنر (Ingrid Gasner) تحرير وإخراج للطبعة العربية محمد جرادات، فلسطين- بيت لحم، مركز المعلومات البديلة- مشروع حقوق المواطنة و اللاجئين الفلسطينيين- اب/أغسطس 1997م.

سعيد جميل تمارز، "دور المنظمات العسكرية الصهيونية في تنفيذ طرد الفلسطينيين من مدينة القدس وقراها في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1947-1949"، مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات 2017.

عبد القادر ياسين، "إسقاط مشروع سيناء"، حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) عدد 12 تموز/يوليو 2005.

فتحي الكليب، "الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل أم وكالة تنمية إقليمية للمواطنة والتوطين"، سلسلة كراسات ملف العدد التاسع، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، اب/أغسطس 2016.

## التقارير

محمود جرابعة و ليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في منظور ترامب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول 2016.

محمود جرابعة، " صفقة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 22 أيار 2019.

محمود جرابعة، " مرحلة جديدة من التطبيع العربي الإسرائيلي وفاقه"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 25 كانون الأول 2018.

## النشرات

منشورات الأمم المتحدة، "أصول مشكلة فلسطين وتطورها- الجزء الخامس"، نيويورك- الأمم المتحدة 2014.

منشورات البيت الأبيض، "من السلام إلى الازدهار، رؤيا جديدة للشعب الفلسطيني"، البيت الأبيض 2019.

النازحون المشردون داخليا وفق القانون الدولي الإنساني" سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم (8) عام 2008 بدون دار نشر.

ناهض زقوت، "وكالة الغوث (الاونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين"، منشورات مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق أيار 2013.

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "تصعيد إدارة أوباما مع إسرائيل: الدوافع والافاق"، ورقة تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، كانون ثاني 2017.

وحدة تحليل السياسات، " أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، الدوحة -المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول/سبتمبر 2018.

وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أيلول 2018.

وليد عبد الحي، "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، تقدير استراتيجي رقم (90)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تموز 2016.

### المواقع الإلكترونية

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، المدير المالي للأونروا: فساد الوكالة يتطلب تحقيقاً دولياً، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2GSufo2>

جلال الحسيني، "تمويل الأونروا و مستقبل اللاجئين الفلسطينيين"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان-بيروت، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2pwWYqo>

صك الانتداب على فلسطين..تمهيد للنكبة، موقع الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2sQboTT>

عبد الجبار ابو راس، "نص اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل"، وكالة الاناضول، الموقع الإلكتروني [www.bit.ly/2mhb9RI](http://www.bit.ly/2mhb9RI)

علي ال ثاني ومي الزعبي، السكان في فلسطين التاريخية، موقع الجزيرة نت الإلكتروني <https://bit.ly/2ULELGA>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، العمل لدى الأونروا، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2XVQ8tB>

قناة الغد الإخبارية، "تتديد واسع لقرار واشنطن وقف دعم الأونروا"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/34w5dFA>

كلمة وزير الخارجية السعودي في الدورة (150) لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى

الوزاري، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/33kE0ok>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، اللاجئين الفلسطينيين، الموقع

الإلكتروني <https://bit.ly/2r8lvop>

محمد العلي، ترامب واللاجئون الفلسطينيون "اللعبة انتهت" تركيع الأونروا..خلفيات القصة"،

الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2MFHona> .

منشورات الأونروا، "بيان عاجل صادر عن الأونروا"، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/2rdw9eG>.

منشورات الأونروا، "الكرامة لا تقدر بثمن"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/34EvlhQ>

منظمة التحرير الفلسطينية، "تتديد واسع لقرار وقف المساعدات الأمريكية للأونروا..حرب

ترمب مستمرة على اللاجئين..والقيادة تؤكد على حق العودة"، الموقع الرسمي

الإلكتروني <http://bit.ly/2oRqHxu>

الموسوعة الفلسطينية، "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأدنى"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2Mr3uLV>

موقع الخليج أون لاين الإلكتروني، "الأردن: وقف تمويل الأونروا سيؤدي إلى إذكاء التطرف"،

الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2JW02Xz>

الموقع الرسمي لوكالة غوث و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى على شبكة

الانترنت <https://bit.ly/2QibBc8> ,

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "اجتماع وزاري بشأن الأونروا

يحقق تبرعاً بقيمة 122 مليون دولار"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2sCS27T>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا بالأرقام"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2IBj442>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا تطلق الحملة العالمية لجمع التبرعات" "الكرامة لا تقدر بثمن من غزة"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/33DrkZT>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الأونروا تطلق نداء الاستغاثة وميزانية البرامج بقيمة 1,2 مليار دولار"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2DYbY7D>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "التعليم"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2FJxsqu>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الحماية"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2G3Uvwm>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الصحة"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2CXhrvF>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "القروض الصغيرة"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2HOEOMz> .

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "المنتجات والخدمات"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2TrMCoZ>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "حالات الطوارئ"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2ETpDf>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "خدمات التعليم في غزة"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2OTs8UF>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "خدمات التعليم في سوريا"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2I3lIRi>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "الإغاثة والخدمات الاجتماعية"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2ODzPBk>

الموقع الرسمي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، "البنية التحتية وتحسين المخيمات"، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2FSD1Su> .

موقع النجاح الاخباري، "تفاصيل خطة كوشنير في ورشة البحري الاقتصادية بالأرقام"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2q0kwrg>

موقع حركة الجهاد الإسلامي على الانترنت، "الجهاد الإسلامي: يجب مواجهة مخططات ترامب باستعادة الوحدة ووقف نهج التنسيق الأمني"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2Civdbu>

موقع سبوتنيك الاخباري، "مصر تعرب عن بالغ قلقها بعد وقف التمويل الأمريكي للأونروا"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2rBPLte>

موقع قدس الإلكتروني، "مفوض عام أونروا للاجئين: نرفض التحريض الأمريكي ولن نخذل اللاجئين"، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2PT9e2E>

ميك دومبر، "الاونروا: التحديات والافاق" مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ص 4-5، الموقع الإلكتروني <http://bit.ly/2LlGbEn>

نشرة الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء بتاريخ 20\06\2018، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2AKXeb4>

نص القرار رقم 194..العودة و التعويض، الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني <https://bit.ly/2H4Ei97>



نص حوار محمد بن سلمان مع مجلة "ذا اتلانتيك" الأمريكية، موقع إرم نيوز، الموقع الإلكتروني

<http://bit.ly/2NkNiL1>

وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا ما الأهداف، الجزيرة نت، الموقع الإلكتروني

<https://bit.ly/2T9DqWx>

Dag Hammarskjöld، منشورات الأمم المتحدة، الموقع الإلكتروني .

<http://bit.ly/32rUDPJ>

المراجع باللغة الإنجليزية

المصادر

Report of the director of UNRWA to general assembly, Sixth session, Paris  
28September 1951.

The UNRWA & The permanent council for the development of national  
production of the republic of Egypt, **“Survey report-Northwest  
Sinai project-republic of Egypt”**, Egypt, Cairo July 1955.

United Nations, **“Report of the commissioner general of the united  
nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near  
East 1 July 1966- 30 June 1967”**, New York 1967.

United Nations, **“Report of the commissioner general of the united  
nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near  
East 1 July 1982- 30 June 1983”**, New York 1983.

United Nations, **‘Report of the commissioner general of the united nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near East 1 July 1988- 30 June 1989’**, New York 1989, P. 3

United Nations, **‘Report of the commissioner general of the united nations relief and works agency for Palestine refugee in the Near East 1 July 1989- 30 June 1990’**, New York 1990, p. 46.

United Nations, **‘Report of the director of the united nations relief and work agency for Palestine refugees in the Near East 28 September 1951’**, General Assembly- Sixth Session, Paris 1951.

UNRWA, **‘annual operational report 2017 for the reporting period 01 January- 31 December 2017’**.

UNRWA, **‘Pledges to unrwa for 2012-Donor ranking as 31 December 2012’**, External relations and communication 9 April 2013, p.1.

UNRWA, **‘2018 confirmed pledges to UNRWA’s programme as 31 December 2018’**.

UNRWA, **‘2017 pledges to UNRWA’s programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017’**.

المراجع

المجلات والدوريات

Alice Ramsay and Amaya Al-Orzza, **‘understanding the political underpinning of UNRWA’s chronic funding’**, Palestine, BADIL

Resource Centre for Palestinian Residency and Refugee Rights,  
Bulletin No. 27, June 2018.

Arnon Golan & Amiram Oren, **“The use of former British military bases during and after the 1948 war”**, Israel Affairs, February 2018.

Clyde Mark, **“United State Aid to the Palestinians”**, CRS Report for Congress, March 4, 2005.

Congressional research service, **“ U.S foreign aid to the Palestinians”**, December 12, 2018.

Daryl Grisgraber, **“ The thousandth cut: Eliminating U.S humanitarian assistance to Gaza”**, Refugees international, field report November 2018.

Fact sheet, office of the spokesman, **“The United States government’s contribution to UNRWA’s 2006 emergency appeal for the West Bank and Gaza”**, Washington DC, July 17, 2006.

Foundation for defence of democracies, **“Midterm assessment: The Trump administration’s foreign and national security policies”**, January 2019.

Games G Lindsay, **‘ Fixing UNRWA Repairing the UN’s Troubled System of Aid to Palestinian Refugees’**, the Washington Institute for Near East Policy, policy focus # 91 January 2009.

Ian Black,” **just below the surface: Israel, the Arab gulf states and the limits of cooperation**”, Middle East centre, report March 2019.

Jalal Al Hussein, “**The Arab states and the refugee issue: A retrospective view**”, springer. Israel and the Palestinian refugees 2007.

Jalal Al Hussein & Ricardo Bocco:” **The Status of the Palestinian refugee in the Near East: The Right of return and UNRWA in perspective** ”, Refugee Survey Quarterly (oxford) vol.28, n2-3, 2009.

Jim Zanotti,” **Anti-Terrorism clarification Act of 2018(P.L 115-253) and U.S aid for the Palestinians**”, Congressional research service, February 5,2019.

Jim Zanotti,” **The Palestinians: Background and U.S relations**”, Congressional research service, November 21, 2018.

Lex Takkenberg, ‘**UNRWA and the Palestinian Refugees After Sixty Years: Some Reflections**’, Refugee Survey Quarterly, volume 28, issue2-3, 2009.

Maria Hohn, “**The 21st century worldwide refugee crisis**”, International Studies 182 March 2016.

Raphael G. Bouckin-Chen, “**The Bahrain conference: Nothing new under the sun**”, BESA Centre Perspectives, Paper N 1,211 June 28, 2019.

Robert D. Blackwill, “**Trump’s foreign policies are better than foreign relations**”, Council on foreign relations, New york, Council special report No.84 April 2019.

Robert David Johnson, Lyndon Johnson and Israel: **The secret presidential recording**, the S. Daniel Abraham centre for international and regional studies, Tel Aviv university July 2008.

#### المؤتمرات

Ronny Patz, Svanhildur Thorvaldsottie and Klaus H. Gotrz,” **International Public Administrations and the perceptions of crisis: The case of UNRWA and Palestine Refugees**”, paper presented at the Panel: ‘Regional and Global Crisis Management’, Oslo 6-9 September 2017.

#### المواقع الالكترونية

Colum Lynch, Robbie Gramer, “ **Trump and allies end to refugee status for millions of Palestinians**”, foreign policy, website <http://bit.ly/2nW4FZK>

European union external action,”**Statement by the spokesperson on UNRWA 1 September 2018**”, website <http://bit.ly/2rFYqLp>

First interim Report of the United Nations Economic Survey Mission for the Middle East, website <https://bit.ly/2HuGda4>

Interim report of the director of the UNRWA, 6 October 1950, website <http://bit.ly/2XyN9XV>

Jalal Al Husseni, UNRWA and Refugees: **A Difficult but lasting marriage**, website <http://bit.ly/2PDwAav>

Michel Barcher, **“Netanyahu hails US defunding of refugee perpetuation agency UNRWA”**, The Times of Israel, website <http://bit.ly/34Bvja5>

Susan Musarrat Akram, **“UNRWA and Palestine Refugees”**, Handbook of refugee and forced migration studies, <https://bit.ly/2V8xSPJ>

United Nations, **“statement attributable to the Spokesman for the security-general on UNRWA 1 Sep 2018”**, political and peace building affairs”, website <http://bit.ly/2DDUu04>

**An- Najah National University  
Faculty of Graduates Studies**

**The impact of U.S financial support to the  
UNRWA on Palestinian refugees cause**

**By  
Mohammed Nabeel Mohammed Alkhalili**

**Supervised by  
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfilment of the  
Requirements for the Degree of Master of Political Planning and  
Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah  
National University, Nablus, Palestine.**

**2020**

**The impact of U.S financial support to the UNRWA  
on Palestinian refugees cause**

**By**

**Mohammed Nabeel Mohammed Alkhalili**

**Supervised by**

**Dr. Othman Othman**

**Abstract**

This study aimed to “analyse the dimensions, motivations and objectives of the US suspension of the financial support to UNRWA.” The researcher starts this study by reviewing the previous US strategy adopted towards UNRWA during the past seventy years and through tracking the US financial support for UNRWA and its targets.

Moreover, the researcher studied the Israeli and International factors, which have contributed to creating the Palestinian Refugees' Cause in 1948, and the factors leading to creating the UNRWA as an International Organization responsible for the Palestinian refugees until achieving the political solution to their Cause.

In order to achieve the previously mentioned purposes, this study is divided into five chapters, the first chapter introduced the study problem statement and its research hypotheses, significance of the study...etc. In the second chapter, the researcher talks about the factors, which created the Palestinian Refugees' Cause in 1948. In the third chapter, the researcher elucidates the creation of UNRWA and its political and social role towards the Palestinian Refugees. The fourth chapter, explained the US financial funding to UNRWA and its impact on the Palestinian Refugee's Cause during 1950-2017.



The last chapter is specified to study the US purpose, aims, justifications and motivations for stopping the financial support to the UNRWA, the researcher analyses the general and private context of the new American administration strategy towards the Palestinian cause in general, and towards the Palestinian refugees cause as specified.

The historical and exploratory approaches are used for exploring and analysing the creation of the Palestinian Refugees' Cause in 1948 and UNRWA, and in addition, the historical approach used to study the US suspension of the funding to the UNRWA 195--2017 and its impact to the Palestinians Refugees Cause .

This study assumes that the US decision aimed to abolish the right of the Palestinian Refugees to return to their homes and reside in the countries where they displaced. This decision matches with the Israeli Position towards Palestinian Refugees Cause.

It concludes that Washington's decision to cut the financial support of the UNRWA is in accordance with the new American narrative towards the Israeli- Palestinian peace process which considered the refugees cause as irrelevant in the future negotiations between the PLO and Israel. This is done by dismantling the UNRWA which works according to the American-Israeli vision as a way to prolong the struggle by keeping the Palestinian refugees' cause alive.

Also, it has reached a number of results. To begin with, the cut of the American funding to the UNRWA seeks to eliminate the right of return of

millions of Palestinians according to UN resolution (194) replacing it with the economic solution and settling the Palestinians in the Diaspora. This is a way of departing from the policies of the previous American administrations considering the refugees' cause as a way of redemption, settling and symbolic return.

It is recommended that the Palestinian and Arab's diplomatic efforts continue at the international level especially in the UN in order to keep UNRWA functioning fulfilling its duties towards Palestinian refugees as an international refugee's organization which guarantees the right of return of the Palestinians to their homeland until reaching an acceptable political solution for their cause.